الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

قسم اللغة العربية وآدابها.

مسائل نجوية وصرفية...
خالف فيها ابن الطراوة سيبويه وجمهور النحاة

(دراسة تحليلية نقدية)

مذكرة لنيل درجة الماجستير

في تخصص : دراسات لغوية.

إعداد الطالبة :

بلقاسم لقريز

السنة الجامعيـة

2016 – 2017م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالى والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم ﷺ
كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية
قسم اللغة العربية وآدابها.

مسائل نجوية وصرفية...
خالف فيها ابن الطراوة سيبويه وجمهور النحاة

(دراسة تحليلية نقدية)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في تخصص: دراسات لغوية

إعداد الطالب :

بلقاسم لقريز

إشراف الأستاذ :

د /ابن حُـــوَيْـلي مِيدْني

السنة الجامعيّة

2016 – 2017 م

لجنة المناقشة

د /	أحمد سعدون	رئيسا
أ.د /	ابن حويلي ميدني	مقررا
د /	أمين قادري	مناقشا

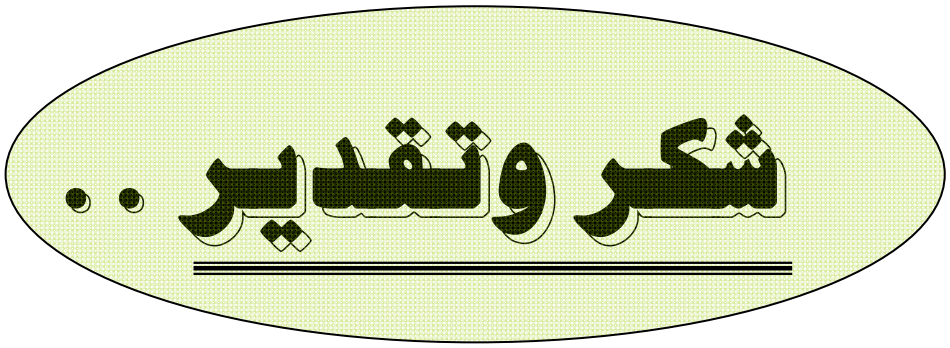

شكري وامتناني أوّلا إلى المولى(Y) على توفيقه وعنايته، فله الحمد بكرة وأصيلا، ثم الشكر موصول إلى مشرفي الأستاذ الدكتور/ ابنُ حُوَيلي مِيدْني، الذي رعاني، إذ آواني إلى شرفة إشرافه، وأحاطني بتوجيهاته، مذ كان هذا البحث هاجسا حتى تخلّق فكرة، ونما حتى لبس جسده اللغوي، فاستوى جهدا علميا مشهودا.

وكل الاحترام والتبجيل إلى اللجنة الموقرة التي تجشّمت عناء قراءة هذا الإنجاز المتواضع. فجازى الله الجميع خير الجزاء، وجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه مجيب الدعاء، ووليّ كل النعيم.

تلميذكم / بلقاسم

إهداء..

- **إلى رُوحَيْ والديّ الطاهرتين، أسأل الله لهما الجنة.**
- **إلى زوجتي العزيزة التي شاركتني أطوار هذا البحث ومراحله بصبرها عليّ .**
- **إلى ولدي الحبيب قصي، وأميرتي الصغيرة حدة شذى الريحان .**

..... أهدي ثمرة هذا الجهد راجيا القبول من المولى

مقدمة ...

ما إن فتح المسلمون الأندلس حتى أقبل أهلها على تعلم اللغة العربية، كونها السبيل الأوحد لفقه تعاليم دينهم الجديد – الإسلام – وحبا في اكتشاف هذه الحضارة الوافدة عليهم واللحاق بركبها.

حدث هذا بعد أن استقر النحو العربي بأصوله ومناهجه في بيئته الأولى (الكوفة والبصرة وبغداد)، وكانت عناية الأندلسيين وعلمائهم بالنحو العربي في بادئ الأمر بتوالي الرحلة إلى المشرق، والأخذ عن علماء اللغة وأئمة النحو، فالعودة بهذه الذخائر والمصنفات إلى الأندلس، والانكباب عليها حفظا ودراسة وشرحا وتعليقا، كما كان لهجرة بعض علماء المشرق إلى الأندلس عظيم الأثر في بلورة معالم الدرس النحوي الأندلسي وتميّزه، وتطوّره تطورا باهرا، بفضل ما تميّز به الأندلسيون من ملكة الحفظ، والرغبة الجامحة في تعلم اللغة العربية وعلومها، وفقه كنهها وأسرارها، فكان أن عُقدت المجالس والتَفّ التلاميذ حول شيوخهم، يأخذون عنهم علوم اللغة، ويشرحون لهم ما صنفه علماء المشرق في هذا المجال، ثم يناقشون ما أشكل من مسائلها. وطُبعت هذه المرحلة بطابع التقليد خاصة بعد أن وفدت إلى بلادهم كتب أئمة النحو المشرقي ككتاب الكسائي وكتاب سيبويه.

وما أن حل القرن السادس الهجري حتى نبغ من هؤلاء التلاميذ كثير في شتى العلوم، و دخل الدرس النحو الأندلسي ذاته مرحلة جديدة، هي مرحلة التصنيف والتأليف، بعد أن كان مقتصرا على الرواية والشرح لكتب السابقين، ثم راح شيئا فشيئا يتحرّر من ربقة التقليد والتبعية للمشرق، لكنه بقي محافظا على أصول المدرستين (الكوفية والبصرية).

وقد برز علماء أندلسيون وقفوا يطاولون علماء المشرق، بل اعترضوا على كثير من المسائل التي حملتها مصنفات المشارقة إليهم، وألفوا في الردّ عليها، منتصرين لآرائهم ومذاهبهم، بما أتقنوا من الصنعة، وما علموا من شأن المذهبين (الكوفي والبصري)، وتوسّعهم في الأخذ عن البغداديين.

ولعلّ أبا الحسين بن الطراوة (سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي. ت528هـ)، كان من أوائل العلماء الأندلسيين الذين صرحوا في مؤلفاتهم بضرورة التحرر من هذا التقليد الذي لا يخدم اللغة العربية، وأنّ مخالفة أئمة النحو في المشرق لا يعني الإنقاص من قدرهم بقدر ما هو استدراك وتصويب للوهم والخطأ والنسيان الذي لا عصمة للبشر منه.

وكان لهذا الفكر التحرري انعكاس واضح على آراء ابن الطراوة ومؤلفاته، فقد استطاع أن يخطّ لنفسه ولتلاميذه من بعده مذهبا متفردا في النحو، وساعده في ذلك ما تميزت به شخصيته من عمق تفكير، وسعة إطلاع، وملكة أدبية حتى لقّب في زمنه بالأستاذ، وهو لقب لا يناله إلا من جمع علوم اللغة، وأبدع شعرا وأدبا.

إن اعتراضاتِ ابن الطراوة على أئمة النحو في عديد المسائل ومخالفته لجمهور النحاة، وعلى رأسهم سيبويه وأبي علي الفارسي جعل مواقف النحاة منه ومن مذهبه النحوي متباينة، بين مُثْنٍ عليه، معجبٍ بمذهبه، وبين مخالف له، معترض لآرائه، راميا إياه بالجهل والوهم.

هذه المواقف المتباينة للنحاة حيال شخصية ابن الطراوة ومذهبه النحوي هو ما جعلنا نسلط الضوء على حياة هذا العالم ومنهجه، من خلال النظر في حقبة مهمة من تاريخ النحو الأندلسي، كانت بصدق مرحلة فارقية في تطور الدرس النحوي في هذه البلاد، خاصة، وأن جميع آثاره ومصنفاته التي ذكرتها كتب التراجم المختلفة قد عدت عليها عوادي الدهر، ولم يصل إلينا منها غير أثر وحيد، وهو رسالة (الإفصاح)، في الرد على كتاب أبي علي الفارسي، المسمى اختصارا (كتاب الإيضاح)، أما بقية آرائه البارزة فقد غابت عنا إلا ما كان مبثوثا في كتب معاصريه، وبعض تلاميذه، ومن جاء بعدهم.

وجاء بحثنا هذا " **مسائل نحوية وصرفية خالف بها ابن الطراوة سيبويه وجمهور النحاة – دراسة تحليلية نقدية** – " ليميط اللثام عن كثير من الحقائق التي نرى أننا في حاجة إلى عرضها وكشف أسرارها.

1 - إشكالية البحث :

اعتمدت إشكالية بحثنا على جملة من التساؤلات الرئيسة والفرعية، نجملها في ما يأتي:

- **ما المسائل النحوية والصرفية التي خالف فيها ابن الطراوة سيبويه وجمهور النحاة ؟ وما الاعتراضات التي قدمها على مسائل (الكتاب) ؟**

ثم تساؤلات فرعية:

- **ما المعالم التي ميزت النحو الأندلسي في عهد ابن الطراوة ؟**
- **لِمَ نُسب لابن الطراوة مذهب متفرد في النحو؟**
- **ما حجم المسائل النحوية والصرفية التي خالف فيها سيبويه؟**
- **ما هي الآراء التي تفرّد بها ابن الطراوة وخالف فيها جمهور النحاة ؟**
- **وأين تكمن نزعة التجديد في المنهج النحوي لابن الطراوة ؟**

2 - دوافع البحث :

وقد دفعتنا إلى البحث في هذا الجانب جملةٌ من الحوافز، كان أهمّها رغبتي في التعريف بمرحلة زمنية مشرقة من تاريخ حضارتنا العربية الإسلامية في بلاد الأندلس. وذلك حينما رأيت الناس قد غمطوا شخصية (ابن الطراوة) العلمية المتميزة، وهضموا حقه من البحث العلمي في جامعاتنا، وما فعله بعضهم لا يعدو النظر في" رسالة الإفصاح" ، دون أن تنال حظها كاملا من الدرس والعناية، قلت: فلما رأيت ذلك كله انبريتُ إلى ذلك أبتغي وجه الحق، ومن الله العون والسداد.

وفرض الموضوع أهميّته بجودة الآراء النحوية لابن الطراوة وثرائها وجرأتها، وتفردها في كثير من النظر والاعتراضات على أئمة النحو الكبار، وفي عديد من المسائل وجدناه مجددا جريئا، في وجه قضايا كان الناس في زمانه يحسبونها مقدسة (لايمسه إلا النابهون)، ككتاب سيبويه، وأبي علي الفارسي...

3 - خطة البحث وتفصيله :

حاولنا الإجابة عن تساؤلات الإشكالية وفق خطة منهجية واضحة تتبلور في: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

1/3 - مقدمة وجيزة ، طرحنا فيها موضوع البحث وإشكاليته والدوافع والأسباب التي جعلتنا نختاره.

2/3 - الفصل الأول، بعنوان" النحو الأندلسي ... النشأة والتطور " وهو فصل تمهيدي . تضمن ثلاثة مباحث، وتكلمنا فيه عن بدايات النحو الأندلسي، فتتبعنا دوافع أهل الأندلس واهتمامهم بعلوم اللغة العربية وعلم النحو، ودور الرحلات العلمية الأندلسية اتجاه المشرق في نقل مؤلفات علماء المشرق إلى بلاد الأندلس، ولمن عاد فضل السبق في إدخال كتاب الكسائي، وكتاب سيبويه، ثم الحديث عن أثر المدرستين البصرية والكوفية في النحو من خلال مؤلفات علماء الأندلس، وأخيرا كان الحديث عن معالم الدرس النحوي الأندلسي ومميزاته، خلال تتبّع مراحل نضجه، حتى استوى على عوده، يباهي شقيقه في المشرق العربي.

3/3 - الفصل الثاني، بعنوان" ابن الطراوة ومنهجه النحوي " . تضمن ثلاثة مباحث، وقفنا فيه عند شخصية البحث: حياته ونشأته وعلمه وأدبه، من جميع الجوانب، ما وسعنا إلى ذلك سبيلا، والظروف السياسية والاجتماعية في زمانه (دولة المماليك ودولة المرابطين) في فترة ما بين القرنين الخامس والسادس الهجريين في بلاد الأندلس، وطبيعة الدارسات اللغوية فيها، ثم انتقلنا للحديث عن المنهج النحوي لابن الطراوة، وموقفه من أصول النحو ومذاهبه، وما حملته اجتهاداته من جديد الرأي وسداد السعي، لنختم هذا الفصل بموقف ابن الطراوة من المذهبين الكوفي والبصري من خلال النظر في آرائه النحوية، وتعامله مع أصول المدرستين، وموقفه من أئمة النحو، وعلى رأسهم سيبويه وأبي علي الفارسي.

4/3 - الفصل الثالث بعنوان" مسائلُ نحويّةٌ وصرفيّةٌ خالفَ فيها ابنُ الطّراوةِ سيبويهِ وجمهورَ النّحاة ". وهو صميم بحثنا، تضمن ثلاثة مباحث، تكلمنا فيه – ما استطعنا – عن آراء ابن الطراوة، وإلمامه ومنهجه في معالجة تلك المسائل النحوية والصرفية التي خالف فيها علماء مشارقة كبارا، فاجتهدنا في عرض المسألة والتعريف بها، ثم أوردنا رأي سيبويه، يليه رأي ابن الطراوة، وبسطنا القول في مكمن الخلاف فيها بين المذهبين البصري والكوفي، وعرضنا قول جمهور العلماء، ثم رجحنا ما اقتنعنا بترجيحه على ضوء ما استطعنا الوصول إليه من خلال السماع والقياس...

4 - موارد البحث ودعائمه العلمية :

وقد حاولنا قدر المستطاع تنويع مصادر معلوماتنا وعدم الاكتفاء بمؤلف واحد يذكر فيه ابن الطراوة ومذهبه في المسألة الواحدة، بل بحثنا في غيره من المؤلفات وأحلنا إليها جميعا في الهوامش، ولكن تركيز الاهتمام الكبير كان منصبا على (رسالة الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح)، ومؤلفات تلميذه السهيلي: نتائج الفكر، والأمالي، ودعمنا بحثنا بالنظر في مؤلفات زمانه المشهورة، كارتشاف الضرب لأبي حيان، ومغني اللبيب لابن هشام. وكذلك النظر في آراء الآخرين في ابن الطراوة من خلال الدراسات التي تناولته ومنهجه النحوي، ورغم قلتها فقد انتفعنا بها، مثل كتاب (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو) لمحمد إبراهيم البنا. ورسالة ماجستير الطالب محمد حراث، بعنوان (اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي علي الفارسي)، التي نوقشت بتاريخ 21-03-2013، في جامعة مولود معمري (تيزي وزو- الجزائر). وانتفعت، كذلك، من مقال قيّم للأستاذ مزيد إسماعيل نعيم ورفائيل مرجان، عنوانه " أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف"، وهو عبارة عن ترجمة مختصرة لابن الطراوة، وبعض آرائه النحوية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يستغل المنهج المتكامل، الذي يأخذ من كل طرف (التاريخي، الوصفي، التحليلي، المقارن). وككل بحث جادّ، فقد لاقينا صعوبات جمّة، منها قلة المصادر والمراجع في هذا الباب، وصعوبة استخراج آراء ابن الطراوة

من مظانها، والتحقيق في المقارنات، وعدم الاكتفاء برأي دون تمحيصه والاقتناع بجدواه، مع شدّة وعنت في فهم أسلوب ابن الطراوة، ومنهجه في (رسالة الإفصاح)، – وهي المدونة الرئيسة للبحث – وما لاقيناه، كاد يثنينا لو أن تداركتنا رحمة الله بالصبر، والعناية الإلهية ثبّتت قدمينا في مواقف الجدّ لاستخلاص الرأي والتأكّد من المقارنات والتحقيق الفعّال .

5 - امتنان واعتذار :

ومسك الكلام، أقرّ، أنا العبد الفقير، بأنه ما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي، وأعتذر عما ما بدا من أخطاء، فالكمال لله وحده، وحسبي أني اجتهدت، وأجر الاجتهاد يكفيني، والله الموفّق إلى الصواب، وإليه حسن المآب.

بلقاسم لقريز

عين الريش في : 19 / رجب / 1438 هـ

الموافق لـ 16/ أفريل / 2017 م.

الفصل الأول

النحو الأندلسي...النشأة والتطور

المبحث الأول : بدايات النحو الأندلسي .

المبحث الثاني : تأثر النحو الأندلسي بالمدرستين الكوفية والبصرية.

المبحث الثالث : معالم ومميزات النحو الأندلسي.

توطئة :

حَظِيَتِ (اللغةُ العربيةُ) في بلاد الأندلس باهتمام بالغ، لدوافع منها ما هو ديني نابع من ضرورة التفقّه في الدين الإسلامي، الوافد إلى بلاد الأندلس، ويرون أن لا سبيل إلى ذلك إلا بفقه أسرار اللغة العربية وعلومها المتعددة، ومنها النحو. ومنها ما هو اجتماعي، أي أن اللغة العربية أصبحت عنوان حضارة ومجتمع، وسبيلا لارتقى المناصب، والتقرّب من الخلفاء والأمراء.

ومرّ الدرس النحوي في بلاد الأندلس بمراحل قبل أن يكتمل نضجه، ويضاهي مثيله في المشرق، وكانت بدايته حلقات دروس في مساجد، حيث يلتفّ طلبة العلم حول أستاذهم، يتدارسون ما حصل في أيديهم من علماء المشرق، وسرعان ما تحوّلت هذه المجالس دوراً للعلم، وتعدّدت هنا وهناك، وصار التنافس على أشده بين الإمارات المكوّنة لبلاد الأندلس، وكان لاختلاف وجهات النظر أثر إيجابي على الحركة الفكرية والنهضة العلمية، فقد قرّب الأمراءُ العلماءَ والشعراءَ والأدباءَ وأغدقوا عليهم، في تنافس علمي شديد. وفي هذا الوقت تبرز (قرطبة) بينهم بحق منارة علم في عهد حكم المستنصر (350هـ – 366هـ).

وكانت رحلات طلب العلم في أول العهد، من بلاد الأندلس نحو المشرق، موطن النحو وشيوخه سببا قويّا في تطور الدرس النحوي الأندلسي، عن طريق الأخذ مباشرة عن أئمة النحو، ثم العودة بذخائر علمية، ثم الانكباب عليها نسخا، وتدريسا، وشرحا وتعليقا، فانتشرت بذلك أمهات المصنفات المشرقية بين أهل الأندلس. كما كان لرحلة العلماء المشارقة – كأبي علي القالي (ت 356هـ) – نحو الأندلس فضلٌ كبير في نقل أهمّ مؤلفات المذهبين الكوفي والبصري إليهم، وخاصة (كتاب) سيبويه، هذا (الكتاب) الذي يعد، بحق، نقطة تحوّل في تاريخ الدرس النحوي الأندلسي.

المبحث الأول

بدايات النحو الأندلسي

1 - دوافع الأندلسيين للاهتمام باللغة العربية :

أطلّ الإسلام على شبه الجزيرة الأيبيرية (الأندلس لاحقا)، ليحرر الأهالي من الظلم والفساد والفوضى، ويأخذ بأيديهم إلى العدالة والاستقرار والسلام، وما إن عرف الأندلسيون حقيقته وكنهه حتى راحوا يعتنقونه ويتعلمون مبادئه وتعاليمه ومختلف شرائعه، فكان لزاما عليهم تعلم اللغة العربية، إذ هي المفتاح والسبيل للوصول إلى تحقيق السعادة في معاش العباد ومعادهم.

وما إن استقر الحال واستتبّ الأمن هناك، حتى بدأت بعض القبائل العربية تتوافد إلى الأندلس بغية استيطان هذا البلد وإعماره، " فاعلم أنّه لما استقر قدم أهل الإسلام بالأندلس وتتامّ فتحها صرف أهل الشام وغيرهم من العرب هممهم إلى الحلول بها فنزل بها من جراثيم ([1]) العرب وسادتهم جماعة أورثوها أعقابهم، إلى أن كان من أمرهم ما كان " . ([2])

وقد بنى المسلمون المساجد وشيّدوها، وقاموا بإعمارها وإعطائها وظيفتها في نشر الدين وتعاليمه " وأسس العرب في الأندلس الكتاتيب لتعليم الصبيان اللغة العربية وآدابها ومبادئ الدين الإسلامي، على غرار نظام الكتاتيب في المشرق العربي، واتّخذوا المؤدّبين يعلّمون أولاد الضعفاء والمساكين اللغة العربية ومبادئ الإسلام ". ([3])

---

1 - جراثيم جمع جرثومة: الأصل. لسان العرب ابن منظور دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ ،ج 12، ص 95.

2 - المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان ،1968، ج1، ص 290.

3 - أحمد بن محمد بن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح. بشار عواد معروف، بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2013، ج2، ص 240.

وذكر ابن خلدون منهج الأندلسيين في تدريس أبنائهم فقال: " وأمّا أهل الأندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتابة، وجعلوه أصلا في التعليم فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل يخلطون في تعليمهم الولدان رواية الشعر والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها، وتجربة الخط والكتابة... إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشبيب، وقد شدّ بعض الشيء في العربية والشعر وأبصر بهما وبرز في الخط والكتابة، وتعلق بأذيال العلم على الجملة ". ([1])

وكانت اللغة العربية الفصحى اللغة القومية، ولأنها لغة ثقافة ووعاء حضارة فلم تدخل معها لغة أخرى في صراع، أو تقاوم زحفها، ولأنها لغة القرآن فرضت نفسها لغة للإدارة أيضا، وكان التمكن فيها شرطا لاعتلاء المناصب، والتفوق فيها الطريق الممكّن إلى النبل المكتسب والوظائف العليا، ومن ثمّة كان على الأندلسيين من غير المسلمين يهودا أو مستعربين، أن ينبغوا فيها إذا أرادوا أن يجدوا لهم مكانا مرموقا تحت شمس الخلافة. ([2])

ومن هنا كان لزاما على أهل الأندلس من غير العرب أن يأخذوا علوم اللغة العربية تقويما لألسنتهم من اللحن حتى يتقنوا هذه اللغة لحاجتهم إليها في دينهم ودنياهم، ومن بين علوم العربية التي طلبها أهل الأندلس (علم النحو)، فكانوا يتنافسون للظفر بمعلم متمكن في علوم العربية لتعليم أبنائهم مقابل أجرة، وقد تعددت الدوافع والأهداف الدنيوية والآخروية، فهذا يطلب اللغة ليقيم دينه، ويراها مفتاح التمكّن فيه بإتقان علومها المختلفة من نحو وصرف وبلاغة وبيان، والآخر يطلبها للتقرب من الخلفاء والأمراء من أجل الجاه والسلطان، و" العالم عندهم معظّم في الخاصة والعامة يُشار إليه ويحال عليه، وينبه قدره وذكره عند الناس، ويُكرم في جوار أو ابتياع حاجة أو ما أشبه ذلك". ([3])

وتمازجت اللغة العربية – لغة الفاتحين – بلغة أهل الأندلس غير العرب فظهرت لغة عامية كادت تتغلب على العربية الفصحى، الشيء الذي دعا إلى البحث في سبل

---

1 – ابن خلدون، المقدمة، تح. علي عبد الواحد وافي، ط7، دار النهضة، مصر، 2014 ، ج3، ص 1116.

2 – ينظر الطاهر أحمد مكي، دراسات عن ابن حزم، مكتبة وهبة، 1977، ص24.

3 – نفح الطيب، ج1، 220.

المحافظة عليها. " وهذا التيار العامي كان يمكن أن يؤدي بالعربية، لولا أنّه أدّى في الوقت نفسه إلى رد فعل معاكس، فكانت عناية الدولة والمجتمع الراقي والمثقفين بالفصحى كبيرة، الخلفاء ورجال الدولة يقرّبون من يحسن العربية، ويتنافسون هم أنفسهم في إجادتها، ويغدقون العطاء على الشعراء والكتّاب، ويحرص هؤلاء من جانبهم على التزامها، ويبالغون في مراعاة القواعد والتأني في التعبير، ومن ثم ازدهرت الدراسات اللغوية، وعرفت الأندلس عددا من كبار النحاة ... وعرفت الدراسات الخاصة بمقاومة اللحن، وتصحيح النطق وإرشاد الناس إلى الصواب ". ([1])

وهكذا بدأ الأندلسيون يهتمون بسلامة ألفاظهم وصحة لغتهم العربية التي أصبحت لغتهم الأولى، فتفادوا اللحن في كلامهم، فبلغ علم النحو عندهم شأوا كبيرا، واهتمّوا باللغة العربية وعلومها المختلفة، فالتف الكثير منهم على حلقات درس العربية، فأخذوا منها حظا وافرا، وتفننوا في دراستها وضبط قواعدها حفظا واستعمالا، " وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا في علم النحو، بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء". ([2])

2 - بدايات الأخذ عن المشارقة :

ومع توسّع المفاهيم النحوية وزيادة المدارك العقلية كان لزاما على طلبة العلم والمعلّمين التّشعب أكثر في دراسة هذا العلم الجديد عليهم وغيره من علوم هذه اللغة البديعة وسبر أغوارها ومعرفة أسرارها، فارتحل الكثير منهم إلى المشرق موطن النحو وشيوخه طلبا للعلم وبحثا عن كبار العلماء للأخذ عنهم مباشرة، وكان جودي بن عثمان الموروي(المتوفّى سنة 198هـ) أوّلَ نحاة الأندلس الذين رحلوا إلى المشرق، ليأخذ عن الكسائي والفراء. وهو أول مَن أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس. ([3])

وفي أواخر القرن الثالث الهجري عرف الدرس النحوي في الأندلس ظهور كتاب

---

1 - دراسات عن ابن حزم، ص 30.

2 - نفح الطيب، ج1، ص 220.

3 - ينظر الفيروزآبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص11. وينظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح. أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1984، ص 256.

سيبويه، على يد محمد بن موسى بن هاشم المعروف بـ(الأفشنيق) أو(الأفشتين) أو(الأقشتين) (ت307هـ) ([1])، الذي رحل الى المشرق، فالتقى أبا جعفر الدينوري (ت289هـ) ([2])، وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذه منه روايته.

وكان محمد بن يحيى الرباحي (ت358هـ) أيضا من علماء الأندلس الذين رحلوا إلى المشرق طلبا لكتب أئمة النحو، فلقي أبا جعفر النحاس، فحمل عنه كتاب سيبويه رواية، وقدم قرطبة فلزم التأديب بها في داره.

يصف الزبيدي، وهو تلميذه، حالَ مجالس المعلمين والمأدبين قبل وفود الرباحي على قرطبة عائدا من المشرق، فيقول:" لم يكن عند مؤدبي العربية، ولا عند غيرهم من عني بالنحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها، والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه، واستيفائه على حدوده؛ وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة ". ([3])

ويؤكد القفطي في (إنباه الرواة) الخبرَ، فيقول: " ولم يكن عند الناس علم من العربية؛ حتّى ورد محمد بن يحيى؛ فإن الأوائل كانوا يفعلون فى الإفادة مع المنصوص وتفهيم الطالب معنى اللفظ وما تحته من المعنى لا غير. ولم يكن لهم تدقيق نظر ولا استنباط؛ فلما ورد محمد بن يحيى أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فأفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنّه من ذلك" . ([4])

ومع (الرباحي) حظي كتاب سيبويه باهتمام كبير، وبدأ الاهتمام به أكثر فأكثر

---

1 – ينظر في ترجمته ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، تح. عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1408هـ، 1988،ج2، ص31. وإنباه الرواة، ج3، ص 216. وطبقات النحويين، ص 282.

2 – ينظر في ترجمته شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدباء– إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب – تح. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.1993،ج1، ص 206. وبغية الوعاة ،ج1، ص301.

3 – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص311.

4– القفطي، إنباه الرواة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1986. ج3 ، ص 230.

على يدي أبي على القالي(ت356هـ)، المعدود في مشاهير العلماء المشارقة الذين وفدوا على الأندلس، فقد ارتحل من العراق إلى المغرب، فالأندلس سنة (333هـ) بدعوة من الخليفة عبد الرحمن الناصر" واستوطن قرطبة، ونشر علمه بها، وكان إماماً في علم اللغة، متقدماً فيها، متقناً لها، فأفاد الناس منه، وعولوا عليه، واتخذوه حجة فيما نقله، وكانت كتبه على غاية التقييد، والضبط، والإتقان؛ وقد ألف في علمه الذي اختص به تواليف مشهورة تدل على سعة روايته". ([1]) ومن أهم مؤلفاته : البارع في اللغة، والأمالي والنوادر، وهي من المؤلفات التي يُعتمد عليها في اللغة والأدب.

وكان أبو علي القالي أول من أسّس علوم اللغة وآدابها في الأندلس، وعلى يديه تخرجت الطبقة الأولى من اللغويين والعلماء وأكابر الأدباء في هذه البلاد. ([2])

ويؤكّد شوقي ضيف أن (القالي) كان من أشدّ المدافعين عن المذهب البصري في حاضرة الأندلس، " وقاد فيها نهضة لغوية ونحوية خصبة، كان معوَّله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التي حملها معه من المشرق، وكان مما حمله كتاب سيبويه، أخذه عن ابن درستويه، عن المبرد، وكان يجنح إلى المذهب البصري، وينافح عنه مناظرا مجادلا ". ([3])

وجاء الزبيدي([4])(ت379هـ)، تلميذ أبي علي القالي، فكانت له إسهامات جليلة في علوم اللغة، منها: الواضح في النحو، وأبنية الأسماء في الصرف، مختصر كتاب العين، وكتابه الشهير في التراجم طبقات النحويين واللغويين.

وكان لهؤلاء العلماء فضل في تأسيس الدرس النحوي في الأندلس واكتماله، على أيديهم، فقد وُلِد النحو الأندلسي كوفيا وشبّ بصريا، وظل النحاة يُعنون بالنحو الكوفي إلى جانب عنايتهم بالنحو البصري،" ثم أقبل العلماء على شرح كتب المشرق المشهورة

---

1 – الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م، ص 165.

2 – ينظر حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 14، 1996، ج 4، 451.

3 – المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1992، ص 291.

4 – ينظر إنباه الرواه، ج3، ص108، ينظر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر، ط2 ،1979،ج1، ص 84 .

بشكل عام، والإفادة منها، واشتهر من نحاتهم كثيرون... وكان أولئك النحويون يتبعون منهج الانتقاء من آراء نحاة البصرة والكوفة، وربما ذهبوا إلى الفارسي وابن جني، ولكنهم كانوا إلى مذهب البصريين أميل. وكان خاتمة علماء الأندلس ابن مالك الجياني (ت672هـ)، صاحب الألفية، الذي جدد في النحو بعض التجديد، وتوسّع في الاستشهاد بالحديث، ورجّح بعض آراء الكوفيين، ولم يصر على آراء البصريين ". ([1])

وتمضي الأيام والسنون وعلماء الأندلس يأخذون عن المشارقة كتبهم ويدرّسونها لطلاّبهم وتلامذتهم إلى أن وصلوا من كثرة شرحهم لها إلى التعليق عليها تارة وتصويب ما جاء فيها من أخطاء تارة أخرى، ومخالفة بعض آراء أصحابها، وما أن تشبع علماء اللغة الأندلسيين بعلوم العربية، وخاصة النحو حتى تكونت لهم ملكة فيه، ورأوا أنهم قادرون على مجاراة علماء المشرق، بل وحتى اعتراضهم على أئمة النحو المشارقة، كسيبويه، والفارسي، وابن جني، في عديد المسائل، فألفوا التصانيف التي حملت آراءهم الخاصة. وبدأت ملامح عصر جديد للنحو في الأندلس تتبدّى للعيان، فبرز القرن الرابع للهجرة عصرا ذهبيا لعلوم اللغة العربية في الأندلس، بعد خفوت بريقها في موطنها الأول (المشرق العربي).

وكان أن برز علماء أندلسيون، فاقوا ما عُرف من نحاة المشرق، وأضحت حاضرة الأندلس، بما وصلت إليه من تقدم علمي، تضارع الكوفة والبصرة، وانقلبت الكفة، فصار من المشارقة من لا يتحرّج من الأخذ عن علماء مغاربة (أندلسيين)، كما فعل الزمخشري (وهُوَ مَنْ هُوَ!!!) حين قرأ كتاب سيبويه على عبد الله بن طلحة اليابري(ت518هـ)، وهو نحوي أندلسي معروف.

" هذا ما كان من الأندلسيين بعد استغنائهم عن المشارقة واعتمادهم على أنفسهم، فإنهم عدلوا عن بعض آراء المشارقة في النحو، وخالفوهم في مناهج تعليمه وتدوينه، واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم، وبذلك استحدثوا مذهبا رابعا عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين، ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري، الذي يُعدّ بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد" . ([2])

---

[1] – البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 11.

2 – محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995، ص 220.

المبحث الثاني

تأثر النحو الأندلسي بالمدرستين ... الكوفية والبصرية

لعلّ الحقيقة الواضحة التي لا يمكن لأحد إنكارها هي أنّ المدرستين البصرية والكوفية كان لهما الفضل كل الفضل في نشأة الدرس النحوي وتطوره في أصقاع الخلافة الإسلامية، وخاصة في الأندلس، فأهلها كانوا حديثي عهد بالإسلام واللغة العربية، ولكن، ورغم بعد المسافة بين المشرق والمغرب إلاّ أنّ هذا لم يمنع من أن تحظى بلاد الأندلس بنصيبها من علوم العربية. وقد أسهم التمازج الحضاري بين الحضارتين بعد الفتح الإسلامي ورحلات العلماء وطلبة العلم بين المشرق والمغرب في أن تمتد جذور المدرستين لتصل المغرب والأندلس، وأظلّت أفنانها كلّ من أراد أن يقوّم لسانه ويحفظ لغته من اللحن والخطأ، ووصل إليه أريج المدرستين، مهما تباعدت سكناه وانقطعت سبل التواصل بينه وبين هاتين المنارتين.

وعرف موطن الأندلس غرفا من هاتين المدرستين وغيرهما، وتباينت مواطن الأخذ عنهم، بالنظر لما للأندلسيين من اختلاف في تقديم بعض الأصول على بعض، والاهتمام بجانب دون الآخر، فكان الدرس النحوي في الأندلس يتلون بالمذهب الكوفي مرة، وأخرى بطابع المذهب البصري، ويتفرّد فيُبدع مسلكا لم يطرقه غيره ، ثم يؤصل ويقعد القواعد لإثباته والدفاع عنه.

1 - تأثر نحاة الأندلس بالمدرسة الكوفية:

بدأت كلامي بهذه المدرسة، مع العلم أن البصرة أسبق من الكوفة في مجال الدرس النحوي، ذلك لأن" الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري، وأنّها صبت عنايتها أولا على النحو الكوفي مقتدية بنحويّها الأول جودي بن عثمان ". ([1])

1 - المدارس النحوية، ص 289.

- **الأندلسيون وكتاب الكسائي:**

مما يدل على تأثر الأندلسيين بالمدرسة الكوفية تتابع النحاة الأندلسيين في شرح كتاب الكسائي، فقد شرحه مفرّج بن مالك النحوي أبو الحسن المعروف بالبغل([1])، واعتنى بهذا الكتاب ودراسته كل من:

- الجرفي (ت 326هـ)([2])، وذكره أبو محمد بن حزم، وأثنى عليه، وأنجب على يديه خلق كثير، وكان مقرئا لا نظير له في القراءة، وعبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف، المعروف بدُرَيوَد (324هـ) ([3])، وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر ويمدح الملوك .

- وأحمد بن أبان بن سيد([4])، وهو عالم فاضل، ولغوي بارع سريع الكتابة روى عن أبي علي القالي.

- وخطاب بن يوسف بن هلال الماردي (ت 450هـ) ([5]) الذي وضع كتابه (الترشيح) ليرد فيه عن دريود، وكان (خطاب) من محققي النحاة، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وصنّف كتبا عدة.

- وسعيد بن قدامة بن عبد الوارث البلوطي ([6])، وقد كان مؤدِّبا عالما بالعربية وذا سمت ووقار.

وابن الطراوة، من علماء الأندلس ونحاتها، أخذ من المذهبين، ثم توسّع في الأخذ عن مذهب الكوفيين، وكثيرا ما خالف المذهبين معا وجمهور النحاة وتفرد بآرائه، وتبعه في مذهبه كثير من تلاميذه، وعلى رأسهم السهيلي. وكان بحق أبرز شخصية علمية أندلسية ثارت على التقليد الذي كثيرا ما عانت منه الدراسات اللغوية في الأندلس، وخاصة علم النحو.

---

1 - تنظر ترجمته في (طبقات النحويين)، ص 273.

2 - تنظر ترجمته في (إنباه الرواة)، ج1، ص307، وطبقات النحويين، ص 285.

3 - تنظر ترجمته في (طبقات النحويين)، ص 298، وبغية الملتمس، ص 344، وبغية الوعاة،ج2، ص 44.

4 - تنظر ترجمته في (إنباه الرواة)، ج 1، ص30، وبغية الملتمس، ص 159.

5 - تنظر ترجمته في (بغية الوعاة)، ج 1، ص 553.

6 - تنظر ترجمته في (تاريخ علماء الأندلس) ،ج2، ص 36.

ومع ابن الطراوة تغيّر الحال، فنهج للنحاة بعده نهجا جديدا يعتمد على حرية التفكير ومعقولية القواعد المستنبطة بعد عمق دراسة وتحليل، ولا يهمه من يخالف، كائنا من كان، سواء في المذهب الكوفي أو البصري، وعليه جاءت له آراء متفردة خارجة عن عرف النحاة وإجماعهم، وما مخالفته لسيبويه في بعض المسائل إلا دليل على ما قلنا، وقد أفردنا لذلك مبحثا مستقلا، بيّنا فيه موقف ابن الطراوة من أئمة النحاة والمذهبين البصري والكوفي.

وتجدر الاشارة أن ابن الطراوة في اعتراضه على سيبويه كان مسبوقا لا سابقا، فقد استدرك الزبيدي من قبله (ت 379هـ)، على كتاب سيبويه، وكل منهما كان يهاجم الفكرة لا صاحبها، وكل منهما صرّح بأن اعتراضاته لا تعني التطاول، أو التجنّي، أو الانتقاص من قيمة (كتاب سيبويه)، وإنما هي إضافات يقتضيها التطوّر في الفكر، والاستكمال لما نقص من أبواب الكتاب، أو ما غفل عنه المؤلف، أو سها. وهنا ترى الرجل يصرّح بصوتٍ عالٍ قائلا: " ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه – رحمه الله – في اليسير من نظره لا في شيء من نقله، لأنّ تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز". ([1])

كما أورد الزبيدي في مقدمة كتابه (الاستدراك)، كلاما يرافع فيه عن رأيه، وينفي أي إحراج عنه، مادام يبتغي الإصلاح والفلاح، فيقول: " ولعلّ عاقلا يتوهم أنّا ادعينا مداناة سيبويه في علمه، أو موازاته في نفاذه وفهمه، بما زدنا عليه من الأبنية التي أغفل ذكرها، ولما دللنا عليه من تناقض بعض أقواله، أو بمعارضتنا له في اليسير من معانيه، فيخالنا إفكا ويظن بنا عجزا، وأنى لنا بما توهّمه، وإنما تكلمنا عى أصوله، وعارضنا بعض قوله ببعضه، ورددنا عليه من علمه، والإحاطة على البشر ممتنعة والعصمة عنهم مرتفعة ". ([2])

---

1 – الإفصاح، ص 18.

2 – الزبيدي، الاستدراك، باعتناء المستشرق الايطالي اغناطيوس كويدي، روما، 1890، المقدمة، ص 2.

- **أثر الرحلة في الأخذ عن علماء الكوفة:**

إن الدارس لحياة أولئك النحاة الأندلسيين يجد لهم اتصالا وثيقا بنحاة المذهب الكوفي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق مؤلفاتهم، وخاصة الكسائي والفراء وثعلب، وكذا أخذهم علم القراءات لكتاب الله (ﷻ) من قرّاء أغلبهم على مذهب الكوفة، وقد كانت الرحلة إلى المشرق عامل اتصال قوي، اتسمت بعظيم الأثر في التقارب بين علماء الأندلس، حينما كانوا طلاب علم، وعلماء المشرق، حينما كانوا أساتذة وشيوخا، فقد كان" الأندلسي العائد إلى وطنه بعد قضاء رحلة علمية يشرّف في نظر قومه، لأنّه غدا يروي عن الشيوخ، لم تعد الرحلة العلمية أمرا منوطا بالنية الدافعة إلى الحج فحسب، بل سرعان ما أصبحت هي نفسها ضرورة لازمة بخاصة لدى الطلبة القادرين على تحمل أعباء السفر". ([1])

وابتدأت الرحلة من الأندلس إلى المشرق، بادئ الأمر، بنية الحج إلى بيت الله الحرام، وهناك يلتقي الأندلسيون بعلماء المشرق، ويأخذون عنهم ما استطاعوا مختلف العلوم الميسّرة في ذلك الزمن، وفيها علوم الفقه والحديث وعلوم اللغة العربية...، ثم صارت الرحلات العلمية غاية في حد ذاتها. وممن طلب العلم بالرحلات نجد:

- **جودي بن عثمان (ت 198هـ) :**

وقد أخذ عن الكسائي والفراء وغيرهما، كما أسلفنا، وعاد إلى الأندلس، فأخذ قصب السبق في إدخال كتاب الكسائي، كما تذكر كتب التراجم، وأخذ عنه جماعة من طلبة العلم، وألّف كتابا في النحو سماه" منبه الحجارة ".

- **أبو موسى الهواري (ت 228هـ) :**

من أهل الفقه في الدين، وأول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس. رحل يطلب العلم، في أول خلافة الإمام عبد الرحمن بن معاوية (رضي الله عنه)، فلقي مالكًا ونظراءه من الأئمة في الفقه، ولقي الأصمعي، وأبا زيد الأنصاري في اللغة والأدب،

---

1 – محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 2006، ج2، ص 792.

وداخل الأعراب في محالها. ([1]) واشتهر عنه – لما ضاعت كتبه في البحر وقصده شيوخ أهل (إستجة)؛ يهنئونه بقدومه، ويعزونه بذهاب كتبه – أنه قال: ذهب الخُرْج، وبقي ما في الدُّرْج ؛ أنا شَعبِيُّ زماني، فليسألْني من شاء.

- **قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف، أبو محمد، البيّاني القرطبي (340هـ) :**

رحل إلى المشرق سنة أربع وسبعين ومائتين(274هـ)، فسمع بمكة من محمد بن إسماعيل الصائغ وعلي بن عبد العزيز، ودخل العراق، فلقي من أهل الكوفة إبراهيم بن أبي العنبس قاضيها وإبراهيم بن عبد الله القصار، وسمع ببغداد من القاضي إسماعيل وسمع من ابن قتيبة كثيراً من كتبه، وسمع من المبرّد وثعلب وابن الجهم، وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير، فمال الناس إليه، وكان بصيراً بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والعربية، والشعر، وكان يشاور في الأحكام، وصنّف على كتاب السنن لأبي داود كتابا في الحديث سمّاه المجتنى. ([2])

- **ثابت بن عبد العزيز السرقسطي (ت379هـ):**

قام هو وابنه قاسم بزيارة المشرق، فحملا إلى الأندلس معجم العين للخليل بن أحمد، فكانا أول من أدخله إلى الأندلس، وقد قام باختصاره أبو بكر الزُّبَيْدي، وهو من كبار علماء الأندلس.

- **محمد بن عبد السلام بن ثعلبة بن زيد بن الحسن (ت 286هـ) :**

ابن كلب بن أبي ثعلبة الخشني، صاحب رسول الله (ﷺ)، أبو عبد الله من قرطبة، قال ابن الفرضي: " كان الغالب عليه حفظ اللغة ورواية الحديث. ثقة مأمونا، ولم يكن عنده كبير علم بالفقه، رحل فحج، ودخل البصرة، فسمع من بندار وغيره من أهل الحديث، ولقي بها أبا حاتم السجستاني، والرياشي، وأبا إسحاق الزبادي؛ فأخذ عنهم كثيرا من كتب اللغة رواية عن الأصمعي وغيره ". ([3])

---

1 – ينظر طبقات النحويين، ص 253. والبلغة، ص 77.

2 – ينظر نفح الطيب، ج2، ص 48.

3 – بغية الوعاة، ج1، ص 160.

- **يحيى بن مَالِك بن عَائذ بن كيسان (ت 375هـ):**

رحل إلى المَشْرِق سنة (347هـ)، وحَجَّ في سنة (348هـ)، فسمع بمصر من ابن الوَرْد البغدادي، وأحمد بن الحسن الرَّازِي، وأبي قُتيْبة مسلم بن الفضل البغدادي، ومحمد بن جعفر بن درّان غُنْدر الحَافِظ، وسعيد بن السّكن البغدادي، وبكر بن الحسن الرَّازِي، ورحَل إلى بغداد فسَمِع بها من جمَاعة، وبالبصرة، والأهوَاز، وغيرهما، يقول عنه ابن الفرضي: " حدَّثَني أنه سَمِع بِبَغْداد من سبعمائة رجل ونيف، وجمع علما عظيما لم يجمعه أحد قبله من أصحاب الرحل إلى المشرق، وتَردَّد بالمشرق نحوا من اثنتين وعشرين سنة. وكتبَ عن طبقات المُحَدِّثين". ([1])

هؤلاء مجموعة من علماء الأندلس ذكرناهم لا للحصر وإنما تمثيلا لذلك الجسر الذي ربط الأندلس بالمشرق والمتمثل في الرحلة، رحلة الطلب والأخذ عن أعلام المشرق، هذا الجسر الذي ما إن حلّ القرن الرابع للهجرة حتى أصبح علماء الأندلس بفضله يقفون الندّ للنّد مع شيوخ المشرق، وأصبح من النادر أن نعثر على من يطلب العلم من المشارقة، فخف بريق الرحلة إلى المشرق، ولم تبق على الوتيرة التي كانت عليها.

هذا، وكان للرحلات العكسية الأثر البالغ في احتكاك نحاة الأندلس بنحاة الكوفة أو من هو على مذهبهم، وحتى الذين لم يكونوا كوفيين فقد حملوا آراء الكوفيين والبصريين فسهلوا الإطلاع عليها كالقالي، الذي حملت مؤلفاته وتصانيفه المختلفة الكثير لأهل الأندلس من آراء المدرستين وخلافهم، وكذلك نجد عبد الله بن حسن بن عبد الرحمن بن شجاع المروزي أبوبكر النحوي الحنبلي، (ت 424هـ)، عالم بالنحو على مذهب الكوفيين، ألف في النحو على مذهبهم.

واعتنى النحاة الأندلسيون بدراسة مؤلفات علماء المشرق، بصرية كانت أو كوفية، وتعمقوا في دراستها، خاصة بعد مجيء كتاب سيبويه وأصول ابن السراج، وكتب الفارسي، وابن جني إلى بلاد الأندلسيين، فتهيأ لهم علم بأصول المذهبين، ونهلوا منهما، وتشرّبوهما، فدافعوا بهما على حد سواء، غير أنهم كانوا – في وقت

1 – ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص 191.

الزبيدي– إلى مذهب البصريين أميل، واختياراتهم منه أكثر– ، ثم أنشأوا لأنفسهم منهجا وسطيا، صار ديدنهم في إنجازاتهم النحوية طيلة عصورهم. ([1])

ولعل أهم ما طبع النحو الأندلسي تعويله على الرواية والسماع، مهما كانا قليلين، كما فعل الكوفيون، وأصبح النحاة الأندلسيون من أشد المدافعين عن الاستشهاد بالحديث، " لذلك فلا غرابة أن يتوجه الأندلسيون إلى الكوفيين للاستفادة منهم في منهجهم النحوي، إذ كان يحقق لهم رغبة ما فتئت تتأصل في النفس الأندلسية، قوامها الاعتداد الكامل بالنص والاحتفاء به " . ([2])

2 – تأثر نحاة الأندلس بالمدرسة البصرية :

كما رأينا سابقا فإنّ البدايات الأولى للنحو الأندلسي كانت كوفية، على يد جودي بن عثمان، فبفضله دخل كتاب الكسائي، نسخة ورواية، إلى هذه الديار، وبفضل رحلته إلى المشرق، وأخذه عن كبار علماء الكوفة، وعودته بالعلم الغزير، والتفاف الطلبة حوله أفاد المعلمين والمتعلمين، وما إن تبلور هذا العلم في أذهان الطلبة ومعلميهم، واتّضحت معالمه، وفكت رموزه، وسُبرت أغواره، طيلة القرون الثلاثة الأولى للهجرة حتى رأينا لنحاة الأندلس أعناقا تشرئب، ونفوسا تتوق لتكوين مذهب مستقل بنفسه، بل مخالف للمذاهب الأخرى.

وحين نتكلم عن بدايات النحو البصري في الأندلس فإننا ننطلق من ظهور كتاب سيبويه في الأندلس على يدي الأفشنيق ([3])(ت307هـ)، محمد بن موسى بن هاشم بن زيد مولى المنذر، الذي رحل إلى المشرق، فلقي أبا جعفر الدينوري، فانتسخ كتاب

---

1 – ينظر نعمة رحيم العزاوي، أبوبكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، مطبعة الآداب، النجف، 1975، ص 210.

2 – تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج2، ص800.

3 – الظاهر أن هناك اختلافات في كتابة الاسم بين كتب التراجم كون الاسم معرب عن الاسم الافرنجي إفشين جاء في الأعلام للزركلي، ج7، ص117. " وإفشين، بالكسر، اسم أعجمي (الإفشين الدعاء والابتهال، يونانية معربة) وهي في اليونانية (Evxnv إفشين) من فعل Evxouai (إفخومية) ومعناه الدعاء والابتهال" . ينظر خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط15، 2002.

سيبويه من نسخته، وأخذ روايته من المازني، وروى كتب ابن قتيبة عن إبراهيم بن جميل الأندلسي، أخذها عنه بمصر.

وبدخول كتاب سيبويه، أو(قرآن النحو) – كما يحلو للبعض أن يسميه – إلى الأندلس فُتح الباب على مصرعيه أمام المذهب البصري في هذه البلاد، فلا نجد نحويا أندلسيا إلا وقد أخذ منه نصيبا، ونافس غيره في تحصيله وحفظه وشرحه لطلابهم؛ " ولكن الهمم لم تنصرف إلى استظهاره إلا في القرن الخامس، كأنهم جعلوا ذلك منافسة. وقد ذكروا أن عبد الملك بن سراج، إمام أهل قرطبة (ت489هـ)، عكف عليه ثمانية عشر عامًا لا يعرف سواه، ومن ذلك العهد ابتدأوا يقررونه ويشرحونه ويملون عليه التعاليق". ([1])

- **شرح ودراسة كتاب سيبويه :**

يقول الأستاذ النجدي في كتابه (سيبويه إمام النحاة) : " وقد رجعت إلى بغية الوعاة وكشف الظنون، أتتبع دراسات الكتاب، وأستوعبها إحصاء وعدا، فإذا للأندلس وما يسامتها من بر المغرب قرابة أربعين، وللعراق وما يليه قرابة خمس وعشرين، ولمصر أربع لا غير، وليس هذا التفاوت بعجيب، ففي الشرق كان مقر الخلافة العباسية، وإليه كانت رحلة العلماء والشعراء وأصحاب الكفاية والمزية العامة، وفي الغرب كان مقر دولة أخرى، عربية، تنافس الخلافة وتحرص أن تجاريها في كل ميدان " . ([2])

وممن شرح كتاب سيبويه من أهل الأندلس نذكر:

- أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي، (ت 379هـ).
- أحمد بن أبان الأندلسي، (ت 382هـ).
- أبو نصر هارون بن موسى القرطبي، (ت401هـ).
- يوسف بن سليمان المعروف، بالأعلم الشنتمري، (ت476هـ).

---

1 – مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، ج3، ص 208.

2 – علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، ط2، 1979، ص 192.

- أبو الحسن علي بن محمد المعروف، بابن الباذش، (ت528هـ).
- ابن الطراوة، (ت528هـ).
- أبوبكر محمد بن مسعود الخشني الأندلسي، (ت544هـ).
- محمد بن أحمد ابن هشام اللخمي السبتي، (ت 557هـ).
- أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف، (ت606هـ).

وتذكر كتب التراجم أنّ إبراهيم بن عيسى المعروف بابن المناصف (ت627هـ) قد أملى على قول سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) عشرين كراسًا. ([1])

وكثر حُفّاظ هذا الكتاب في القرن السادس، فكان فيه غير من ذكرناهم: محمد بن عبد المنعم، يسرده بلفظه، وهو أحفظ أهل زمانه؛ وجابر بن محمد الحضرمي الذي كان زعيم وقته بإقرائه والتقدم فيه؛ وخلف بن يوسف الذي كان يحفظ مع هذا الكتاب كتبًا أخرى كـ" أدب الكاتب "، و" المقتضب" ، و" الكامل " للمبرد وغيرها؛ وأبو عامل بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن الجد الذي قال فيه ابن ملكون: " من قرأ كتاب سيبويه على ابن الجد فما عليه أن لا يقرأه على سيبويه " . ([2])

1 - ينظر السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 421.

2 - تاريخ آداب العرب، ج3، ص208.

المبحث الثالث

مميزات النحو الأندلسي وخصائصه

قد علمنا أنّ النحاة الأندلسيين لم يلتزموا مذهبا نحويا من المذهبين البصري والكوفي، فلم يأت نحوهم كوفيا ولا بصريا خالصا، بل نهجو لنحوهم منهجا متميزا كثيرا ما مزج بين آراء المدرستين، وتوسّع في الأخذ من آراء البغداديين، وهو ما جعل الكثير من الباحثين والدارسين القدماء والمعاصرين يعدّ الدرس النحوي في الأندلس مدرسة مستقلة بذاتها عن غيرها من المدارس النحوية وأطلق عليها اسم (المدرسة الأندلسية).

وصحيح أنّ مصطلح " المذهب الأندلسي" هو قضية خلافية بين الباحثين والمؤرخين المهتمين بالنحو العربي، بين مُثبتٍ لهذا المذهب، مُقرٍّ بوجوده ، وبين مُنكرٍ له، نَافٍ استقلاله عن غيره من المذاهب. ([1])

ويقينٌ عندنا أنّ الدرس النحوي الأندلسي قد تفرّد بخصائص فكرية، وأدوات منهجية رسمت معالمه، فكانت له مزايا نذكر منها:

1 - **تأخّر العناية بالنحو البصري :**

وذلك راجع – فيما نراه – إلى احتكاك الأندلسيين بالمشارقة طلبا للعلم، فجودي بن عثمان، مثلا، كان أوّل نحاة الأندلس أخذ عن الكسائي والفراء، وأدخل كتب علماء الكوفة إلى بلاده، فأقبل طلبة العلم على النحو الكوفي حفظا ودراسة، على أنّ أهمّ عاملين نراهما قد أثّرا تأثيرا بالغا، هما: عامل الزمان، وطبيعة النحو الكوفي، ...

– **فأمّا العامل الأوّل،** فنقصد به أنّ النحو الكوفي نشأ متأخرا عن النحو البصري الذي تأسّس قبله بقرن من الزمان أو يزيد، ولما أراد الأندلسيون أخذ هذا العلم وجدوا

---

1 – ينظر في هذه القضية أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، مطبعة الاعتماد، 1930، ص 310، وسعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، 1994، ص229 وما بعدها، وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 288.

النحو الكوفي في بداياته، بسيطا غير معقد، عكس ما كان عليه النحو البصري، الذي قطع أشواطا كبيرة ومراحل عديدة في نموه، مما جعلهم يأخذون عن الكوفيين لتلاؤم النحو الكوفي ومستواهم، وهم المبتدؤون في هذا المجال.

- **وأما العامل الثاني**، فهو طبيعة النحو الكوفي الذي كان يعتمد على أصل السماع اعتمادا كبيرا، ويميل إلى الرواية في إثبات القواعد والأحكام، عكس النحو البصري الذي كان مائلا إلى القياس النظري. ولما كان الأندلسيون أصلا يحوزون ملكة الحفظ والرواية، وخاصة ما تعلق بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نثرا وشعرا، فقد اختاروا الأنسب لفكرهم، وهو المذهب الكوفي باعتبار يسره وسهولة أخذه، في مقابل المذهب البصري.

2 - التعويل على أصل السماع، وتأخير النظر في القياس :

ولا يعني ذلك أبدا أنهم يهملون القياس إهمالا كليا، وإنما هم إلى السماع أميل وبه أعمل، وبذا صار لهم مميزات هي في الواقع وليدة المنهل الذي ارتضوه في أخذ مبادئ هذا العلم، والاشتغال به.

3 - كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف:

استغلّ نحاة الأندلس الحديث النبوي الشريف في عملية (الاستشهاد) لإثبات الأحكام والقواعد النحوية، ولم يكونوا" قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنهم أكثروا منه وهو الأمر الجديد في نحوهم، وقد ظهرت هذه السّمة بصورة واضحة عند كل من ابن خروف وابن مالك ". ([1])

ولعلّ ذلك يعود إلى شيوع الاشتغال بدرس الحديث الشريف في الأندلس، وكثرة العلماء المهتمين بالسيرة النبوية، فجاء النحاة يستغلون هذه الظاهرة، ويفيدون منها، وعليه فقد وجدنا في تراجم علمائهم النحويين كثيرا من كانوا في بادئ أمرهم يشتغلون بالحديث قبل أن يخوضوا غمار النحو وتعقيداته، وفي النحويين من كان فقيها عارفا

1 - عبد القادر رحيم الهيتي خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، جامعة قان يونس، بنغازي، ط2 ،1993، ص 156.

بأصول الفقه والسيرة. وذكر الفاسي أنه " ذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة، منهم شيخا هذه الصناعة وإماماها، الجمالان ابنا مالك وهشام، والجوهري، وصاحب البديع، والحريري، وابن سِيدَهْ، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وأبو محمد عبد الله بن بري، والسهيلي، وغيرهم ... ممن يطول ذكرهم، وهو الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه ". ([1])

وكان (ابن مالك) من أكثر نحاة الأندلس استشهادا بالحديث الشريف، ويشرح أبو حيان جانبا من هذه الظاهرة، فيقول في حقه: " فأما استدلاله بالأثر فنقول: قد لهج هذا المصنف في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدا من المتقدمين، ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل" . ([2])

هذا ما كان من عناية الأندلسيين بالحديث الشريف والاستشهاد به، ولهم الفضل في إنزاله مكانته في الاستشهاد، الشيء الذي لم نعهده في علماء المشرق. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كون معين الرواية عن العرب كان قد نضب حين ظهور الدرس النحوي إلى بلاد الأندلس، وكان الاشتغال بالحديث عوضا لما فقدوا من معين رواية اللغة من كلام العرب صافيا في حينه.

4 – سعيهم إلى تيسير النحو:

يعد نحاة الأندلس من أوائل الداعين إلى فكرة تيسير الدرس النحوي وتخليصه من التعقيد والإطالة وتذليل مصاعبه وإشكالاته، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال:

– **شرح كتب النحو المشرقية المطولة ووضع التعاليق عليها** ، ككتاب سيبويه وجمل الزجاجي وغيرها من المطولات التي رأى فيها الأندلسيون الفوائد الجمة إذا ما

---

1 – محمد بن الطيب الفاسي، شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، تح. علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، السعودية، ط1، 1983. ص 96.

2 – ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح. عبد المنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، ص24 (المقدمة).

خُلّصت من التعقيد، فوضعوا عليها شروحا وتعاليق ومختصرات حتى يسهل على الناشئة من طلبة العلم الإفادة منها.

- **ثورة ابن مضاء**، والثورة على كل أمر في الدرس النحوي من شأنه أن يعقّده، وثورة أبي مضاء القرطبي (ت592هـ) ([1]) تدخل في هذا الباب، فقد كانت على لب نظريات النحو المنطقية، وهي (نظرية العامل والتعليل)، وما ذاك إلا دليل على نضح التفكير العلمي، و(نزعة الانفلات والتحرّر من القيود) ذاتها كنا قد رأيناها بدأت مع ابن الطراوة ، ثم انتقلت إلى تلميذه السهيلي، ومن الأخير إلى تلميذه ابن مضاء واستحكمت عنده، " وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا في حملة على الفقه والفقهاء، وإنما في حملة على النحو والنحاة من حوله، إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غنى حقيقيا في تتبعها، أو على الأقل في تتبع الكثير منها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب، هي: " المشرق في النحو"، و" تنزيه القرآن عمالا يليق بالبيان" ، وكتاب " الرد على النحاة " وهو – وحده – الذي بقي من آثاره. وفيه يهاجم نظرية العامل التي عقّدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه ". ([2])

نبعت ثورة ابن مضاء على نظرية العامل النحوي ومحاولة هدمها، بسبب اعتقاده بأن (العوامل) هذه هي التي عقدت النحو العربي، قال ابن مضاء: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ... وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: (وإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزْم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غيره. وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى...) " . ([3])

---

1 – تنظر ترجمته في ابن الأبار، التكملة، ج1، ص79.

2 – المدارس النحوية، ص 304.

3 – ابن مَضَاء القرطبي، الرد على النحاة، ، تح. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979، ص 69.

ويبدو ابن مضاء في هذا الكلام متأثرا بالمذهب الظاهري، وبمؤسسه في الأندلس ابن حزم (ت456هـ)، وهذا المذهب يقوم أساسا على إنكار التعليل في الأحكام الفقهية، ثم انتقل هذا الإنكار إلى علل النحو، قال ابن حزم: " وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين نريد معرفة تفاهمهم للمعاني بلغتهم؛ وأما العلل فيه ففاسدة جدا ". ([1])

ويبدو لنا أن (ابن حزم)، مؤسس المذهب الظاهري في الأندلس، يريد من خلال لفت الانتباه إلى فساد العلل النحوية الوصول إلى إنكار(القياس)، ومن خلال إنكار القياس في النحو سينكر القياس في الفقه، تحقيقا لمبدأ جوهري في مذهبه الظاهري، ومن هذه الطريق شنّ ابن مضاء اعتراضاته على النحاة متهما إياهم بتعقيد النحو وتحميله ما لا يطيق، ثم راح يدعوهم إلى تخليص النحو من (العلل الثواني والثوالث)، وترك المسائل النظرية ،" مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: (قام زيد) لم رفع ؟ قيل: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع. فيقال: لِم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر". ([2])

ولم يعترض ابن مضاء على نظرية العامل وتقدير العوامل المحذوفة، وعلى العلل الثواني والثوالث فحسب، بل اعترض كذلك على قضايا نحوية أخرى يراها قد عقدت الدرس النحوي، كمثل: تقدير الضمائر في الأفعال والمشتقات، وأنّه من خلال الفعل وهيأته يعرف الفاعل، فلا داع لتقدير ضمير مستتر...

ولا نقصد الحديث عن نظرية ابن مضاء، في حد ذاتها، بقدر ما أردنا الإشارة إلى أنها قد شكلت ميزة من ميزات الدرس النحوي في الأندلس، ومرحلة من مراحل تطوره واكتماله.

ونحن ملزمون– قبل أن نغادر ابن مضاء – على أن نقول بأن أغلب ما جاء في دعوته كان مسبوقا إليه، إذا نظرنا بعين التاريخ إلى مراحل تطور الدراسات اللغوية مشرقا ومغربا. وممّن سبقه خلفُ الأحمر (ت180هـ)، والكسائي(ت189هـ) والفراء

1 – ابن حزم، رسائل ابن حزم، تح. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ج4، ص 349.

2 – الرد على النحاة ، ص127.

(ت207هـ)، والجـاحظ (ت255هـ)، وابـن جنـي (ت392هـ)، وابـن الطـراوة (ت528هـ) وغيرهم ...، وكان الكثير من النحاة – عبر تاريخ الدرس النحوي العربي إلى اليوم – ينادي بضرورة تيسير النحو وتخليصه من كل تعقيد، والعمل لتذليل صعوباته، وما تأليف المختصرات، وتهذيب أبواب النحو للطلبة والناشئين، وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات، هنا وهناك، إلا خطوات في هذا السبيل.

ولعلنا لا نبالغ إن قلنا بأن دعوة ابن مضاء قد جوبهت في زمانها بشيء من الفتور، بحجّة أنها غير مجدية، وأنها ليست ثورة علمية متكاملة لنحو جديد، كما رأوا كتابه (الرد على النحاة) سلاحا جاء به مؤلفه في (ثوب علمي) ليخدم المذهب الديني الظاهري الدخيل على الأندلس، قادما من المشرق.

ومعلوم أن هذا المذهب قد ظهر على يدي داوود بن علي الأصفهاني (ت270هـ)، ونقل إلى الأندلس، في حقيبة ابن حزم (ت456هـ)، فاعتنقه يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن(ت 595هـ)، حاكم دولة الموحدين في الأندلس، ورعاه سياسيا، بأن أمر، تعسّفا، بإحراق كتب المذاهب الأربعة بعد تجريدها من الآيات والأحاديث. ولعلّ هذا الفعل الاستبدادي هو السبب الرئيس في نفور الناس من المذهب الظاهري النحوي، والردّ عليه.

وقد اختلفت آراء المعاصرين حول ابن مضاء وثورته، فهم بين مؤيد معجب بما وصل إليه فكر هذا العالم، كشوقي ضيف مثلا، الذي أخرج كتاب (الردّ على النحاة) إلى النور، ومن رأيه أنّ الرجل في هذا الكتاب قد حاول تقديم النصح للنحاة " وأن يهديهم إلى النهج المستقيم، إذ يراهم ضلّوا وأضلّوا الناس في وعثاء النحو وشعابه، وكثرة ما فرّعوا فيه من فروع، وأقاموا فيه من حجج وعلل". ([1]) وبين متّهم له كطه حسين الذي قال: " وإن كان المؤلف لم يفكر بالإصلاح بقدر ما فكر بهدم النحو القديم". ([2])

---

1 – عائد كريم علوان الحريزي، ابن مضاء القرطبي في الميزان، مجلة اللغة العربية وآدابها، الجامعة المستنصرية، العدد السادس، حزيران 2008، ص17.

2 – طه حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1953، الجزء7، ص 76.

هذه أهم المحطات التي مرّ بها الدرس النحوي في الأندلس، وأهم العوامل التي أثرت فيه وصبغته بصبغة ميزته عن غيره، حتى جعلت الكثير من الدارسين المغالين – في نظرنا– ينسبون لنحاة الأندلس مدرسة مستقلة في النحو.

وقد وقفنا عند أهم معالم النحو الأندلسي وعلمائه والبيئة التي نشأ فيها وترعرع حتى نضج، فكان له مذهب متفرد عند ابن الطراوة بما خالف به سيبويه وأقرانه. والحاصل أن الأندلسيين قد تميّزوا في علوم اللغة العربية، وتحرّروا من ربقة تقليد المشارقة، وأقصد بذلك أنهم، وفيهم ابن الطراوة، قد" وضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره، واختطّوا لأنفسهم مذهبا لم يُسبقوا إليه، كما أنّهم كانوا متحرّرين من قيود العصبية، مستقلين، مجدّدين، معتدّين بعقولهم ومقدرتهم، فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية، كما فعل البغداديون، بل اعتمدوا على نتاج فكرهم، ومجهودات عقولهم واجتهاداتهم " . ([1])

ويدعّم هذا الرأي ما يورده صاحب نفح الطيب، وهو يصف ما بلغه الدرس النحوي عند ابن الطراوة ومعاصريه من العلماء، قال : " والنحو عندهم في هذا العصر في نهاية من علو الطبقة، حتى أنّهم فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه " . ([2])

وسنفرد، بإذن الله، الفصل الآتي لحياة ابن الطراوة وبيئته وعلمه، والأسس التي قام عليها مذهبه النحوي، وموقفه من أصول النحو، وأئمة النحاة، سائلين المولى (ﷻ) التوفيقَ والسداد.

1 – خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 143.

2 – نفح الطيب، ج1، 206.

الفصل الثاني

ابن الطراوة ومنهجه النحوي

المبحث الأول : ابن الطراوة، حياته وعلمه.

المبحث الثاني : منهج ابن الطراوة النحوي واجتهاداته.

المبحث الثالث : موقف ابن الطراوة من مذاهب أئمة النحو الكوفيين والبصريين.

توطئة :

وبرغم الضعف السياسي الذي عرفته الأندلس في فترة حكم ملوك الطوائف (422هـ-493هـ)، ودولة المرابطين بعدها (493هـ-541هـ)، فإنّ هذه الفترة قد عرفت ازدهارا في الحياة العلمية والفكرية والأدبية، وانعكس ذلك إيجابيا على مختلف الدراسات اللغوية، فكان أن اكتملت معالم الدرس اللغوي الأندلسي خلال تلك الفترة الممتدة، ما بين نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس الهجريين، وهي الفترة التي عاش فيها أبو الحسين بن الطراوة (ت528هـ)، العالم اللغوي الفذ، رفقة جيل من النحاة البارزين الذين قل أن اجتمع أمثالهم في عصر من العصور العربية.

كما عرف الدرس النحوي الأندلسي على يد هؤلاء النحاة مرحلة جديدة تميزّت أساسا باستقلاله عن النحو المشرقي، فكان لأبي الحسين بن الطراوة ذاته إسهام كبير في هذا التحوّل، لاسيما في ميدان (علم النحو)، حتى عُدّ الرجل " من أوائل الأندلسيين الذين كتبوا في النحو كتابة متخصّصة تقوم على فقه أسراره وكشف غوامضه، وتقوم أيضا على تقديم الجديد المبتكر من الآراء" . ([1])

هذا الجديد المبتكر يتمثل في اعتراضاته العلمية على كثير من آراء أئمة النحو، ومنهم سيبويه، وقد تفرّد عنهم في مسائل كثيرة، يمكننا الإلمام بها وبمنهجه النحوي واجتهاداته فيها، والاطلاع على الظروف التي أحاطت به، فأسهمت في تكوين شخصيته. وهناك أمور أخرى هامة ستتضح عند قراءة الفصل الآتي. والله المُوفِّق.

[1] – محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، دار بويلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1980، ص 7.

المبحث الأول

ابن الطراوة : حياته وعلمه

1 - اسمه ونسبه :

" هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي، كنيته أبو الحسين ويعرف بابن الطرواة ".([1]) وهناك ترجمة ثانية له أوردها السيوطي في (بغية الوعاة) يذكر فيها يحي بدل سليمان، فيقول: " يحي بن محمد الأستاذ أبو الحسين السبائي المعروف بابن الطرواة" ([2]). والظاهر أنه نقل هذه الترجمة عن القاضي عياض، وهو أحد تلاميذه، والراجح أن التحريف وقع فيها، فجميع من ترجم لابن الطراوة لم يذكر يحي هذا. ([3])

أما نسبه فهو السَّبئي بفتح السين المهملة والباء المنقوطة من تحتها بنقطة واحدة وفتحها، نسبة إلى سباء بن يشجب بن يعرب بن قحطان([4])، " ومن يتبع تراجم الأندلسيين يجد أنهم حريصون على الانتساب إلى أصل عربي، وفيهم كثيرون ينتسبون إلى سباء" . ([5])

على أن القفطي قد ساق رواية عن أبي القاسم النحوي المالقي المدعو بالعلم يقول فيها بأنه " كان بربريا من بر العدوة، أظنه من سلا " . (*) ([6])

استقر ابن الطراوة في مالقة، فانتسب إليها انتسابة موطن، ومالقة، كما هو

---

1 – خير الدين الزركلي، الأعلام، ج3 ، ص132.

2 – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص341.

3 – ينظر ترجمة ابن الطراوة بالتفصيل في البلغة، ص 149، وإنباه الرواة، ج4، ص 113، ورسالة الإفصاح ص6 ، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، ج4 ، ص9، وبغية الملتمس للضبي، ج2، ص387، وأعلام مالقة لابن خميس، وابن عساكر، ص 343، والذيل والتكملة لابن عبد الملك، ص77.

4 – عبد الكريم بن محمد بن منصورالتميمي السمعاني المروزي، الأنساب، تح. عبد الرحمن بن يحي المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط1. 1962، ص 45.

5 – محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص19 .

* – سلا : مدينة أقصى المغرب.

6 – القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج4 ، ص 114.

معلوم، من حواضر بلاد الأندلس في ذلك الزمن، اشتهرت بتجارتها وأدبائها وعلمائها، وهي حتى اليوم من أشهر مدن إسبانيا (Melaga).

2 - مولده :

لم تذكر كتب التراجم سنة ولادة ابن الطراوة، ولكن أغلب الروايات تتفق على أنه عاش نيّفا وتسعين سنة، ومات قبل سنة ثلاثين وخمسمائة، ومن أشهر هذه الروايات ما ذكره ابن عبد الملك في الذيل والتكملة أنه توفى في رمضان أو شوال سنة ثمان وعشرين وخمسمائة(528هـ) ([1]) ، وهو ما يجعل بعض المترجمين يحدد سنة مولده بثمان وثلاثين وأربعمائة (438هـ) تقريبا. ([2])

3 - نشأته :

عاش ابن الطراوة في الفترة الممتدة بين سنتي (438هـ و528هـ)، وهي فترة هامة من حياة الدولة الأندلسية، فقد شهدت دولتين:

- دولة ملوك الطوائف (422هـ – 493هـ).
- دولة المرابطيـــن (493هـ – 541هـ).

وقبل الحديث عن نشأة ابن الطراوة نجد أنفسنا ملزمين بالحديث، ولو بإيجاز، عن مظاهر الحياة العلمية والثقافية في عصره، أي في عصر الدولتين ملوك الطوائف والمرابطين، وأهم علماء عصره وأبرزهم، وكذا أشهر ما ميز الحركة اللغوية ومدارسها.

- **عصر الطوائف (دولة المماليك) :**

ورغم التشتت السياسي وحالة الضعف الذي عرفته الأندلس في هذا العصر وظهور الدويلات المتناحرة سياسيا، إلا أن هذا الضعف انعكس إيجابا على النهضة

---

1 – ابن عبد الملك أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح. إحسان عباس وغيره، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1 ،2012، المجلد2 ، ص79.

2 – ينظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 9.

الفكرية والأدبية في هذه المماليك، وأصبحت كل مملكة تنافس الأخرى في جميع مجالات الحياة العلمية والأدبية، واهتم الأمراء والملوك بالعلماء والشعراء والأدباء، وقدّروهم حق قدرهم، وتنافسوا في ذلك، " فازدهرت الحياة العلمية والأدبية وظهر أثر ذلك في حياة الناس، ذلك أن هؤلاء الأمراء قد استقلوا بما تحت أيديهم من إمارات، وفي مخيلة كل منهم تلك الصورة المثلى للحياة الأدبية والعلمية في قرطبة تلك التي رعاها المستنصر(350هـ- 366هـ)، والمنصور ابن أبي عامر من بعده (ت 392 هـ)، فأراد كل منهم أن تكون إمارته ندا لقرطبة يهبط إليها الشعراء ويؤمها العلماء والطلاب" . ([1])

ولعل أهم ما ميّز هذا العصر(دولة ملوك الطوائف) ذلك النشاط اللغوي الذي لم تعرف الأندلس سابقة له، وذلك بعد ظهور مدرسة النحو على يدي أبي علي القالي ([2])(ت 356هـ) بقرطبة وترسُّخ قدمها، وظهور جيل جديد من النحاة والشيوخ الذين ألمّوا بنحو المدرستين، الكوفية والبصرية لتكتمل معالم الدرس اللغوي في الأندلس في هذا العصر بالذات مع هذا الجيل الجديد من النحاة الذي جعل الطلبة والدارسين في غنى عن الأخذ من المشرق، " فأصبح من النادر أن نعثر على من يطلب العلم عن المشارقة، فقد اتضحت معالم الدراسة اللغوية في الأندلس واكتملت، وشعر الأندلسيون بأن لديهم حظا موفورا منها ". ([3])

ومن أشهر أعلام النحو واللغة في هذا العصر:

- **ابن الإفليلي** : ([4]) (ت441هـ)، وكان متصدرا بقرطبة لإقراء الطلاب، وكان يقرئهم

---

1 - المرجع السابق، ص 9.

2 - هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون، أبو علي القالي اللغوي، ولد سنة (288هـ) بديار بكر. قال الزبيدي: كان أعلم الناس بنحو البصريين، أخذ النحو عن ابن درستويه والزجاج والأخفش الصغير ونفطويه، له مؤلفات كثيرة منها: الأمالي، النوادر، شرح المعلقات... توفي بقرطبة (356هـ). انظر بغية الوعاة، ج1، ص 453.

3 - نفسه، ص 10.

4 - ابن الإفليلي (352هـ - 441هـ)، إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفليلي، وزير أندلسي من أئمة اللغة، ولد ومات بقرطبة، استوزره المستكفي بالله. له كتب منها: شرح معاني المتنبي . تنظر ترجمته في الأعلام، ج1، ص61. وبغية الوعاة، ج1، ص 426 .

فيما يقرئ كتاب سيبويه رواية عن العاصمي([1]) تلميذ الرباحي" . ([2])([3])

- **ابن سِيدَهْ** : (ت458هـ)، صاحب المخصص والمحكم، كان إماما في اللغة، وفي العربية حافظا لهما، على أنه كان ضريرا. ([4])

- **الأعلم الشنتمري**: (ت476هـ)، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، ولد سنة عشر وأربعمائة (410هـ)، يكنى أبا الحجاج، ويعرف بالأعلم (لشق في شفته العليا)، من أهل شنتمرية، رحل إلى قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة (433هـ). وأخذ عن إبراهيم الإفليلي، إمام اللغة والنحو، وكان عالما بالأشعار حافظا لها، حسن الضبط لها، كانت الرحلة إليه أيام زمانه. من تلاميذه ابن الطراوة أخذ عنه كتاب سيبويه بقراءة ابنه محمد. من مؤلفاته شرح حماسة أبي تمام، وشرح الجمل للزجاجي، شرح أبيات الجمل، اختلفت الروايات في تاريخ وفاته، والمشهور منها أنه توفي سنة (476هـ). ([5])

- **عبد الملك بن سراج** : ابن عبد الله بن محمد بن سراج أبو مروان النحوي، إمام أهل قرطبة، برع في علم اللسان، عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه، ثم درس الجمهرة فاستظهرها وكان يقول: طريحتي في كل يوم سبعون ورقة. قال الصفدي: كان إمام اللغة، وقور المجلس، لا يجسر أحد على الكلام به مهابة له، روى عن جماعة، ومات يوم عرفة سنة تسع وثمانين وأربعمائة (489هـ). ([6])

---

1 - محمد بن عاصم النحوي المعروف بالعاصمي، (ت 382هـ) من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، نحوي مشهور إمام في العربية، روي عن الرباحي، وأبي علي البغدادي. بغية الوعاة، ج1، ص123.

2 - الرباحي، محمد بن يحي بن عبد السلام الأزدي الأندلسي النحوي المعروف بالرباحي، أبو عبد الله (ت353هـ). بغية الوعاة، ج1، ص 262.

3 - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص291.

4 - ترجمته في بغية الوعاة، ج2، ص143.

5 - ترجمته في الأعلام، ج 9، ص 308، وإنباه الرواة، ص54، بغية الوعاة، ج2، ص 356، وإشارة التعيين، ص393.

6 - تنظر ترجمته في (ابن سعيد)، المغرب في حلى المغرب، تح. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4 دت، ج1، ص115، وبغية الوعاة، ج2، ص 110.

- **أبو الوليد الوقشي:** (ت489هـ)، هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد المعروف بابن الوقشي، من أهل طليطلة، ولد سنة ثمان وأربعمائة (408هـ)، عارف بالأحكام والحديث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة، من مؤلفاته (نكت الكامل للمبرد). ([1])

هذا بالنسبة لأشهر أعلام هذا العصر، وغيرهم كثير، والذين بفضلهم عرفت حركة التأليف نشاطا زاهرا من خلال التصانيف في اللغة والنحو والقراءات، والتي ذكرنا بعضها خلال الحديث عن هؤلاء الأعلام، وغفلنا ربما عن كثير.

ولعلّ مخالطة علماء الأندلس للنحاة البصريين والكوفيين، ومن أخذ عن كليهما، أو ما يطلق عليه بالمدرسة البغدادية، والتي هي في رأيي لم ترق إلى أن تكون مدرسة، أقول إن هذه المخالطة والأخذ من أكثر من مدرسة جعل النحو الأندلسي في عصر الإمارات يصل إلى درجة عالية من الاكتمال والتوسع،" فذاعت الرواية والإجازة وأقبل الطلبة على تعلم اللغة العربية إقبالا يلفت النظر، وعكفوا على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم، وكان حفظه مظهرا من مظاهر النبوغ في النحو، كما ذاع كتاب الجمل للزجاجي، الذي حمله إلى الأندلس تلميذه أبو الحسن علي ابن محمد بن إسماعيل بن بشير الأنطاكي (ت 376هـ)، فاحتفل به الأندلسيون، ودارت حوله شروح ومطولات".([2])

كما أن الدرس اللغوي في هذه الفترة قد امتد إلى كثير من مؤلفات الشرق، فعرضت كتب المبرد، وابن ولاد، وابن السراج، والرماني، والفارسي، والنحاس، وابن جني، على ميزان النظر والنقد.

ولم يتوقف الأمر على رواية كتب نحاة المشرق ودراستها، بل وجد علماء الأندلس في هذا العصر أنفسهم مؤهلين للبحث في التعليلات ففتحوا أبواب العلة ونفذوا إلى آراء جديدة زادت النحو خصبا ونماء، فهذا الأعلم الشنتمري " كان لا يكتفي في الأحكام النحوية وبالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب". ([3])

---

1 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص 327.

2 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 11.

3 - المدارس النحوية، ص 293.

فكان هذا الاتجاه في التعمّق في دراسة النحو والانتقال إلى العلل الثواني والثوالث ودراسة المصنفات المشهورة، ككتاب سيبويه، والإيضاح للفارسي، والجمل للزجاجي، من أهم ما ميز الدرس النحوي في الأندلس في هذه الفترة، الأمر الذي جعل بعض العلماء ينبّه على هذه المسألة، ويقدم منهجا يدعو للتوسط والاعتدال في دراسة النحو، مثلما فعل أبو محمد بن حزم (ت456هـ)، حين كلامه على وجه التوصّل إلى العلوم، فيقول بعد تعريفه للنحو: " وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكد ومقطعة دون الأوجب والأهم ". ([1])

وفي هذه الفترة بالذات ظهر جيل جديد من النحاة كانوا تلاميذ في بداية عهد دولة المماليك،" جمهرة من النحاة العلماء قل أن يجتمع عددهم في عصر واحد في المشرق كله أو في عصرين، وكان أبو الحسين بن الطراوة واحدا من هؤلاء العلماء، فلم يكد ينتهي عصر الطوائف حتى كان ابن الطراوة وقرناؤه يقومون بواجب التدريس والتوجيه والتأليف، وتشغل المجالس العلمية في الإمارات بآرائهم وتعقب بعضهم لبعض". ([2]) فذاع صيتهم في بلاد المغرب والأندلس ووصلت شهرتهم إلى مكة، فيذكر السيوطي في بغية الوعاة عند ترجمته للزمخشري([3]) أنه أخذ كتاب سيبويه على عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليائري(ت518هـ)، وهو من نحاة الأندلس من جيل ابن الطراوة. ([4])

- **دولة المرابطين: (493هـ – 541هـ) :**

أ – الأوضاع السياسية والاجتماعية :

تميّز حكم ملوك الطوائف في الأندلس بعد سقوط الدولة الأموية بحالة من الفوضى وتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية، وتربص النصارى بحدود هذه الإمارات والدويلات، وتحيّن الفرصة المناسبة للانقضاض على هذه الإمارات المتناحرة

---

1 – ابن حزم، رسائل ابن حزم، ج1، ص 66.

2 – أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص 12.

3 – الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي جار الله (ت 538هـ)، صاحب تفسير الكشاف، وأساس البلاغة، وغيرها. تنظر ترجمته في (بغية الوعاة)، ص279 ، والبلغة، ص 75.

4 – ينظر بغية الوعاة، ج2 ،46.

بعضها مع بعض، فأصبحت بذلك هدفا سهلا لمولوك النصارى بعد أن غرق ملوكها في حياة اللهو والمجون، وأمام هذا الخطر المحدق، وبضغط من سكان هذه الإمارات، لجأ ملوك الطوائف إلى القائد المغربي يوسف بن تاشفين (ت500هـ) ([1])، وذلك بعد سقوط مدينة طليطلة على يد ألفونسو السادس، سنة (478 هـ-1085م)، تلك التي كانت القلب النابض للأندلس.

و" بعد سقوط مدينة طليطلة بيد الإسبان عام (478هـ)، ازداد عبثهم في سائر أنحاء الأندلس، فقرر أمراء الطوائف، وعلى رأسهم المعتمد به عباد أمير إشبيلية، دعوة المرابطين من أجل رد خطر الإسبان، فجاءت هذه الدعوة بعد ثلاثة أشهر من سقوط مدينة طليطلة ". ([2])

عبَرَتْ قوات المرابطين إلى الأندلس بقيادة الأمير يوسف بن تاشفين في ربيع الأول من عام (479هـ)، واشتركت مع قوات ملوك الطوائف في معركة سهل الزلاقة (شمال بطليوس)، وهي معركة شهيرة في تاريخ الأندلس، انتصر فيها المسلمون بقيادة يوسف بن تاشفين، ومن ورائه قوات ملوك الطوائف على ألفونسو السادس ملك قشتالة، المدعوم من قبل دول أوربا آنذاك.

كانت العودة الثانية للمرابطين إلى الأندلس سنة (481هـ) في معركة حصن البيط، وفي هذه المرحلة اكتشف يوسف بن تاشفين حجم الخلافات بين ملوك الطوائف وعمالة بعضهم للملك ألفونسو السادس، فقرر خلع ملوك الطوائف وتوحيد الأندلس تحت سيادة المرابطين ودفع الخطر الإسباني، وكان له ذلك بعد الحصول على تأييد فقهاء الأندلس وعامة الناس، ففي سنة (483هـ)، كان العبور الثالث للقائد يوسف بن تاشفين نحو الأندلس، ولكن الأهداف كانت هذه المرة غير ما كانت عليه في المرات السابقة، وهو بسط نفوذ دولة المرابطين على الأندلس، وجعلها ولاية تابعة لدولة المرابطين، وهو ما حدث بالتدريج بين سنتي (483هـ - 509هـ).

---

1 - يوسف بن تاشفين بن إبراهيم المصالي الصنهاجي اللمتوني الحميري أبو يعقوب، أول من دعي بأمير المسلمين، باني مدينة مراكش 465هـ، ولاه ابن عمه أبو بكر بن عمر اللمتوني إمارة البربر، واستخلفه على المغرب، فاستقل به سنة (463هـ)، واستولى على مدينة فاس، وكانت جيوشه لا تقهر. الأعلام، ج8 ، ص 222.

2 - خليل إبراهيم السامرائي، عبد الواحد ذنون طه، ناطق صالح مصلوب، تاريخ العرب وحضاراتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان ط1، 2000، ص 252.

" فدانت لهم الجزيرة بأجمعها... وزاد حب أهل الأندلس لهم، وأشتد خوف ملوك الروم منهم، ويوسف بن تاشفين في ذلك كله يمدّهم في كل ساعة بالجيوش بعد الجيوش، والخيل إثر الخيل، ويقول في كل مجلس من مجالسه: إنما كان غرضنا في ملك هذه الجزيرة أن نستنقذها من أيدي الروم لما رأينا استيلاءهم على أكثرها، وغفلة ملوكهم وإهمالهم للغزو وتواكلهم وتخاذلهم وإيثارهم الراحة، وإنما همّة أحدهم كأس يشربها أو قينة تسمعه، ولهو يقطع به أيامه ". ([1])

ومن أجل ما سبق احتل يوسف بن تاشفين وابنه " علي" مكانة العلياء في قلوب أهل الأندلس، وعُدّ من كبار الملوك، ولقب بأمير المؤمنين هو وابنه من بعده " فانقطع إلى أمير المسلمين من الجزيرة من كل علم فحوله، حتى أشبهت حضرته حضرة بني العباس في صدر دولتهم واجتمع له ولابنه من أعيان الكتاب وفرسان البلاغة ما لم يتفق اجتماعه في عصر من الأعصار". ([2])

غير أن أهم ما ميز هذا العصر كونه" عهد الفقهاء، فقد قربهم علي بن يوسف بن تاشفين ([3]) وآثرهم بالرأي والمشورة حتى استبدوا بالأمر دونه وصاروا حكام البلاد " . ([4])

فتقرب منهم الناس بالهدايا والمال حتى ينالوا رضاهم، واستغل بعض الفقهاء هذا الوضع فجمعوا ثروة،" ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم، طول مدته، فعظم أمر الفقهاء كما ذكرنا، وانصرفت وجوه الناس إليهم، فكثرت أموالهم واتسعت مكاسبهم". ([5])

---

1 – عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 2006م، ص 122– 123.

2 – نفسه، ص123.

3 – علي بن يوسف بن تاشفين (477–537هـ)، ثاني ملوك دولة المرابطين، ولد بسبتة، وبويع بعد وفاة أبيه 500هـ . (الأعلام، ج 5، ص33).

4 – أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص 13.

5 – المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 130.

ب – الحياة العلمية والأدبية في عهد المرابطين :

تميّز عهد الأمير علي بن يوسف بن تاشفين بتوقير العلماء، خاصة وأن دولته قامت على أساس ديني، ورغم ذلك فقد حظي الشعراء والأدباء بمكانة عالية شجعتهم على الإبداع والتأليف، ونبغ في عهد المرابطين عدد كبير من العلماء، وخاصة في علوم اللغة والنحو، وشجع على ذلك الاستقرار السياسي الذي عرفته الأندلس في هذا العهد، وذلك الجسر الذي وصل المغرب بالأندلس من جهة والمشرق بالمغرب من جهة ثانية.

ويمكن تصنيف علماء هذا العصر إلى صنفين، صنف منهما شغلته الرواية والتدريس عما سواهما حتى أنه لم يعرف بغيرهما، وكان من أعلام الرواية والتدريس على عهد المرابطين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المذحجي (ت537هـ)، وأبو عبد الله محمد بن سليمان ابن أخت غانم (ت 524هـ)، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك (ت541هـ). ([1])

أما الصنف الثاني فقد انبرى للتأليف والتصنيف، وكان من هؤلاء النحاة:

– **ابن السِّيد** (ت521هـ): ([2]) عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي النحوي، السِّيد (بكسر السين وسكون الياء) من أسماء الذئب من أهل بطليوس، مدينة من مدن الأندلس، أبو محمد سكن بلنسية، كان عالما بالآداب واللغات متبحّرا فيها، مقدما في معرفتها، يجتمع الناس إليه ويقرأون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم، جيد التلقين، ثقة حافظا ضابطا من مؤلفاته: المثلث في اللغة، وكتاب شرح سقط الزند، كتاب شرح أبيات الجمل، وكتاب إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل.

– **ابن الباذش** (491هـ – 450هـ) : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوي ابن النحوي. قال ابن الزبير: عارف بالآداب والإعراب، إمام نحوي متقدم، راوية مكثر أخذ عن أبيه وأكثر الرواية

---

1 – ينظر أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص15، وما بعدها.

2 – تنظر ترجمته في إنباه الرواة، ج2، ص141، وبغية الوعاة، ص 288، وقلائد العقيان لابن خاقان، ص93.

عنه، وشاركه في الكثير من شيوخه، وروى أيضا عن أبي علي الغساني، وأبي علي الصَّدفي، ألف الإقناع في القراءات، لم يؤلف مثله. ([1]) واختلفت الروايات في سنة وفاته، ففي البلغة سنة 514هـ، وفي بغية الوعاة سنة 540هـ.

- **سلامة بن عياض** (ت 534هـ): ([2]) ذكره محمد إبراهيم البنا، ولكن لم تذكر كتب التراجم أنه زار الأندلس أو استوطن فيها، وهو أبو الخير النحوي الشامي من أهل (كفر طاب).

في هذه الظروف السياسية التي عرفتها الأندلس، وفي خضم هذه الحركة اللغوية وما تمخض عنها من مدارس نشأ ابن الطراوة، وقد عاصر قيام دولتين في الأندلس دولة المماليك ودولة المرابطين، فذاع صيته في الآفاق وجرى اسمه على كل لسان حتى لقب بالأستاذ، وهو لقب لم ينله نحوي قبله، فقد جمع بين النحو والأدب.

4 - ثقافته وعلمه :

كان ابن الطراوة من أبرز نُحاة الأندلس باتفاق من عاصره، ومن جاء بعده، فهو صاحب مذهب متفرد في النحو جعل كل من يترجم له يقف مكبرا لاجتهاده، لأنه كان " من أوائل الأندلسيين الذين كتبوا في النحو كتابة متخصصة تقوم على فقه أسراره وكشف غوامضه، وتقوم أيضا على تقديم الجديد المبتكر من الآراء" . ([3])

عرف النحو في الأندلس على يدي ابن الطراوة تحولا واضحا ونقلة نوعية، فالنحاة قبله كانوا لا يزيدون على شرح التصانيف لطلابهم أو رواية أخبار من سبقهم ولا يتجرأ الواحد منهم على تقديم الجديد المبتكر حتى أنه لا يستطيع تخطئة علم من أعلام المشرق، أما ابن الطراوة فقد استطاع بنفاذ بصره وبصيرته وبإلمامه بأسرار اللغة أن ينهج لنفسه منهجا متفردا في طريقة معالجته لآراء السابقين من نحاة المدرستين الكوفية والبصرية وأن يحلل وينقد برؤية العالم الفذ حتى شهد له كل من عرفه بهذا

---

1 - ينظر بغية الوعاة، ج1، ص 338، والبلغة، ص79، وبغية الملتمس، ص 200. واختلف في نسبة الإقناع، فهناك من ينسبه إلى الأب وهناك من ينسبه إلى الابن، وهناك من يجعله عملا مشتركا بينهما.

2 - انظر ترجمته في بغية الوعاة ، ص 251.

3 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 7.

التميز، ولعل السر الذي يكمن وراء هذا النهج الذي سلكه ابن الطراوة في كتبه ودروسه يكمن في شيوخه الذين أخذ عنهم.

- **شيوخه :**

تتلمذ ابن الطراوة على يدي الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) ([1])، يوسف بن سليمان، وعنه أخذ كتاب سيبويه" سمعه على الأعلم بقراءة ابنه محمد باشبيلية سنة خمس وستين وأربعمائة (465هـ)، وابتدأ قراءته على أبي بكر المرشاني بها سنة إحدى وستين وأربعمائة، ثم رحل إلى قرطبة، فسمع على أبي مروان بن سراج ([2]) بقراءة أبي علي الغساني([3])، سنة ثمان وستين وأربعمائة (468هـ)، ولزم الأعلم دونهم واقتصر عليه في علم اللسان، وكان أعلم أهل وقته بالعربية، وتجوّل في بلاد الأندلس معلما بها، وكان واقفا على كتاب سيبويه لا يُعلم أحد من أهل عصره كان أعلم به منه ولا أحفظ له ". ([4]) إذًا، فشيوخ ابن الطراوة الذين ذكرتهم كتب التراجم هم :

- **الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت476هـ) :**

التقاه ابن الطراوة بإشبيلية، وأخذ عنه كتاب سيبويه سنة(465هـ)، وللأعلم كتابان مهمان: عيون الذهب في شرح أبيات الكتاب، والنكت في كتاب سيبويه.

- **عبد الملك بن سراج (489هـ) :**

التقاه بقرطبة سنة(468هـ)، وأخذ عنه كتاب سيبويه بعد أن اخذ عن الأعلم وكان عبد الملك إمام قرطبة عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه، و" يبدو أن شيخه ابن السراج قد نمّى فيه ملكة النقد والاستدراك على المتقدمين". ([5])

---

1 - سبقت ترجمته. ص42.

2 - سبقت ترجمته. ص42.

3 - أبو الحسين بن محمد بن أحمد الغساني(ت498هـ)، رئيس المحدثين في قرطبة، أكثر من أخذ عنه ابن الباذش، وخاصة علوم الحديث. انظر ترجمته في (ابن الأبار)، ص 79، والصلة، ص 425.

4 - ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تح. عبد السلام الهراش، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995 بيروت لبنان، ج 4، ص 91 - 92.

5 - أبو الحسين إبن الطراوة وأثره في النحو، ص23.

- **أبو بكر المرشاني (ت؟)**

ذكره محمد إبراهيم البنا في كتابه " أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو"، حين قال: " وقد ذكر صاحب إشارة التعيين أن ابن الطرواة أخذ النحو عن أبي الحجاج الأعلم، وأبي بكر المرشاني، وأبي مروان بن سراج، وأخذ (سيبويه) عن الثلاثة، ولا أدري مَن أبو بكر المرشاني هذا؟ ". ([1])

وبالعودة إلى (إشارة التعيين) في ترجمة المؤلف لابن الطرواة وجدته يذكر من شيوخه أبا بكر الرشائي الأديب، وليس المرشاني، كما ذكر محمد إبراهيم البنا([2]) غير أني حاولت إيجاد ترجمة له أخرى في كتب التراجم المختلفة فلم أوفق. ([3])

- **أبو الوليد الباجي (403هـ – 474هـ) :**

سلمان بن خلف بن سعد النجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث، أصله من بطليوس(Badajoz)، ومولده في باجة (Baja) بالأندلس، رحل إلى الحجاز سنة 426هـ، فمكث ثلاثة أعوام، وأقام ببغداد ثلاثة أعوام، وبالموصل عاما، وفي دمشق وحلب مدة، وعاد إلى الأندلس، فولّي القضاء، وتوفي بالمريّة (474هـ). له مؤلفات كثيرة منها: التسديد إلى معرفة التوحيد، اختلاف الموطآت، الحدود. ([4]) " ويبدو أن ابن الطرواة قد التقى به في المريّة فقد توفي بها سنة 474هـ ، وكان ابن الطرواة قد نيف على الثلاثين" ([5])، فأخذ عليه الفقه والأصول. ويذكر صاحب الذيل والتكملة المراكشي من شيوخه : أبا بكر بن غالب بن أبي الدوس وأبا

---

1 – المصدر السابق، ص25.

2 – عبد الباقي عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة السعودية الرياض، ط1، 1986 ص135، رقم الترجمة 88.

3 – يذكره صاحب البلغة باسم أبي بكر الشرشائي الأديب (البلغة، ص149)، ويذكره حاتم صالح الضامن محقق رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، وهو الأثر الوحيد المتبقي من آثار ابن الطراوة، يذكره باسم أبو بكر بن عياش المرشاني.ينظر (ابن الطراوة)، رسالة الإفصاح ببعض ماجاء من الخطإفي الإيضاح ، تح. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ،ط2 ،1996، ص6. ، والله أعلم.

4 – ينظر الأعلام ج3، ص125، تنظر ترجمته في(ابن فرحون)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تح.محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، دت، دط، ج2، ص 377، ونفح الطيب،ج1، ص 361.

5 – أبو الحسين ابن الطرواة وأثره في النحو، ص 25.

بكر بن عياش المرشاني. ([1])

هؤلاء هم شيوخ ابن الطراوة الذين استطاع بحثنا الوصول إليهم، ولعلنا لا نجانب الصواب إن قلنا بأن أهم من أثّر فيه من شيوخه اثنان وهما : الأعلم الشنتمري، وعبد الملك بن سراج، فالأول أخذ عنه كتاب سيبويه بإشبيلية، والثاني أخذ عنه بقرطبة.

ولكن صالح الضامن، محقق (رسالة الإفصاح)، يضيف إلى شيوخ ابن الطرواة : أبا مروان الطّبني، وأبا بكر بن أبي الدوس محمد بن أغلب، وأبا بكر المصحفي محمد بن هشام، وهابيل بن محمد الألبيري. ([2])

- **تلامذته :**

جلس إلى ابن الطراوة عدد كبير من التلاميذ، وأخذوا عنه، وأفادوا منه، وقد ذكرت كتب التراجم الكثير، نذكر منهم : ([3])

1- أبو مروان عبد الملك بن مجير بن محمد البكري المالقي (ت 550هـ).
2- أبو محمد القاسم بن دحمان المالقي (485هـ-575هـ).
3- أبو العباس أحمد بن حسن بن سيد الجراويّ المالقي (ت560هـ).
4- أبو محمد عبد الله بن قائد عبد الرحمن العكّي (ت 560هـ).
5- علي بن إسماعيل بن سعيد بن أحمد بن أبي بن حزم الخزوجي الشارقي.(ت؟)
6- أبو بكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي المقرئ (ت 564هـ).
7- أبوعبد الله محمد بن عبيد الله الخشني المالقي، المعرف بابن العويص، (ت576هـ).
8- أبو شبوة زنبور بن يعسوب الحضرمي.
9- أبو محمد عبد الله بن حسن بن عشير العبدري اليابسي.
10- أبو جعفر أحمد بن علي بن مجاهد التجيبي.

---

1 - الذيل والتكملة ابن الأبار، ج 2، ص 77.

2 - رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ص6.

3 - ينظر رسالة الإفصاح، ص 6 - 8 ، وأبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص27 وما بعدها، والذيل والتكملة، ص77، وما بعدها.

11- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي المالقي المشهور بالسّهيلي (508-581هـ).

12- إبراهيم بن عبد القادر المعروف بابن شنيع.

13- محمد بن موسى الأصبحي.

14- القاضي عياض اليحصبي.

15- محمد بن سليمان بن محمد.

16- أبو بحر علي بن جامع.

17- أبو بكر بن موسى القجالجي.

18- يحي بن عبد الجبار.

19- علي بن جامع الأوسي.

20- محمد بن مسعود بن خليفة.

21- أبو عبد الله محمد بن صالح الأنصاري.

22- محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي المعروف بابن طلحة (ت618هـ).

23- القاسم بن عبد الرحمن بن دحمان أبو محمد الأنصاري المالقي (ت 575هـ).

هؤلاء بعض تلاميذ ابن الطراوة شهدوا له بالإمامة والتقدم، فأقبلوا عليه وأخذوا عنه ولقب في زمنه بالأستاذ، وهو لقب لم يلقب به أحد من نحاة الأندلس، فجمع بين النحو والأدب، وقدّر له أن يرى بعض تلاميذه وقد تصدّر للتدريس،" وكان من هؤلاء التلاميذ وتلاميذهم من أعلن على أنه على مذهب ابن الطراوة، فكنا نسمع أن فلانا على مذهب البصريين، وأن آخر على مذهب الكوفيين، ولم نسمع أن نحويّا كان على مذهب المبرد أو ثعلب أو غيرهما، فإذا سمعنا نحويا يقول إنه على مذهب ابن الطراوة في النحو، فهذا دليل على أنه استطاع أن يقدم أسلوبا جديدا للدرس النحوي ومنهجا متميزا في معرفة أسرار اللغة ". ([1])

1 - أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص 26.

والمعهود لدينا أنّ المذهب للجماعة من العلماء؛ فمذهب البصريين لا يعني سيبويه فقط، بل هو منهج لجماعة من العلماء وافقوا سيبويه واتبعوا منهجه، " والقدماء أنفسهم أطلقوا على منهج البصريين اسم المذهب ومثله على منهج الكوفيين، وهم يقصدون بهذا الاسم ما نقصده بالمدرسة ". ([1])

5 - آراء العلماء فيه :

يعدّ ابن الطراوة من أبرز نحاة الأندلس، لعمق تفكيره، وقوة حجته، وحسن تحليله ويشهد له بهذا العلماء ممن عاصره أو جاء بعده، وكتب التراجم والنحو حُبلى بهذه الشهادات التي يعدّ اتفاقها دليلا على رسوخ قدم الرجل في أكثر من مجال.

ونورد بعض آراء العلماء والتلاميذ والمترجمين الذين ذكروا ابن الطراوة:

- يقول الضبّي في بغية المتلمس: " كان رحمه الله إماما في النحو، لم يكن أحد أحفظ منه لكتاب سيبويه، ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه ". ([2])
- ويقول العماد الأصفهاني في خريدة القصر وجريدة العصر: " من الشعراء المجيدين، كان يعرف بالأستاذ، ولا يلقب بالأستاذ في المغرب إلا النحوي الأديب". ([3])
- ويقول الفيروز آبادي في البلغة: " كان أعلم أهل عصره بالأدب والعربية ". ([4])
- ويقول القفطي في إنباه الرواة : " الشيخ الأستاذ، كلامه هناك مرغوب فيه يتنافس الطلبة في نقله وجمعه، ولا يلقب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلا النحوي الأديب، وله شعر كرقّة النسيم يلوح عليه رواء النعيم". ([5])

ويقول السلفي في معجمه: " سمعت أبا محمد عبد الله بن حسن بن عشير

---

1 - محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980 ص392.

2 - الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجل أهل الأندلس، تح، ابراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1989، ج2 ،387.

3 - العماد الأصفهاني، خريدة القصر وجريدة العصر، تح. آذرتاش آذرنوش وغيره، الدار التونسية للنشر، تونس، ط2، 1986، قسم شعراء المغرب والأندلس،ج2، باب في ذكر جماعة من المغرب، ص571 .

4 - الفيروزآبادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص149.

5 - إنباه الرواه، القفطي، ج4، ص149.

العبدري اليابسي النحوي بالثغر يقول: قرأت على أبي الحسن سليمان بن محمد بن طراوة السبائي المالقي النحوي بالأندلس ولم أرَ مثله ". ([1])

– ويقول ابن سعيد المغربي في المغرب: " نحوي المرية الذي لم يكن بها في هذه الصناعة مثله وله الذكر السائر في الآفاق". ([2])

– ويقول المراكشي في الذيل والتكملة: " كان نحويا ماهرا أديبا بارعا، يقرض الشعر وينشئ الرسائل وكان مبرزا في علوم اللسان نحوا ولغة وأدبا ". ([3])

– ويقول ابن الأبار في التكملة لكتاب الصِّلة : " كان أعلم أهل وقته بالعربية، كان واقفا على كتاب سيبويه لا يُعلم أحدٌ من أهل عصره كان أعلمَ به منه، ولا أحفظ له، أخذ عنه أئمة أهل الأندلس في العربية " . ([4])

– ويقول أبو عبد الله بن عساكر وابن خميس في أعلام مالقة: " الفقيه المشهور بابن الطراوة، كان– رحمه الله– إماما في صنعة العربية عارفا بها، محققا لها متصرفا في غيرها من العلوم جليل المقدار، معروف العلم، كان أديبا، شاعرا ". ([5])

– وينقل السيوطي في بغية الوعاة قول أبي بكر بن سمحون تلميذ ابن الطراوة فيقول: " ما يجوز على الصراط أعرف منه بالنحو". ([6])

– ويقول اليماني في إشارة التعيين: " كان أديبا فصيحا معروفا بدين وأمانة، وله نظم جيد ". ([7])

6 - أدبه وشعره :

كنا قد أشرنا آنفا إلى أنّ ابن الطراوة كان يلقب بالأستاذ، وكان أهل الأندلس

---

1 – أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر للسلفي، تح. إحسان عباس، ط1– 1963، ص 62.

2 – ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج2، ص 208.

3 – المراكشي، الذيل والتكملة، ج2، ص78.

4 – ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج 4، ص91 – 92.

5 – ابن عساكر، ابن خميس، أعلام مالقة، تح. عبد الله المرابط الترغي، دار صادر بيروت، ط1، 1999، ص343 .

6 – بغية الوعاة، ج2، ص602 .

7 – اليماني، إشارة التعيين، ص135.

لا يطلقون هذا اللقب إلا على العالم الذي جمع بين ملكة النحو والشعر، وهو ما جمعه ابن الطراوة في شخصيته، فكان متعدد الملكات، فهو" العالم الذي يستطيع أن يقرئ تلاميذه الكتاب، ويغوص بهم في أعماقه، ويكتب لهم عليه (مقدمات) تهديهم إلى مسالكه، ثم بعد ذلك يكون أديبا ينظم الشعر وينشئ الرسائل... يكون مثل هذا الرجل قد جمع أخص ما يتميز به العالم من النظرة الموضوعية، وأخص ما يتميز به الأديب من الإحساس الوجداني، وقلّما تجتمع النظرتان في إنسان واحد ". ([1])

ويؤكّد ذلك أحد تلاميذه بقوله: " جالسته كثيرا وحضرت مجالسه في الأدب وأخبرني بمُلح وفوائد وأنشدني كثيرا من شعره ومناقضته الحصري، وغيره ". ([2])

1 - نثره ورسائله:

لم يصلنا من نثره ورسائله شيء إلا ما كان مبثوثا في أثره الوحيد رسالة (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)، والذي ننقل منه قوله : " تأليف أصحاب من حملة الكتاب خصّهم الأستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكنون بحثه وآثرهم على الجملة من أعيان وقته، إذ لم يكن فيهم أحد يسند إليه ولا بشر يُعوّل عليه، ولا من يلوذ به فيذبُّ عنه، ولا يسكن إليه فيتعلم منه، واشتد كلب الزمان والتقت حلقتا البطان، حتى بُذل الدرُّ المصون بالتافه الدون ". ([3])

وتصادفنا عبارات أخرى، كذلك من المصدر ذاته، نراها تعكس أسلوبه، حيث يقول: " ولا تثريب علينا فيما نلمّ به من الخلاف على سيبويه – رحمه الله – في اليسير من نظره، لا في شيء من نقله، لأن تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمّت له التفرقة بين هاتين الحالتين عوفي من إنزال الظنة بنا وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا ". ([4])

لعل هذه العبارات القليلة لا تميط اللثام عن أدب ابن الطراوة وأسلوبه ،غير أن القارئ لها ومن أول وهلة يرى صورة الأديب المتمكن الذي يمتلك الملكة الأدبية التي

---

1 - أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص36.

2 - بغية الوعاة، ج2، ص 341.

3 - رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ص16.

4 - نفسه ، ص18.

ميزته عن غيره من العلماء، وجعلته يحظى بمكانة الأستاذ، ولعلّ الفضل في هذا يرجع إلى شيخه الأعلم الشنتمري الذي نمّى فيه هذه الملكة الأدبية، خاصة إذا علمنا أن الأعلم كان من أحفظ العلماء للشعر ومختلف المرويات، وهذا ما ذكرناه عند التعريف به، " أهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم، لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم، والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم، فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم، فتنقطع النفس لها، وتستعد إلى تحصيلها وقبولها " . ([1])

أما الرسائل فلم يحالفنا الحظ في العثور على أي من آثاره في هذا المجال، رغم أن المراكشي يذكر أنه يقرض الشعر، وينشئ الرسائل . ([2])

2 - شعــره :

لم يترك ابن الطراوة ديوان شعر وإنّما وصل إلينا البيت والبيتان في أغراض شتى، حاولنا جمعها وتبويبها حسب الأغراض التي دفعته إليها، وقبل أن نعرضها بقي أن ننبه إلى أن هناك اختلافات في روايتها وتصحيفات كثيرة وقعت فيها، ولكن حاولنا جاهدين أن نقارن هذه الروايات في مختلف كتب التراجم علّنا نصل إلى الأصح منها، أو على الأقل المشهور أو ما نراه قريبا للمعنى في بعض الأحيان ،مع الإشارة إلى المصدر الذي نقلنا عنه إن كانت الأبيات موجودة في أكثر من كتاب:

- **الغزل والخمريات :**

أحسن شعره قوله وقد حضر مع ندماء، وفيهم غلام جميل، فلما دارت الكأس وجاءت نوبة الغلام هرها (*) فأخذها عنه.

وقال : ([3])

يشربها الشيخ وأمثالـــــــــه وكلٌّ من تحمد فعـــــاله

---

1 - أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص16، نقلا عن ابن خلدون في المقدمة، ج4، ص 1278.

2 - ينظر المراكشي، الذيل والتكملة، ج2، ص 78.

* - هرها: في القاموس كرهها، وفي نفح الطيب العبارة: فلما بلغت النوبة إليه استعفى من الشرب وأبدى القطوب.

3 - المغرب في حلى المغرب، ابن سعيد، ج2، ص 208 . وينظر أيضا نفح الطيب، ج3، 384.

والبكر(*) إنْ لم يستطع صولةً تُلقى على البازل(*) أثقالـه

ودخل عليه غلام بكأس في يده، فقال: ([1])

ألاَ بِأبي وغير أبي غـــــزالٌ أتى وبراحـــــــــه للشّرب راحُ

فقال مُنادمي في الحين صِفهُ فقلت الشمس جاء بها الصباحُ

وقوله وقد شرب للقمر: ([2])

شربنا بمصباح المساء مدامة بشاطي غدير والأزاهر تنفـــــح

وظلّ جهول يرقب الصبح ضلّة ومن أكؤسي لم يبرح الصبح يصبح

وقال في من جاء بالرّاح : ([3])

ولما رأيـــــت الصبح لاح بخـدّه دعوتُهم رفقًا تَلُح لكم الشمـسُ

وأطلـــــعها مثل الغزالةِ وهو كالـ ـغزال فتم الطّيبُ واكتمل الأُنسُ

ومن شعره : ([4])

وقائلة : تَكْلَـــــــفُ بالغـوانـــي وقد أضـحى بمفرقك النّهـار

فقلت لها حضضتِ على التصابي – أحقُّ الخيل بالركض المُعار – ([5])

---

* – البكر : الصغير من الإبل.

* – البازل : البعير الكبير ما بلغ التاسعة.

1 – المغرب، ج2، ص 208، وفي نفح الطيب، ج3، ص 384 : " في الحسن صفه ".

2 – نفسه، ج2، ص 209.

3 – نفح الطيب، ج3، ص385.

4 – إنباه الرواه، ج4، ص 114، في الذيل والتكملة، ونفح الطيب: (وقائلة : أتصبو للغواني؟). وفي نفح الطيب: حثثت بدل حضضت. ج4، ص332. قوله : (أحق الخيل بالركض المعار)، مثل أورده الميداني في (أمثاله)، ، وهو قول بشر بن حازم:

كأن حفيف منخره إذا ما كتمن الربو كير مستـعـار

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار

5 – ينظر أبوالفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني، مجمع الأمثال تح. محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، 1955،ج1، ص203.

- **المدح والهجاء:**

ومنه قوله في فقهاء مالقة : ([1])

إذا رأوا جَمَلاً يأتي على بُعُـــدٍ مدّوا إليه جميعا كفّ مُقتنصِ

أو جئتَهم فارغا لَزُّوك في قَرنٍ وإن رأوا رِشوة أفتوك بالرُّخَصِ

ومن شعره في أهل بلد استسقوا فلم يمطروا وأقشع سحابهم عند بدوّه: ([2])

خرجوا ليستسقوا وقد نشأتْ بحرية يبدو لها رشـــحُ

حتى إذا اصطفوا لدعوتهـم وبدا لأعيـنهم بها نضـحُ

كُشف الغطاء إجابة لهـــم وكأنما خرجوا ليستصحوا .

وله أيضا : ([3])

ولما تخلوا من جراوة وانتـــموا لكلب وراموا أن يُقال لهم عربُ

أباحوا فروج المحصنات تشبُّها بما فعلت في جاهليتـــها كلبُ

وله يهجو: ([4])

تظلمنا ولم نزل أبدا للظلم جنانا قد كان من خطأ الأيام ما كانا

وله في المدح : ([5])

أبا حسن فتّ الملوك مهابة فكلهم فأس المهابة عالكُ

(وأظنه يمدح علي بن يوسف بن تاشفين).

ومما قاله في هجاء الحصري، وقد كان بينهما منافرة ومناقرة : ([6])

---

1 – بغية الوعاة، ج1، ص602. الجمل: الرجل الغني، لزّوك: اللز: الشد والربط، قرن: حبل يربط به البعيران.

2 – إنباه الرواة، ج4، ص113، في خريدة القصر ،ج2، ص571: سحَرية قمن بها رشح. والصواب ما أثبتناه.

3 – العماد الأصفهاني، خريدة القصر وجريدة العصر، ص572 .

4 – نفسه.

5 – ابن بسام ، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، تح. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، د ط،1997. ،القسم الأول المجلد 1،ص842.

6 – إنباه الرواة ،ج4 ، ص 114. والحصري سبقت الترجمة له، يتظر أعلام مالقة، ص299 .

إذا الحصري اللعين انتحى وظل بهذا الورى ساخرا

وأنسى ما كان فأذكـر لـه علي بن بكار الشاعـر

- **الزّهد والموعظة :**

وجدنا له قصيدة من عشرة أبيات نورد بعضا منها : ([1])

أعـــوذ بالله من حال يزيّن لي بغض اللسان وحب البغي والفندا

أيا فـــلان كفى والله لو ظهرت لك الحقائق ما نازعتـــهـا أبـــدا

ولو خلوت لحُـــلواها ولذّتــها لما عـدلـت بها مـــالا ولا ولـدا

الجد في الدين نور يستضئ به من لا يصر على عـميائه حسـدا

لكـــــن دنا بأناس رين أفئدة تحملوها فقد تاهـــت ذرى وندى.

- **شخصيته من خلال شعره :**

لعل القارئ للأبيات التي أوردناها لأبي الحسين ابن الطراوة في أكثر من غرض من أغراض الشعر، يستشف منها بعض ملامح شخصيته، فنجده قد عاش كأغلب أدباء عصره حياة انقسمت بين اللهو والزهد، فقد أخذ حظه من المتعة، وكان له مجلس ندامى وشرب " دون أن يرى في هذا السلوك ما يمكن أن يعاب به، أو يؤخذ عليه، ولقد كان حريصا على أن يحيا هذه الحياة، ومن ثم فنحن لا نجد له مشاركة ما في العلوم الإسلامية الأخرى" . ([2])

وبالمقابل نجده يجنح للزهد والموعظة، وقد يكون هذا بعد تقدم العمر به ورحيل طيف الشباب الذي عادة ما يصاحبه اللهو والمتعة، فنجد في شعره حكمة وموعظة الشيخ المجرّب الذي يسدي النصح، ويدفع هوى النفس، ويقدم خلاصة تجربة حياته من باب النصيحة، كما نلمس من خلال هجائه تلك الشخصية القوية التي تتسم بالمزاج الحاد والعنيف ولا أدلّ على ذلك من الأبيات التي يهجو فيها فقهاء مالقة هجاء الواثق من نفسه فيما يقول، ولا يخشى في ذلك لومة لائم، فهو يدافع عمّا يراه صوابا،

---

1 - أعلام مالقة، ص343.

2 - أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص 42.

ويراه كلمة حق يجب أن تقال، وما تعقبه للسابقين من أئمة النحاة كسيبويه والزجاجي والفارسي وابن الباذش إلاّ مظهرا من مظاهر قوة الشخصية واعتداده بهذه الشخصية التي جمعت بين التحرّر والتجديد وبين الإحساس المرهف وحدّه المزاج، استطاع ابن الطراوة " أن يكسب مودّة تلاميذه وتوقيرهم، دفاعهم عنه حيّا وميّتا. ([1])

7 - مؤلفاته :

نسبت كتبُ التراجم لابن الطراوة مجموعةً من الكتب والمؤلفات في النحو نجمل القول فيها حتى لا نكرر، خاصة أن محمد إبراهيم البنا صاحب كتاب (أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو) قد فصّل هذا الموضوع، وسنحيل إلى هذه المؤلفات، ونوجز القول في عناوينها وموضوعاتها :

1 - المقدمات إلى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب :

هكذا ذكره ابن الطراوة في رسالة الإفصاح، ويتكرر هذا الإسم كثيرا، فمرة (المقدمات إلى علم الكتاب)، ومرة (المقدمات) فقط ، كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة باسم (المقدمات على كتاب سيبويه) ([2]). وأورده الفيروزآبادي في البلغة باسم (المقدمات). ([3]) " ومن هذا العنوان يمكن أن نتصور موضوع الكتاب، فليس شرحا لكتاب سيبويه، ولكنه يشتمل على مسائل تعرّف بمنهجه وتحل مشكلاته، وكأنه جُعل مدخلا للذين يريدون أن يدرسوا(الكتاب) دراسة فقه وإمعان" . ([4])

غير أن ابن الطراوة لم يتقيد بهذا المنهج في هذا المؤلف، بل راح يستدرك على سيبويه، ويبدي مخالفة له. وقد يعدّ كتابه (المقدمات) هذا من أهم مؤلفاته التي حملت آراءه، وذلك ما يبرر إحالاته الكثيرة عليه في (رسالة الإفصاح)، كما حمل هذا الكتاب مخالفاته الكثيرة لسيبويه، ونقده له، ولذلك نرى المؤلف فيه يدفع عن نفسه، وعن آرائه تلك المخالفة أمام الخصوم، ويدعوهم إلى التفرقة بين ما ينقله سيبويه – وهو الثقة في

---

1 - السابق، ص 39.

2 - بغية الوعاة، ج1، ص 602 .

3 - الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص223.

4 - أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص47.

ذلك – وبين آرائه وتحليلاته واجتهاداته هو، وهي القابلة للنقد والنظر. فيصرح بأنه: " لا تثريب علينا فيما نلمّ به من الخلاف على سيبويه – رحمه الله – في اليسير من نظره لا بشيء من نقله، لأن تقليد الصادق في نقله واجب والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمت له التفرقة بين هاتين الحالتين عُوفي من إنزال الظنّة بنا وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا " . ([1])

2 – رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح :

ذكره صاحب إشارة التعيين: " وله الإفصاح على كتاب الإيضاح، وكتاب ترشيح المقتدي" . ([2]) كما ذكره صاحب هدية العارفين إسماعيل باشا البغدادي إذ قال : " له الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو. الترشيح في النحو، مقالة في الاسم والمسمى، المقدمات على كتاب سيبويه ". ([3])

وهذا الكتاب – على ما نعتقد – هو الأثر الوحيد المتبقي من آثار ابن الطراوة، بمكتبة الأسكوريال مخطوطا محفوظا ([4])، ويرجع الفضل في إخراجه للنور للأستاذ حاتم الضامن من خلال تحقيقه للمخطوط، وبين أيدينا الطبعة الثانية لدار عالم الكتب 1996، ببيروت لبنان، وكانت قد طبعته أول مرة 1990م.

– **معلومات عن المخطوط أوردها المحقق:**

- **العنوان:** كتاب رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح.
- **عدد الصفحات:** سبع وثلاثون ورقة (22 x 15سم).
- **عدد أسطر كل صفحة :** ثلاثة وعشرون سطرا.
- **التعليقات:** عليه تعليقات كثيرة يُردّ فيها على ابن الطراوة لشخص واحد يرمز له بالحرف (ش)، وأحيانا (ع – ش)، يظنه المحقق علي الشلوبيني (ت 645هـ).

---

1 – رسالة الإفصاح، ص18.

2 – اليماني، إشارة التعيين، ص135.

3 – إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1951، ص398.

4 – مكتبة الأسكوريال، مخطوط رقم 1830.

- **اسم المؤلف** كما ورد في المخطوط : تأليف أبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي، رحمه الله وغفر له بمنه.
- **ناسخ الكتاب:** الأستاذ القاسم بن محمد بن إبراهيم.
- **سبب تأليف الكتاب:** ألّف ابن الطراوة رسالة الإفصاح ردّا على تهافت الطلبة والمدرسين في تقديم كتاب أبي علي الفارسي (الإيضاح في النحو)، فكانت رسالة (الإفصاح) انتقادا لكتاب (الفارسي)، وبيان لمكمن الزلل فيه.

يقول ابن الطراوة : " وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهر المصحفين لتقدمه على التواليف المسندة، خروجا من شرط النقل عن أهل الثقة والإسناد إلى الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وامحّت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وضربوا على آذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين". ([1])

يرى ابن الطراوة من خلال كلامه هذا أن كتاب (الإيضاح) قد أخذ عناية زائدة عن مكانته، في مقابل (الكتاب) لسيبويه، والجمل للزجاجي، وكتاب الكافي للنحاس، وهاته الكتب الأخيرة ينبغي أن تكون هي الأولى بأن تدرّس للناشئين، وليس (كتاب الإيضاح).

ثم يعود ليشرح منهجه في (الإفصاح)، ويتعقّب على أبي علي الفارسي خروجه عن سيبويه في الإيضاح، فيقول: " وإنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير مما تفرد به وخرج عن قصد سيبويه ". ([2])

ولكننا ما نلبث أن نجد أن منهج ابن الطراوة المعلن في بداية مؤلفه يتغير فينتقد سيبويه وغيره في مسائل عديدة، ويخالفه في الرأي والنظر، كما ينتقد الفارسي في عباراته ومصطلحاته وأعاريبه وأحكامه.

---

1 – ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص16.

2 – نفسه، مقدمة المحقق، ص9.

3 – **ترشيح المقتدي:** ولا نعرف عن هذا الكتاب أكثر من العنوان الذي ذكرتْه بعض التراجم أحيانا (بالترشيح)، وأحيانا أخرى بالترشيح في النحو. ([1])

وهو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه، كما يذكر صاحب كتاب كشف الظنون. ([2])

4 – **مقدمة في الاسم والمسمى :** موضوعها واضح من اسمها ذكرته كتب التراجم، وهو أثر مفقود أيضا. ([3])

هذه بعض آثار ابن الطراوة، والتي لم يسلم أغلبها من عوادي الأيام، فلو وصلتنا مجسمة مجموعة لأضاءت لنا جوانب هامة من حياة علم من أعلام النحو العربي في الأندلس. وبقي علينا الآن أن نشير إلى أن محقق (رسالة الإفصاح) قد أورد عناوين أخرى لمؤلفات مفقودة لابن الطراوة، وحاولت أنا جاهدا الوصول إليها في كتب التراجم دون جدوى، وهي:

- رد الشارد إلى عقال الناشد.
- رسالة في منع استثناء الكثير من القليل.
- رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن ابن الباذش.

(ومن الله العون والسداد).

---

1 – ينظر إشارة التعيين، ص 135، وهدية العارفين، ص 398، والأعلام، ج3، ص 132.

2 – حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد،1941 ج1، ص399.

3 – بغية الوعاة ج1، ص 602.الأعلام ج3، ص 132.

المبحث الثاني

منهج ابن الطراوة النحوي واجتهاداته

1 – منهجه النحوي :

انطلق ابن الطراوة من مبدأين أساسين في منهجه النحوي، المبدأ الأول هو حرية الرأي وإن كان مخالفا لأئمة النحو، والثاني هو معقولية القواعد النحوية، إذ يعرض المسألة على العقل، فيحلل وينقد ليستنبط...، فأنتج بهذا المنهج الجديد آراء مبتكرة لم يُسبق إليها، وقد كان النحاة الأندلسيون قبله " حملة كتب ورواة أسفار، يتفاوتون بحسب فهمهم لما يروون ويحملون، ونادرا أن تجد فيهم من استقل برأي أو أتى بجديد " . ([1])

وهكذا دفع الفكر التحرري ابن الطراوة إلى مخالفة سيبويه، إمام النحاة، في بعض آرائه، مع شدة تعلقه (ابن الطراوة) بكتاب سيبويه حتى قيل إنه لم يكن أحد في زمانه أحفظ منه (للكتاب)، ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه. وفكره التحرري كذلك هو الذي دفعه إلى تسقّط زلات سيبويه، والجرأة على نقدها، فهو يراه إنسانا، كغيره من البشر، غير معصوم عن" الوهم الذي لا انفكاك للإنسان منه، ولا محيد لأحد عنه ". ([2])

ولما رأى إقبال الناس، من جهة أخرى، على كتب أئمة النحو الأخرى، حمل عليها بنقده، كما فعل مع مؤلفات أبي علي الفارسي، وابن جني، وكانت تلك المؤلفات قد دخلت حاضرة الأندلس على أيدي بعض علماء زمانه، فأقبل الطلبة عليها، ينهلون من معينها.

ولم يسلم ابن الطراوة، هو كذلك من ألسنة النقد اللاذع، كما فعل هو بغيره، فانبرى ناقدون شرّحوا آراءه وردّوا عليه بطريقتهم، ومن هؤلاء ابن الباذش(ت540هـ)،

---

1 – أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص7.

2 – الإفصاح، ص37.

وابن الضائع (680هـ) ([1])، وابن خروف (609هـ). ([2]) ورموه بسهام حادّة، من قوس واحدة، هي قوس مخالفة إجماع النحاة في آرائه الكثيرة.

بهذه الجرأة في نقد أئمة النحاة، والقدرة على معارضتهم، والتمسك برأيه والدفاع عنه استطاع ابن الطراوة أن يخطّ لنفسه مسلكا مغايرا لما عهد من نحاة الأندلس، من تقليد لنحاة المشرق، وتعلقهم بهم، فكان أن استمال عددا كبيرا من الطلبة، نهجوا سبيله، واعتنقوا مذهبه المتفرّد،" وما علمنا من نحاة الأندلس من تفرد بمذهب متكامل غير ابن الطراوة ". ([3]) فسار تلاميذه على مذهبه وانتصروا له في حياته وبعد مماته فأصبحت لازمة (هو على مذهب ابن الطراوة أو يميل إلى مذهب ابن الطراوة في النحو) في كتب التراجم خاصية من خصائص بعض تلاميذه.

وكان الإمامُ السهيلي(ت581هـ) من أصغر تلاميذ ابن الطراوة وأهمّهم– ويقال إن ابن الطراوة قد توفي والسهيلي في العشرين من عمره أو جاوزها بقليل – وقدر للسهيلي هذا" أن يكون أحفظهم لآراء شيخه بما خلفّه من مصنفات، سجل فيها مجالسه معه، وكأنه كان يتأسى في ذلك بصنيع سيبويه مع الخليل، أو ابن جني مع الفارسي". ([4]) وسنورد بعض مجالسه مع شيخه وحوارته في وقتها وفي مكانها من هذا البحث، بإذن الله.

2 – مذهبه النحوي :

كنا قد رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، (صفحة 44)، أن ابن الطراوة درس النحو واللغة على يدي شيوخ زمانه، ومنهم الأعلم الشنتمري، وعبد الملك بن

---

1 – علي بن محمد بن علي بن يونس الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية، عاش نحو سبعين سنة، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، والرد على ابن عصفور. الأعلام ج4، ص 332. وبغية الوعاة، ج2، ص 204.

2 – علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبلية، له تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وهو غير معاصره وسميه ابن خروف الشاعر(604هـ). الأعلام ج4، ص330، وبغية الوعاة، ج2، ص203.

3 – أبوالحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص26.

4 – نفسه، ص31.

سراج، ويعد العلمان السابقان أهم من أثّر في فكر ابن الطراوة، وغرس فيه روح التحرر والنقد، وكان الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، وابن سراج (ت489 هـ) من أكبر علماء الأندلس، متفتحين على آراء مختلف المدارس، ولعلّ الكشف عن الروافد التي استقى منها شيوخه النحو واللغة تضعنا في صورة ما تهيأ لأبي الحسين ابن الطراوة من تنوع مشارب، ومناهل في اللغة ودرسها بين المشرق والمغرب.

فالأعلم وابن سراج كلاهما أخذ عن إبراهيم بن محمد الإفليلي (ت441 هـ) ([1]) بقرطبة، الذي أخذ بدوره عن محمد بن يحي الرباحي (ت358هـ) ([2])، وشيوخ الرباحي من المشارقة هما أبو جعفر بن النحاس (338هـ)([3])، وابن ولاّد(332هـ)([4]) بمصر، هذا ما جعل ابن الطراوة يتوسع في الأخذ من كتب المدرستين البصرية والكوفية، أو ما يسمى بالمدرسة البغدادية، والتي أخذت من آراء المدرستين ومن نحاتهما، فكان ابن الطراوة صاحب مذهب متكامل في النحو، لايركن لمذهب بعينه، فجاءت آراؤه على مذهب البصريين أحيانا، وفي بعض آرائه مال في اختياراته لمذهب الكوفيين والبغدادين على حساب سيبويه والبصريين، ولعلّ ابن الطراوة كان يقابل كتاب سيبويه على كتب الكوفيين والبغداديين، ويتوسع في الاختيار من آرائهما، ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن (المعرفة) أصل و(النكرة) فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس. ([5])

---

1 – سبقت الترجمة له. ص41.

2 – سبقت الترجمة له. ص42.

3 – أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي يعرف بابن النحاس، أبو جعفر النحوي المصري، أخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، ونفطويه، والزجاج. من مؤلفاته: إعراب القرآن، معاني القرآن، شرح المعلقات . توفي غرقا في النيل بعد أن دفعه جاهل سمعه يقول الشعر على ضفافه، ظنا منه أنه يسحر النيل حتى لا يزيد، وكان هذا سنة (338هـ). ينظر بغية الوعاة، ج1، ص364.

4 – ابن ولاد، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي أبو العباس نحوي مصري أصله من البصرة ، له كتب منها: المقصور والممدود، انتصار سيبويه على المبرد (توفي سنة 332 هـ). انظر الأعلام، ج1، ص207. وكان شيخه الزّجاج يفضله على أبي جعفر النحاس، ولا يزال يثنى عليه عند كلّ من قدم من مصر إلى بغداد ويقول لهم: لي عندكم تلميذ من صفته كذا وكذا، فيقال له: أبو جعفر النحاس ؟ فيقول : بل العباس بن ولاّد. بغية الوعاة، ج1، ص 386.

5 – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 299.

وتوكيد النكرة بغير لفظها، وجواز نصب خبر إنّ واسمها([1])، وكذا القول باسمية (ربّ)، وغيرها من المسائل التي وافق فيها المذهب الكوفي، وخالف البصريين، كما أخذ برأي البغداديين في عديد من المسائل، وهذا لا يعني أنّه لم يأخذ عن البصريين، بل نجده يوافقهم في كثير من الآراء، ولم يتنكر لسيبويه وآرائه بل كان يحث على الأخذ بكتابه، لأنه يعتبره من الكتب الأصول.

ومن خلال ما سبق، وبالعودة إلى الأثر الوحيد المتبقى من كتب ابن الطراوة (رسالة الإفصاح) ، نقول بإنه ليس من السهل الحكم على المذهب النحوي لابن الطراوة أهو كوفي أم بصري، غير أن الظاهر من خلال آرائه أنه ذو نزعة كوفية، وما مخالفته لسيبويه وأبي علي الفارسي في عديد المسائل إلا تأكيد آخر لهذه النزعة، وأما القول بأنه على مذهب الكوفيين فقط ففيه نظر، لأنه كثيرا ما أخذ ابن الطراوة بأصول بصرية في عديد المسائل، وذهب فيها مذهب سيبويه.

3 – تعريفه للنحو :

وقبل الحديث عن تعريف ابن الطراوة للنحو نورد تعريفات بعض العلماء ومفهومهم لوظيفة النحو، جمعها أبوحيان في كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، يقول: " قال صاحب المستوفي: النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى.

وقال صاحب البسيط: النحو هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلولاتها. وقال ابن هشام: النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب. وقال صاحب المباحث : النحو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا فقط.

وقال صاحب المقرب: " النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء

---

1 – المرادي بدر الدين أبو محمد، الجني الداني في حروف المعاني، تح. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1. 1992، ص394.

كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. وقال صاحب البديع: النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتًا وحكمًا واصطلاح ألفاظ حدًا ورسمًا ". ([1])

وينطلق ابن الطراوة في تعريفه للنحو من منهج فريد ومفهوم مغاير لمفهوم النحاة السابقين لوظيفة النحوي، والتي يراها تفرض عليه إيجاد منهج للغة والكلام يميز به الصحيح من الفاسد، فيقول ردا على الفارسي الذي يعرف النحو بقوله: " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" ، فقال ابن الطراوة: " والصواب النحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة ". ([2])

فابن الطرواة يرتقي بوظيفة النحوي من مجرد الإلمام بالقواعد والقوانين إلى امتلاك الملكة اللغوية التي تضع الكلام في ميزان الاستقامة والخطأ، " وكأنه ينبه الدارسين إلى أنّ مهمة الناحي ليست وقفا على العلم بالقوانين، وإنما هي في نظره أعمق، وأبعد حين تمتد إلى مدارسة النصوص بحثا عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير، ومن خلال هذه المدارسة يتكوّن لدى الدارس الحس اللغوي الذي يقفه على ما يكون به الكلام مستقيما وصوابا، ويكون بدونه مستحيلا وخطأ ". ([3])

4 – السماع في أصول النحو:

السماع أصل من الأصول التي قام عليها النحو العربي، يقول السيوطي في تعريفه للسماع: " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كتاب الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه محمد (ﷺ)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما أو نثرا عن مسلم أو كافر" . ([4])

ويعرفه ابن الأنباري في لمع الأدلة بقوله: " هو الكلام العربي الفصيح المنقول

---

1 – أبوحيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، سوريا، ط1، ج1، ص14.

2 – الإفصاح، ص 103.

3 – أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص66.

4 – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق سوريا، ط2، 2006 – 1427، ص 39.

بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة ". ([1]) ويسميه ابن الأنباري النقل.

5 - مجالات السماع :

5/1 - القرآن الكريم :

أجمع النّحاة على الاحتجاج بالقرآن الكريم، وصنفوه في أعلى مراتب الاحتجاج، " فهو النّص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمّة بنص ما اعتني المسلمون بنص قرآنهم ". ([2])

أما القراءات فيحتج بها جميعا، على مختلف روايتها، سواء أكانت متواترة، أم آحاد أم شاذة، قال السيوطي: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحاد، أم شاذا ". ([3])

وحتى القراءة الشاذة ([*])، والتي منع القرّاء القراءة بها في الصلاة والبناء عليها في الأحكام الفقهية يحتج بها في النحو، وكيف لا يحتج بها وهي من عرب فصحاء سلمت سلائقهم.

5/2 - الحديث النبوي:

ويقصد به أقوال النبي (ﷺ)، وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه، ومسألة الاحتجاج بالحديث مسألة خلافية بين النحاة، وهم فيها على مذاهب مختلفة بين مانع على الإطلاق ومجوز على الإطلاق، ومجوز بضوابط ، من

---

1 - الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، تح. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،1957، ص81.

2 - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 28.

3 - الاقتراح في أصول النحو، ص39.

* - القراءة الشاذة : ما اختلّ فيها شرط من الشرطين الأول والثاني، من شروط صحة القراءة، وهي :

1- صحة السند بها إلى رسول الله (ﷺ)،

2- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه،

3- موافقتها وجها من وجوه العربية.

ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة، ينظر في سعيد الأفغاني، أصول النحو، ص 29 وما بعدها.

أجل ذلك نجد النحاة قد قدموا الاحتجاج بكلام العرب على الحديث الشريف، " وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرا، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظا ولا أقوم معنى" . ([1])

وكون المسألة متشعبة قد أدلى فيها كل بدلوه، سنحاول أن نقتصر على ذكر أهم هذه المذاهب، وحجج كل فريق باختصار شديد. ([2])

1 - مذهب المانعين :

ويمثلهم أبو الحسن بن الضائع (ت 680هـ)، وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) الذي كان أشد النحاة تمنعا ومبالغة في منع الاستشهاد بالحديث الشريف، وحجج هذا الفريق تبنى على أمرين :

- **الأول :** أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمان الرسول(ﷺ)، فرويت بألفاظ عديدة على الرغم من أن الرسول(ﷺ) قد قال فيها اللفظ الواحد، كحديث سهل بن سعد:

- " زوجتكها بما معك من القرآن".
- " ملكتكها بما معك من القرآن".
- " خذها بما معك من القرآن".
- " أمكناكها بما معك من القرآن".

فالنبي (ﷺ) ما كان له أن يلفظ الحديث بكل هذه الألفاظ، وبالتالي فهو قد لفظه بلفظ واحد والبقية رويت بالمعنى. يقول سفيان الثوري: " إن قلت لكم: إني أحدثكم كما

---

1 - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص46.

2 - لخديجة الحديثي كتاب في المسألة، وهو(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) تعرض فيه بالتفصيل موقف النحاة من هذه المسألة مع حجج كل فريق، وتصل فيه إلى نتائج طيبة حول سؤالها: **أيَصِحُّ الاحتجاجُ بالحديث؟** دار الرشيد للنشر، العراق1981.

سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى" . ([1])

– وأما الأمر الثاني فيتمثل في أنه وقع لحن كثير فيما روي من الحديث، خاصة إذا علمنا أن بعض رواته كانوا من غير العرب، فلحنوا في رواية الحديث، وهم لا يعلمون.

2 – مذهب المجيزين :

وعلى رأسهم ابن مالك(ت 672هـ)، وابن هشام (ت761هـ) ، فابن مالك قد أكثر من الاحتجاج بالحديث لإثبات القواعد النحوية في كتبه، وخاصة كتاب (التسهيل)، ولكن أبا حيان شارح التسهيل قد استغرب من (ابن مالك) استشهاده بالحديث الشريف، وعقّب قائلا : " قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ". ([2]) ثم جاء من بعد (ابن مالك) ابنُ هشام (761هـ)، تلميذ أبي حيان وخالفه في المذهب، فنراه يكثر من الاستشهاد بالحديث ولا يبالي.

أما حجج هؤلاء في الاستشهاد بالحديث فتكمن في دحض حجج الفريق الأول(المانعين)، فردّوا بأن الحديث مروي بالمعنى، وأنّ الأصل في رواية الحديث الرواية باللفظ، أما الرواية بالمعنى فهو تجاوز فقط، ومعناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة. كما جاء من كلام بعض الصحابة كعبد الله بن عمر وأنس ابن مالك وسهل بن سعد الساعدي، وهم من أهل العلم وقد شدّدوا في نقل ألفاظه.

وأما المانع الثاني، وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية، وهو شيء – إن وقع – قليل جدّ لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد. ([3])

واللحن في بعض الأحاديث لا يجوّز لنا أن نعدل عن الحديث جملة وتفصيلا وهل يجوز إسقاط الاحتجاج بالقرآن لأن أحدهم لحن فيه؟

---

1 – السيوطي، في أصول النحو، ص44.

2 – نفسه.

3 – سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص52.

3 - مذهب المتوسطين:

ومنهم الشاطبي(ت790هـ)، فقسّموا الحديث، استنادا إلى النقل، إلى قسمين:

1 - قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه: وهو ما لم يستشهد به أهل اللسان.

2 - قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه، سواء كان القصد بيان فصاحة النبي(ﷺ)، كقوله: (حَمِي الوطيس)، وقوله (ماتَ حتْفَ أنفِه)، وغيرها من الأحاديث التي بيّنت حسن بيان النبي (ﷺ)، أو ما روي من أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية ([1])، وهذا يصح الاستشهاد به في العربية.

3/5 - كلام العرب :

ويقصد به كلام العرب الفصحاء، سواء كان شعرا أم نثرا، وقد وضع علماء العربية شروطا وحدودا زمانية ومكانية للكلام العربي المحتج به، يقول السيوطي في الاقتراح: " أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ". ([2])

وضع علماء العربية ضوابط للاحتجاج كذلك بكلام العرب، وهي على نوعين:

1- الحيز الزماني (ضوابط زمانية) :

فهم قد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني هجري، سواء أسكنوا الحضر أم البادية، وعلى أساس هذا الحد الزماني كان الشاعر إبراهيم بن هرمة (70هـ- 150هـ)، آخر من يحتج بشعره. ([3])

2- الحيز المكاني (ضوابط مكانية) :

ونقصد بها القبائل التي أُخذ عنها واُحتج بكلامها، فكانت قريش تختار من كلام القبائل وأشعارها أحسنها وأقربها لسليقة العربي الفصيح، وفي هذا يقول ابن فارس (ت395هـ): " وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود

---

1 - ينظر المرجع السابق، ص 56 ومابعدها.

2 - الاقتراح، ص47.

3 - ينظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص19 ومابعدها.

من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب" . ([1])([*])

هكذا أخذ اللسان العربي عن قبائل العرب التي سكنت قلب جزيرة العرب، ولم تخالط الأعاجم من غير العرب، فأُخذ عن قيس وتميم وأسَد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ممن سلمت لغتهم ولم يخالطوا غيرهم من الأمم ولم يجاوروهم، فلم يؤخذ عن حضري، ولا سكان البراري وأطراف القبائل الذين جاوروا أمما أخرى.

يقول ابن جني في الخصائص (باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر) : " علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيئ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر". ([2])

وخلاصة القول في الاحتجاج بكلام العرب، نقول: كان النّحاة وعلماء العربيةّ حذرين جدا في قبول ما هو عربي فصيح، لذلك نجدهم قد وضعوا ضوابط صارمة للاحتجاج بكلام القبائل، وما روي عنهم من شعر ونثر، وإن كان للشعر نصيب أوفر إذا ما قورن بالنثر، مبتعدين عن كلام المولدين والمحدثين ممن جاء بعد منتصف القرن الثاني الهجري من لغة أطراف القبائل التي خالطتها الفرس والروم وغيرها من الأمم من غير العرب.

بقي أن نشير إلى أن لعلماء العربية قواعد في الاحتجاج بالمسموع من كلام العرب، فهم يقسمون المسموع إلى مطّرد وشاذ، وهما على أضرب لا يتسع المجال لذكرها في بحثنا، ولهم في ذلك مذاهب ومواقف. ([3])

---

1 – أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1. 1997، ص28.

* – وابن فارس، هو أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي، ولد بقزوين ونشأ بهمذان، كان متنوع العلوم عالما بالعربية فقيها شافعيا على مذهب الكوفيين في النحو، له مؤلفات عديدة أشهرها : الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. توفي بالرّي سنة 395هـ.

2 – أبوالفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دت، د.ط، ج2، ص5.

3 – للتفصيل في هذا يراجع سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص63 ومابعدها.

6 – موقف ابن الطراوة من السماع :

1/6 – استشهاد ابن الطراوة بالقرآن الكريم وتخريجه للآيات:

وابن الطرواة وعلى غرار غيره من النحاة نجده يستشهد بالقرآن الكريم في العديد من المواضع، وفي آرائه النحوية أثناء إثبات صحة القاعدة النحوية التي هو بصدد الدفاع عنها، أو دحضها، والرد على خصومه، ويحتج بالقرآن الكريم على اختلاف الرواية والقراءة، ففي أثره الوحيد الذي بين أيدينا(رسالة الإفصاح) نجده يستشهد بتسع وثلاثين آية في مختلف الأبواب والمسائل، ففي باب (كان) يردّ على أبي علي الفارسي الذي أورد في الإيضاح ([1]) قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ١٩٧﴾. (الشعراء، الآية 197). وذهب إلى أن اسم كان هو ضمير الشأن (ففي يكن ضمير القصة). وآية خبر لمبتدأ مقدم. والجملة في موضع نصب(خبر كان). ويقول ابن الطراوة: لا يمتنع النّصب في (أو لم تكن لهم آية أن يعلمه)، لأنّ أن يعلمه هو الآية، وإذ لم يمتنع النصب فالرفع على ذلك التأويل إضمارا في كان أو إلغائها، والقطع على الإلغاء ومنع الإضمار فيها مفسر في(المقدمات). ([2])

وفي الآية السابقة قراءتان، قراءة ابن عامر(أولم تكن) بالتاء (آية) بالرفع، أما البقية فيقرؤون بالياء (يكن)، ونصب (آية). فحجّة من رفع (آية) أنه جعلها اسم كان والخبر (أن يعلمه) وحجة من نصب(آية) أنه جعل (الآية) خبر، والاسم (أن يعلمه)، لأنه بمعنى (علم علماء بني إسرائيل) فهو أولى بالاسم لأنه معرفة، والآية نكرة، فكانت المعرفة بالاسم أولى من النكرة.

وجوّز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان) وأنكره الفّراء، ثم اختلفوا في توجيه ذلك، فالجمهور على أن في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونُقل عن الكسائي: " أن كان ملغاة، ولا عمل لها ووافقه

---

1 – أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي(الفارسي)، كتاب الإيضاح، تح. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1996م– 1416هـ ، ص119.

2 – ينظر الإفصاح، ص42، والمقدمات هو كتاب ابن الطراوة على مسائل كتاب سيبويه.

ابن الطراوة " . ([1])

ورأي ابن الطراوة هنا مبني على أن الأصل في هذه الأفعال ألا تعمل شيئا، فهي ليست أفعالا صحيحة، فهي جاءت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، فالإلغاء عند ابن الطراوة لعمل (كان) جاء استنادا منه لنظرية العامل ولورود السماع به لقول الشاعر العجير السلولي (من الطويل):

إذا مِتُّ كان الناس صنفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ . ([2])

وتخريجه لقوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾. (النحل، الآية 73).

وأورد ابن الطراوة في الإفصاح ردًّا على أبي علي الفارسي الذي ذكر في الإيضاح في باب المصادر التي أعملت عمل الفعل أن (شيئا) منصوب على عمل المصدر المنون (رزقا) ، كأنه قال لا يملك أن يرزق شيئا. ([3]) فقال ابن الطراوة : " فنصب (شيئا) لقوله(رزقا)، وهذا خطأ لأن (الرِّزق) (بكسر الفاء). اسم بمنزلة الطِّحن والرّعي، لا يجوز عمل شيء منه في غيره. فأما شيئا في الآية فإنما ينتصب انتصَاب الحدث كناية عن القلة، كما قال: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾.(البقرة، الآية 48). والمعنى قليلا ولا كثيرا، ومثله قوله: ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ﴾. (الإسراء، الآية 74). كأنه قال: رُكُونًا قَلِيلاً، وهذا في القرآن وكلام العرب كثير". ([4])

---

1 – ينظر جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1418 – 1998م. ج1، ص353– 354.

ينظر في إعراب الآية معاني القرآن للفراء، ج2، ص 283، وينظر أيضا: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح. تح. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق د.ط، 1982،ج1، ص 423 ومابعدها.

2 – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1416، 1996، ج9، ص72.

3 – الإيضاح، ص141.

4 – الإفصاح، ص54.

ويلاحظ أن ابن الطراوة قد خرّج الآية انطلاقا من بحثه عن العامل ونفيه أن يكون (رزقا) عاملا، لأنه اسم ولا يعمل في غيره " ولذلك بحث عن عامل يعمل في شيئا، ولم يقل أنها منصوبة على المفعولية، بل هي في الأصل صفة لموصوف محذوف ". ([1])

هذه بعض تخريجات ابن الطراوة لآي القرآن الكريم، وهي أمثلة أوردناها ليتضح من خلالها منهجه في فهم القرآن وبيانه، والتي تنم عن عمق تفكيره ، وتفرد واضح في بناء العلاقات بين ألفاظ القرآن، ولا يتأتى هذا إلا لعالم حاز شتى العلوم.

2/6 – موقف ابن الطراوة من الاستشهاد بالحديث الشريف :

ووجدنا ابن الطراوة يستشهد بالحديث الشريف في غير ما موضع، كاستشهاده بالحديث " صلى خلفه رجالا قياما ..." . ([2]) في جواز مجيء الحال من النكرة، وهو المثال الذي أورده السهيلي للتدليل على فعل شيخه ابن الطراوة لإثبات صحة رأيه. ([3])

وكذلك من شواهد ابن الطراوة حديثه (ﷺ):" يا نساء المؤمنات..." ([4]) أثناء التدليل على جواز إضافة الاسم إلى الصفة، وهو ما عرف في مذهب الكوفيين بإضافة التخصص. وكما في الآية ﴿ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ ﴾.(فاطر، ص43).

واستشهاد ابن الطراوة بالحديث الشريف كان مطية ابن الضائع (680هـ) في حملته الشعواء ضد ابن الطراوة، إذ راح يبسط انتقاداته في كتابه (شرح الجمل) ، ويسفه ابن الطراوة في اعتراضاته على سيبويه، ويضعف حججه، كما ركّز بالذات على الاستشهاد بالحديث: " كن أبا خيثمة فكانه" ([5])، فقال: " وقد تقدم غير مرة أنّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنّهم يجوزون النقل بالمعنى،

---

1 – أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص81.

2 – صحيح البخاري ، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة 1422 هـ ،ج1 ،139.

3 – أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، نتائج الفكر، ، تح. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992– 1412، ص182.

4 – البخاري، محمد بن إسماعيل أبوعبد الله، الأدب المفرد، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية ، بيروت، ط3 ،1989، ص56.

5 – ينظر صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية، ط1. 1930، ج17، ص90.

وعليه حُذاق الأئمة، وإن كان المحدِّثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا وحافظوا عليه، ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدّم ذلك " . ([1])

3/6 – استشهاده بكلام العامة :

من مآخذات النحاة على ابن الطراوة استشهاده بكلام العامة واحتجاجه بألفاظهم على إثبات صحة القواعد والآراء التي يذهب إليها، غير أن الوقوف عند أقواله في رسالة الإفصاح يفند هذا الزعم، وسنورد بعضا من أقواله والتي اتخذها خصومه دليلا على ذلك. يقول ابن الطراوة في باب اسم الفاعل: " قد بينا في غير موضع من كتبنا أنّ ماخاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه له، وكذلك قولهم : ضارب زيد أمس، محال على جهته لا يجوز التكلم به ولا تجده أبدا مستعملا في الكلام، ولا مألوفا بين العوام، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم، فارتاضت به ألسنتهم، وانقادت له طباعهم، من غير سماع من العرب " . ([2])

فهذا القول لابن الطراوة لا يحمل أي دليل على أنه يستشهد بكلام العامة ليبني قواعد اللغة، بل كل ما في الأمر أنه أشار إلى أصل ثابت، وهو السماع من العرب. وأما قوله: " مألوفا بين العوام"، فقد يكون قصده من ذلك أنه لو سُمع هذا اللفظ من العرب لتداوله عامة الناس، فيصبح مشهورا بينهم. ومثله قوله في باب الأفعال التي لا تتصرف: " وهذا التحول في المقام من حال إلى حال، في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يحصى، وأعم وأشهر من أن يُشهر أو يُنحى". ([3]) **فهل قول مثل هذا يثبت أن ابن الطراوة يجيز الاستشهاد بكلام العامة ؟...** وجوابي أنا بالنفي.

والظاهر أنهم قد أوّلوا بعض أقواله لتناسب نواياهم، أو عجزوا عن فهم فكرته من ذلك قوله: " وقد حكى سيبويه عن العرب: ذُهب به السوق، وسُلك به الطريق، وقد تفشى هذا في العامة فلا يقولون غيره مرَّ طريقك، حتى قالوا مرّوا طرقاتكم ". ([4])

---

1 – أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص99 ، نقلا عن ابن الضائع.

2 – رسالة الإفصاح، ص 49.

3 – نفسه، ص 40.

4 – نفسه، ص 68.

والحقيقة الواضحة أن ابن الطراوة يشير إلى ما فشا بين العامة، واقتبسوه من كلام العرب، وهو أمر معروف بين أئمة اللغة والنحو عبر الأزمان، وسار هو بينهم بالعادة، إذ كان" يحتكم إلى كلام العامة، وذلك شيء غير مستغرب من أمثاله من أئمة النحو الذين كانوا يعيشون اللغة واقعا منطوقا، ولغة حية يتفاهم بها الناس، ومن كان هذا شأنه يعرف أنّ الناس لا يتفاهمون بلغة منطقية كما قد يتصور دارس النحو، وأنّ هذا الذي يجده في كتب النحو إنما هو قواعد للغة التنزيل الحكيم". ([1])

وفي مجال آخر نجد بعضهم قد تجاوز تهمة " الاحتكام إلى كلام العامة " إلى تهمة " الاحتجاج بلغات الأمم الأخرى"، ويرونه قد تحرّر من ربقة (السماع) من كلام العرب إلى الاحتجاج على بعض القواعد بقوانين لغات الأمم الأخرى، بدعوى اشتهارها لديهم، حتى قال أحدهم: " ومن وجوه تحرره في التعامل مع هذا الأصل (السماع) احتجاجه على بعض القواعد بقوانين لغات الأمم الأخرى،بدعوى اشتهارها لديهم، من ذلك قوله معترضا على بعض الأمثلة التي وضعها النحاة : " وما أعلم للنحويين وهْما أوحشَ من تجويزهم: سيرَ بزيد يومان فرسخين، فجمع هذين المقدرين من الزمان والمكان في عمل واحد، وما لم يوجد ولا يوجد لأحد من العرب ولا يسوغ لذي عقل من غيرهم من الأمم على استفاضة ذلك عند أهل هذا الشأن وأصفاقهم بغير دليل من

شعر ولا من قرآن إلا وضعا ألفوه، وقولا مرقوا فيه واعتادوه ". ([2])

ونرى هذا القول الأخير باطلا، والاستشهاد بهذه لضرب فكر ابن الطراوة التحرري أمر مردود، بل نراه حجة لابن الطراوة لا عليه.

7 – الدعوة إلى ترك مالا يفيد وإلغاؤه :

لعل ابن الطراوة من أوائل النحاة الأندلسيين الذين دعوا إلى إلغاء التعليل، فإذا كان التعليل في عمومه ينطلق من بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، فقد كان ابن الطراوة يذهب إلى أن المعنى هو الأساس في لسان العرب، ولا

1 – أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص67.

2 – سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، جامعة ديالى، العراق،2006، ص153.

ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب، وينقل لنا ابن أبي الربيع قول ابن الطراوة : " إذا فُهم المعنى فارفع ماشئت، وانصب ما شئت". ([1]) فعلامة الإعراب لا تهم بقدر ما يهمنا المعنى، ومن الأمثلة على دعوة ابن الطراوة لإلغاء العلل قوله في علة الممنوع من الصرف ردا على النحاة: " زعموا أنّ وزن الفعل علة، والتأنيث والصفة، وهذه (أرملة) مصروفة، وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع من الصرف " . ([2])

يعني أن علل النحاة لا فائدة منها، وأن عليهم تركها لفسادها، وأنّ عليهم عدّ كل ظاهرة أصلا في بابها، وقد تأثر الكثير من النحاة ممن جاء بعده بهذا الفكر، فتلميذه السهيلي يقول: " سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال، سؤال غير لازم عند شيخنا أبي الحسين رحمه الله تعالى ". ([3])

كما أنكر ابن الطراوة على النحاة كلامهم عن المضارعة بين اسم الفاعل والفعل، وعده باطلا، قال: " قد بينا في غير موضع من كتبنا أن ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه له". ([4])

وقال في موضع آخر ردا على أبي علي الفارسي في باب إعراب الفعل: " ذكر المضارعة حسبما ذكرها غيره، وقد أخبرنا أنّ ذلك تسامح لا حقيقة له، ولامتعلق لصواب فيه، وإنما أُعرب ما أعرب من الأفعال لِما أعرب ما أعرب من الأسماء". ([5])

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا أن ابن الطراوة بمنهجه النحوي هذا أراد – ولو بطريقة غير مباشرة – الانفلات من قيود نظرية العامل وتأويلات وعلل نظرية التعليل، أو هكذا كان يعتقد الأستاذ الملخ في كتابه (نظرية التعليل) حين قال: " ويترجح في الظن أنّ آراء ابن الطراوة لو وصلت إلينا كاملة لكانت دليلا على ثورته على جوانب من نظرية العامل والقياس وإلى دعوته إلى تخليص النحو مما علق به من آثار

---

1 – ابن أبي الربيع عبيد الله ابن أحمد بن عبيد الله ، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح . عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ج1، ص262.

2 – الإفصاح، ص97.

3 – نتائج الفكر، ص72.

4 – الإفصاح، ص 49.

5 – نفسه، ص 98.

المنطق" . ([1])

هذه الثورة التي كانت بدايتها مع ابن الطراوة، سرعان ما وجدت من نحاة الأندلس من اعتنقها ودافع عنها، ومنهم تلميذه السهيلي الذي اتخذ موقفا متشددا من العلل متأثرا في ذلك بشيخه، واشترط في العلة النحوية الاطراد والانعكاس، وراح يشترط بأن" العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها وينعدم بعدمها، كما تقول: الإسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح، لأنّ الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السُّكر، ويعدم بعدمه ". ([2])

فهو يشبه العلة النحوية بالعلة الفقهية، ويشترط فيها ما يشترط في العلة الفقهية أي الاطراد والانعكاس، أي أن تكون مطردة في بابها، وأما الانعكاس فهو أن يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها، وإلا لم تكن صحيحة، فهو يدعو صراحة إلى تخليص النحو من العلل الفاسدة، ويقول: " وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم ". ([3])

وممن تأثر بفكر ابن الطراوة – ولو كان تأثرا غير مباشر – ابن مضاء القرطبي (513هـ– 592هـ)، فقد أخذ فكرة رفض العامل والثورة عليه من أستاذه السهيلي، والذي بدوره قد أخذها من شيخه ابن الطراوة، بمعنى أن ابن الطراوة قد أثر – ولو بشكل يسير – في ثورة ابن مضاء على نظرية العامل والدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، يقول ابن مضاء: " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد : لمَ رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام". ([4]) وهو يقصد – حسب فهمي – أن هذه العلل لا تقدم جديدا

---

1 – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص199.

2 – أبو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، أمالي السهيلي، تح، محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط5، ص 20.

3 – نفسه، ص 19.

4 – ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن)، الرد على النحاة، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ، ط1، 1979، ص127.

سوى أن العرب أمة حكيمة، عكس العلل الأولى التي تحصل بها المعرفة بالنطق بكلام العرب. ([1])

8 – مصطلحاته وتقسيماته :

ومن ميزات منهج ابن الطراوة واجتهاداته، أنه كان يولي عناية فائقة للمصطلحات، والتي نراها متشابهة، فهو يفرق بينها بدقة متناهية، تنم على قدر كبير من الاجتهاد، فيفرق بين النطق والقول والإخبار فيقول: " النطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من المعاني لفظا أو إشارة، وبهذا يسمى ناطقا، ويليه القول، وهو إفصاح اللافظ بما يقوم في ذهنه من معنى أو حكاية، ثم يليه الإخبار، وهو إفصاح القائل بما يقوم في ذهنه من المعاني خطابا أو مناجاة، وبالأول يسمى مكلِّما، وبالثاني يسمى متكلّما، لأن الكلام بإضافته إلى المخاطب عبارة تحلّ المخبَر محلّ المخبِر فيما يقوم في ذهنه من المعاني، وفي إضافته إلى اللافظ صوت تُنوِّعه ألفاظ موضوعة باتفاق الدلالة على جميع المعقولات حسّا أو تخيُّلا " . ([2])

فالمتأمل في تعريفات ابن الطراوة يظهر له جليا كيف رتب هذه المصطلحات ترتيبا دقيقا، فمن النطق إلى القول إلى الإخبار، وهو أعلاها درجة يجمع الخطاب والمناجاة. ومن تقسيماته للمنصوب قوله في باب التعجب ردا على أبي علي الفارسي: " المنصوب يأتي على أربعة أوجه: مفعول به، ومضاف إليه، ومنقول عنه، ومسؤول منه ". ([3])

ولم يمثل ابن الطراوة لواحد من هذه الأربعة، ويبدو أنه يجعل الاسم المنصوب بعد (أفعل) من الوجه الثالث، وهو المنقول عنه، ذلك أنه منقول عن مرفوع ، فأصل (ما أحسن زيدا) : حسُن زيد، فنُقل عن الرفع إلى النصب، ويؤيد ما قلناه ما ذكره ابن الطراوة في باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، حين قال الفارسي: " صار الفاعل مفعولا أولا "، فقال ابن الطراوة : " فما أقبح قوله صار الفاعل مفعولا، والصواب : صار

---

1 – يراجع الرد على النحاة، ص127 وما بعدها، ونظرية التعليل في النحو العربي، ص 200 وما بعدها.

2 – رسالة الإفصاح، ص 19.

3 – نفسه، ص41.

المرفوع منصوبا، وصار المسندُ إليه منقولا عنه " . ([1])

ومن تقسيماته للزمان والمكان قوله: " لم يفهموا ما الزمان والمكان كنه فهمه، ولا وقفوا على حقيقة من علمه، والزمان والمكان يقع البحث عليهما من أربعة أوجه، أحدها ماالزمان والمكان مرسلين؟ وما هما مضافين؟ وما هما ظرفين؟ والصواب وضعين، وما هما جاريين؟ ". ([2])

نجد هذه التقسيمات وغيرها، والتفريق بين المتشابهات من بين خصائص المنهج النحوي لابن الطراوة، فقد كان صاحب تقسيمات جديدة وتحديداتٍ للمصطلحات النحوية، وأنه كان معنيا ببيان الفروق، مما يعطي تصورا عاما لنحوه، وهو أنّه أُقيم على التأمّل والمدارسة، ومن ثَم حُقَّ لأبي الحسين أن يُدرج ضمن الأعلام المجتهدين، الذين لم يكن جهدهم مقصورا على الجمع وحده بل نظروا في نصوص هذه اللغة ، وما قاله النحاة المتقدمون، وكان له من هذا النظر محاولات جديدة . ([3])

9 – القصد إليه :

من العوامل المعنوية المختصة بالنصب، يعد ابن الطراوة السباق إلى القول به واعتماده ، فهو عامل جديد أشار إليه في الإفصاح بقوله : " ... لم يجز مرفوعا منبها عليه ولا منصوبا مقصودا إليه، وفي المنبه عليه والمقصود إليه، وأنّ لكل واحد منهما معنىً حياله نظرٌ يحسُن من الشاهد عليه من القرآن ، ومنظوم كلام العرب ومنثوره في المقدمات، مايلزم الإقرار به والتسليم له إن شاء الله " . ([4])

فمصطلح (القصد إليه) مثله مثل الابتداء عامل معنوي إلا أنه يختص بالنصب والابتداء (منبه عليه) مختص بالرفع، ويرى ابن الطراوة أن في القرآن الكريم وكلام العرب ما يدعم مذهبه في النصب على القصد إليه، إذ يقول: " وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أنّ بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة،

---

1 – ينظر أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو ، ص 63.

2 – الإفصاح، ص 22.

3 – ينظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص75.

4 – الإفصاح، ص 37.

من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها ". ([1])

وعند السهيلي ما يمكن أن نتعرف به عن هذا العامل المعنوي لدى حديثه عن أقسام الحدث فهو: " ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الأحداث. وضرب يحتاج إلى الاخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد ما الظرفية. وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو: سبحان الله، فإن سبحان اسم ينبني على العظمة والتنزيه فوقع القصد إلى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو: إيّاك، وويلَ زيد وويحَه ". ([2])

فالمفعول المقدم والمنصوب على الاشتغال يعتبره ابن الطراوة وتلميذه السهيلي منصوبا على القصد إليه، فهو لم ينتصب بالعوامل المتأخرة أو بتقدير محذوف أو الفعل المفسر، لأن الفعل في نظره كالحرف عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم كما لا يتقدم عن الحرف، " ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: " زيدا ضربته " في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا " أبي الحسين "، وكذلك " زيدا ضربت "، بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي. ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف، لأنه عامل في الاسم، وذلك على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف ". ([3])

ويذهب السهيلي على مذهب شيخه أبعد من هذا حين يعتبر بعض المنادى منصوبا على القصد إليه لا بحرف النداء المحذوف، فيقول: " والمنادى منصوب

---

1 – محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1985، ص 320.

2 – نتائج الفكر، ص 57.

3 – نفسه ، ص57.

بالقصد إليه وإلى ذكره كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه: أنه منصوب". ([1]) وحجته في ذلك أن حرف النداء قد يحذف ويبقى الاسم منصوبا.

والقول بهذا العامل المعنوي يستحق وقفة ونظرة تقدير، ذلك أنّ ما يقوله النحاة من أنّ العامل في مثل هذه الأسماء مقدّر، قول لا يقوم على أساس قوي، إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوي القول بهذا العامل أنّه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول إن ما قُدّم فلغرض مثل الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام والقصد فرق، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر. ([2])

هذه بعض الملامح العامة لمنهج ابن الطراوة وتعامله مع اللغة العربية بحثا ودراسة ، والظاهر أن ابن الطراوة قد تميز عن علماء عصره بثورته على الجمود الذي كانت اللغة العربية تعانيه ردحا من الزمن، فلم يتقبل أن يبقى درسها محصورا في كتاب أو كتابين ككتاب سيبويه وإيضاح الفارسي، يتدارسهما الطلاب ويلقنهما الأساتذة لتلاميذهم، فقد كان نحاة الأندلس قبله حملة كتب ورواة أسفار، لا يجرأ الواحد منهم على تقديم الجديد المبتكر من الآراء ولا أن يعارض أئمة النحو السابقين في مسألة معينة، فلم يرتض ابن الطراوة هذا التقليد، لاعتقاده بأن العالم الفذ هو من يقدم لدرس اللغة العربية الجديد من الآراء التي تُكشف غوامض هذا البحر وتفقه أسراره، فكانت له مآخذات على أئمة النحاة، وعلى رأسهم سيبويه والفارسي وغيرهم، وقد خطّأ سيبويه في عديد من المسائل، والتمس العذر له في بعضها، معتبرا ذلك من الوهم الذي لا مناص للبشر عنه.

ويعنينا أن نعرف – في ما سيأتي في هذا الفصل – موقفَه من أئمة النحو، وخاصةً سيبويهِ وأبا علي الفارسي، ومنهجَه وأسلوبَه في الرد على بعض أئمة النحو في زمانه؟

---

1 – السابق، ص 61.

2 – ينظر أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 321.

المبحث الثالث

موقف ابن الطراوة من أئمة النحو ... الكوفي والبصري

تضم رسالة (الإفصاح) مسائل عديدة نحوية وصرفية، تلك التي اعترض ابن الطراوة فيها على أبي علي الفارسي في أغلبها، وقد رُتبت كما وردت في كتاب الإيضاح، وهناك مسائل لم ترد في الإيضاح، بل وردت في التكملة للفارسي.

شغلت المسائل النحوية المجال الأوسع في الرسالة، وبلغت حدود خمس وستين مسألة، أما المسائل الصرفية، فهي ثلاثون مسألة، لا أكثر.

ويبدو لي ابن الطراوة – من خلال ردّه على الفارسي ومناقشة لهذه المسائل – أنه قد وافق الكوفيين في العديد منها، مما أوهم بعض النقاد والباحثين بأن صنفوه في عداد الكوفيي النزعة. والحقيقة أن هناك بعض مسائله قد وافق فيها الكوفيين، منها:

- توكيد النكرة بغير لفظها.
- ربّ اسم وليست حرف.
- إعمال أولى العاملين في باب التنازع.
- إضافة الاسم إلى صفته.
- حكم الاسم الواقع بعد مذ و منذ.
- حكم ما يقع جوابا لـ (ما) و(كم).

أي أن حكمه في هذه المسائل جاء موافقا لأصول مذهب الكوفيين، وآراؤه فيها تبدو صادمة لما هو معروف في المذهب البصري، ومن جهة أخرى قد نجد مسائل أخرى قد وافق فيها البصريين، رغم قلتها، وخصوصا مذهب سيبويه، كما هو الحال مع :

- بناء المنادى المفرد العلم، إلا أنه قد خالفهم في علة البناء. ([1])
- (كلا) و(كلتا) في الإفراد والتثنية . ([2])

هذا بالنسبة لمسائل الافصاح، أما آراؤه الأخرى المبثوثة في كتب غيره من النحاة، وخاصة تلاميذه كالسهيلي، وخصومة كابن الضائع وابن الباذش وابن أبي الربيع، ومن جاء بعده من النحاة، فقد ذهب فيها مذاهب، فكثيرا ما تعارضت آراؤه مع مذهب سيبويه شيخ البصريين، وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم، من البصريين وجاءت منحازة إلى مذهب الكوفيين. " ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس، وذهب البصريون إلى أنه إذا تصدرت في الجملة ظن وأخواتها لا يجوز إلغاء عملها بدون موجب للإلغاء، وجوز ذلك الكوفيون والأخفش وتابعهم ابن الطراوة إلاّ أنّ الإعمال عنده أحسن، واشترط البصريون تنكير التمييز، وذهب الكوفيون وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة. ([3])

وكثيرا ما خالف ابن الطراوة في آرائه عرف النحويين، وجاء بتوجيهات وتخريجات متفردة خرجت على إجماع النحاة، فقد رأينا سابقا أنه ذو نزعة تحررية جعلته صاحب مذهب متفرد في النحو، ومن بين المسائل التي تفرد فيها وخالف إجماع النحاة، القول أنّ ضمير الشأن حرف وليس اسم، والقول بظرفية لفظ الطريق، وأنّ الفعل استغفر يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وليس بحرف الجر، وغيرها من المسائل التي نسبت إليه. هكذا كان مذهبه متفردا، وسنتتبع جميع هذه المسائل وغيرها بالتحليل والمناقشة في فصل مستقل من بحثنا.

1 - موقف ابن الطراوة من إمام النحاة (سيبويه) :

كنا قد ذكرنا فيما سبق أنّ ابن الطراوة كان يعتمد في آرائه النحوية على حرية التفكير ورفض التقليد للنحاة السابقين إذا لم يقتنع بمذهبهم، ولقد رأينا هذا الفكر، وهذا

1 - الإفصاح، ص 23 - 24.
2 - نفسه، ص 24 - 25.
3 - ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 296 - 297.

المنهج، قد جعلا منه صاحب مذهب متفرد في النحو، فلا تكاد تذكر مسألة لابن الطراوة رأي فيها إلا وذكر هذا الرأي، مما يدلّ على عمق تفكير وثقة بالنفس، حين يخالف أئمة النحو، وحين يعقّب عليهم في عديد المسائل، فنجده قد خالف سيبويه والزجاجي والفارسي في كثير من الآراء النحوية، ودافع عن رأيه أمامهم بقوة وثقة في قدراته، وحتى سيبويه، لم يسلم منه، فمذهبه ليس قرآنا منزلا لا معقّب له، بخلاف ما كان يراه الكثير من نحاة الأندلس في زمانه، فألف في شرح كتاب سيبويه (المقدمات على علم الكتاب وشرح المشكلات ...)، وهو من آثار ابن الطراوة المفقودة، جاء ذكره عند العديد من أصحاب كتب التراجم، وخلده مؤلفه (ابن الطراوة) نفسه في الإحالة إليه كثيرا من المرات ضمن كتابه (الإفصاح)، وإلى ما ذكر فيه من مخالفات لسيبويه في العديد من المسائل، هذا وقد سبق لنا في هذا الكتاب قول فعد إليه إن شئت. ([1])

ومن أقوال ابن الطراوة المأثورة في اعتبار مخالفته لسيبويه من حرية التفكير، بل هي (الحرية) مطلب كل عالم، قوله: " ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه – رحمه الله– في اليسير من نظره، لا في شيء من نقله؛ لأن تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمت له التفرقة بين الحالتين عوفي من إنزال الظنة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا " . ([2])

ومن هذا القول نستنتج إشارة من ابن الطراوة، دالة على حرصه وحذره، يوجهها إلى الذين نزّهوا سيبويه عن الخطأ، وينبههم إلى أن يميزوا بين ما ينقله سيبويه – وهو الثقة – وبين نظره واجتهاداته، ويعني أن ما نقله سيبويه لا خلاف فيه، ونصدقه لأن تقليد الصادق واجب، وأما نظره واجتهاداته فيجوز مخالفته فيها، باعتباره بشرا، والخطأ منه وارد، فمثلا في (باب المفعول فيه) يقول: " وما نصّه سيبويه – رحمه الله – من النصب فيه من الوهم ما لا انفكاك للإنسان منه، ولا محيد لأحد عنه " . ([3])

وكما ترى فهو، وإن خالفه في بعض آرائه، يتلطّف معه ويتأدب متى تعرّض

---

1 – ينظر المبحث الأول، ص 61.

2 – الإفصاح، ص 18.

3 – نفسه، ص 62.

لنقده، بل يختار أرق العبارات كقوله: (فيه من الوهم)، وقد يقدم الأعذار في ذلك، ويترحم عليه، ويتخذ (كتابه)، معيارا في مخالفته لأبي علي الفارسي، حاثا طلبته على العناية به.

2 – موقف ابن الطراوة من كتاب(الإيضاح) ومؤلفه أبي علي الفارسي :

شهد عصر ابن الطراوة انتشارا واسعا لكتب أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، فقد أقبل الناس عليها معلمين ومتعلمين، إقبالا، لا نظير له، وهي التي" حملها إلى الأندلس أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي (ت421هـ)، فأخذ عنه محمد بن هشام المصحفي (ت481هـ)، وعن المصحفي أبو الحسن بن الباذش (528هـ)، وابن معمر (538هـ) فاحتفلا بها، وأقبل الناس عليها " . ([1])

لكن ابن الطراوة يرى عكس ذلك، فهي عنده عناوين جوفاء، تفتقد للرواية عن أهل الثقة، ومن الأجدر أن ينصرف المتعلمون عنها، ويولّون وجوههم شطر المؤلفات القيمة ككتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، والكافي لابن النحاس...، وغير هذه المصادر يعدّ " ترجمة تروق بلا معنى، واسم يهول بلا جسم، إلا تشدّقا بالكتب، وإحالة على الصحف، وإنّ هذا لهو الخسران المبين ". ([2])

وكان كتاب (الإفصاح)، في الرد على (الإيضاح)، علامة فارقية واضحة تترجم مدى معارضة ابن الطراوة لهذه الكتب الوافدة إلى الأندلس لتنافس كتاب سيبويه المفضّل، وحتى يبقى الأخير همّ الطلاب وشاغلهم الأول، نظر ابن الطراوة في (الإيضاح)، ثم خرج علينا بقوله: " وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله عن غيره من المختصرات المرويّة، وتظاهر المصحّفين لتقديمه عن التواليف المسندة خروجا من شرط النقل عن أهل الثقة والإسناد إلى الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين وامّحت سبيل المؤلفين فطمسوا أعين الناظرين، وضربوا على آذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين ". ([3])

---

1 – أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 16 .

2 – الإفصاح، ص 27.

3 – نفسه، ص 16.

وقد وجدنا المنهج النقدي لابن الطراوة في رسالة الإفصاح في الرد على أبي علي الفارسي وكتابه " الإيضاح " أنه يقوم أساسا على تخطئة الفارسي في آرائه التي خالف فيها سيبويه، وأن القصد الأسمى هو إظهار" ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير ممّا تفرّد به وخرج عن قصد سيبويه، فأما ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه، وأبعد مشقة أن أستوفيه ". ([1])

ولم يكتف ابن الطراوة في تتبع أخطاء الفارسي باعتراضه على تخريجاته وتوجيهاته الإعرابية، بل تعداها إلى نقد الشواهد والاستدلالات والحجج النقلية والعقلية، ونقد مصطلحاته وترتيب أبواب ومسائله، كما فعل مع المثال (زيدٌ الخبزَ آكله) الذي أورده الفارسي، قال ابن الطراوة في باب (إعراب الأسماء): " فلو اجتمعت الإنس والجن، وكان بعضهم لبعض ظهيرا ما فهموا هذا الكلام ". ([2])

وفي قول الفارسي: " الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف". ([3]) قال ابن الطراوة: " ما زعمه سيبويه منقسما إلى ثلاثة زعمه المؤلف ملتئما من ثلاثة، وهذا نقض الأول ضرورة ، إلا أنّ ما زعمه سيبويه معقول مقول، وما زعمه المؤلف لا مقول ولا معقول". ([4])

فما يأتلف من هذه الثلاثة هو الكلام لا الكلم، غير أنّ أبا علي قال (الكلام) ولم يقل (الكلم).

---

1 – السابق ، ص 19.

2 – نفسه، ص 33.

3 – أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح، ص 71. وقد نقله ابن الطراوة الكلم يأتلف... عوض الكلام. ينظر الإفصاح، ص 17.

4 – الإفصاح، ص 17.

الفَصْلُ الثّالِث

مسائلُ نحويّةٌ وصرفيّةٌ ...

خالفَ فيها ابنُ الطّراوةِ سيبويهِ وجمهورَ النّحاة

- المبحث الأول : مسائل نحوية خالف فيها ابن الطراوة سيبويه.
- المبحث الثاني : مسائل صرفية خالف فيها ابنُ الطراوة سيبويه.
- المبحث الثالث : مسائل تفرد بها ابن الطراوة وخالف فيها جمهور النحاة.

توطئة :

يعدّ أبو الحسين بن الطراوة (528هـ) من أبرز علماء اللغة العربية الذين أنجبتهم الأندلس خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، وكانت مدينته (مالقة) ذاتها منارة للعلم والعلماء والمتعلمين، يؤمّونها من حدب وصوب.

وتميز ابن الطراوة عن معاصريه بأن كان مفكرا متحررا، وصاحب مذهب متفرد في النحو، قدّم الجديد من الآراء والاجتهادات النحوية، وسبر أغوار اللغة العربية، وفقه أسرارها، مما جعله يتميّز عن أقرانه من العلماء، ولو كان سيبويه ذاته، الذي خالفه، واستدرك عليه في كثير من مسائل (الكتاب)، بل خرج عن إجماع بقية النحاة في كثير من آرائه، التي كان يدافع عنها(بشراسة) في وجه أهل زمانه من العلماء.

ونأسف أن لم يصلنا من مؤلفاته إلا القليل، ومنه (رسالة الإفصاح في الرد على إيضاح الفارسي)، وعزاؤنا أننا قد وجدنا جوانب طيبة من نشاطاته النحوية مبثوثة في مؤلفات معاصريه من العلماء، كالسيوطي، وأبي حيان، وتلامذته مثل السهيلي.

لكن الأمانة تدعونا إلى التوجه إلى تمحيص آرائه واستقائها من كتبه مباشرة، لأننا نعتقد بأن العلماء ينبغي أن يكونوا ثقة فيما ينقلون.

وقد شكلت مخالفة ابن الطراوة لسيبويه من جهة خاصة، ولجمهور النحاة من جهة عامة موضوعَ بحثنا في هذا الفصل، فجمعنا منها ما استطعنا من المسائل النحوية والصرفية، وبعد الجمع والتبويب عارضنا بينها، وقد أنشأنا مبحثا في آخر هذا الفصل أفردناه للحديث عن المسائل التي تفرد بها ابن الطراوة، وخالف فيها إجماع النحاة.

المبحث الأول

مسائل نحوية خالف فيها ابن الطراوة سيبويه

1 – باب ظن وأخواتها :

ظن وأخواتها من النواسخ التي تدخل في الغالب على اسمين – أصلهما مبتدأ وخبر – ([1]) فيصيران مفعولين لها، وهي نوعان :

1/1 – قلبية: تختص بالإلغاء والتعليق، وهي بدورها تنقسم إلى أفعال يقين وأفعال رجحان.

2/1 – غير قلبية: لا يدخل عليها الإلغاء ولا التعليق بشيء كأفعال التصيير والتحويل.

لهذه الأفعال أحكام ثلاثة عند النحاة: الإعمال والإلغاء والتعليق.

فأمّا **الإعمال** : فهو الحكم الغالب على أفعال هذا الباب، الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري.

أما **الإلغاء**: فهو إبطال العمل لفظّا ومحلاّ لضعف العامل سواء لتوسطه أو تأخره ويختص بالأفعال القلبية المتصرفة.

والتعليق : هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، ويكون ذلك في أفعال القلوب من هذا الباب مطلقًا، سواء كان بمعنى العلم، أم بمعنى الظن، وسنتوقف في هذه المسألة عند رأي سيبويه وموقفه من الأحكام الثلاثة السابقة، ثم يليه رأي ابن

---

1 – مذهب الجمهور: أنّ ظن وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، ومذهب السهيلي أنها ليست كذلك، بل هي مع مفعوليها، كأعطيت في أنها استعملت معهما ابتداء.

ينظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح، رمضان عبد التواب، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998،، ج4، ص، 2097. ينظر خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح على التوضيح، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421– 2000، ، ج1، ص، 358.

الطراوة، محاولين إيراد رأي جمهور النحاة في المسألة، وصولا إلى الترجيح بين هذه الآراء وخاصة ما تعلق ببحثنا(سيبويه وابن الطراوة)، وهو المنهج الذي سنسلكه مع باقي المسائل إن شاء الله .

- **رأي سيبويه:** ذكر سيبويه هذه الأفعال في أربعة أبواب من الكتاب. ([1])

- **الباب الأول** : باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما.
- **الباب الثاني** : باب الأفعال التي تستعمل وتلغى.
- **الباب الثالث** : باب مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره .
- **الباب الرابع** : باب تكون فيه (أن) مخففة.

يقول سيبويه في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) : " فهي ظننت، وحسبت، وخلت، وأريت، ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهنّ، فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: أظن زيدا منطلقا... وزيدا أظن أخاك، وتقول: زيدا أظنه ذاهبا... فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب، وهذا إخال أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكل عربي جيد " . ([2])

من خلال القول السابق، يكون مذهب سيبويه هو: أنّ هذه الأفعال تعمل متقدمة على معموليها، فالفعل إذا وقع صدر الكلام فلا يجوز عند سيبويه إلاّ الإعمال وهو مذهب جمهور البصريين. ([3])

أمّا إذا توسط الفعل أو تأخر عن معموليه، فالإعمال، والإلغاء على التخيير عند

---

1 – ينظر سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3 ،1983 .
وردت هذه الأبواب في الكتاب على التوالي، ج1، ص39، و ج1، ص118، و ج1، ص235، و ج3، ص165.

2 – ينظر الكتاب، ج1، ص119.

3 – ينظر ارتشاف الضرب، ج1، ص2107، و جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 1418 – 1998، ج2، ص 229.

سيبويه، إلاّ أنه يرى في تأخر العامل مع الإعمال ضعف، وبالتالي فالإلغاء للتأخر أولى من الإعمال، عكس توسط العامل الذي أنت فيه على التخيير بين الإعمال والإلغاء فهما سواء.

" وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيد أخاك أظن هذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا أعمل". ([1]) فسيبويه يرى أن التأخير مع الإعمال ضعيف، لأن الأصل أن يتقدم الفعل ويبتدأ به.

ومن الشواهد التي أوردها سيبويه في توسط الفعل العامل وإلغاء عمله قول الشاعر يهجو العجاج : ([2])

أبالآراجيز يابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والخورُ

فتوسَّط العامل (خلت) بين المبتدأ وهو (اللؤم) والخبر المقدم هو (في الآراجيز) وألغي عمل (خلت)، يقول سيبويه: " أنشدناه يونس مرفوعا عنهم، وإنما كان التأخير أقوى لأنه يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين... فأخر مالم يعمل في أول كلامه". ([3]) ومن خلال ما سبق يمكن أن نجمل رأي سيبويه في إعمال هذه الأفعال وتعليقها وإلغائها فيما يأتي:

1- الإعمال وجوبا: ويكون ذلك عند تقدم هذه الأفعال، أي إذا ابتدأ بها، إذ أنّ الأصل أن يتقدم الفعل ويبتدأ به، وبالتالي فهي تعمل متقدمة ولا سبيل إلى إلغاء عملها دون سبب يعلق عملها، وإذ قلت: ظننت زيد منطلق، فخرجه سيبويه على حذف لام الابتداء، كأنه قال: لزيد منطلق، وكانت ظننت معلقة والجملة في موضع نصب. ([4])

2- الإلغاء والإعمال على التخيير وهما سواء: وذلك في حالة توسط هذه الأفعال

---

1 - الكتاب، ج1، ص 120.

2 - نفسه. والشاعر هو اللعين، والمهجو مختلف فيه بين رؤبة والعجاج. الأراجيز: جمع أرجوزة بمعنى الرجز، وأراد القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز. اللؤم (بضم اللام): اجتماع الشح ومهانة النفس، ودناءة الأباء. الخور: الضعف.

3 - نفسه، ص120.

4 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص 2109.

بين معموليها على أن الإعمال أقوى من الإلغاء. ([1])

3- **الإلغاء والإعمال مع ضعف الإعمال :** وذلك في حالة تأخر هذه الأفعال فإلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى، من إعماله لضعفه بالتأخر.

4- **التعليق:** ويجب التعليق إذا فصل بين هذه الأفعال (أفعال القلوب) ومعموليها فاصل ممّا له الصدارة، وسمي تعليقا، لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل، وما له الصدارة : لام الإبتداء، والاستفهام (بالحرف أو الاسم)، وما النافية، ولام القسم، وإن النافية. وقد ذكر ذلك سيبويه في باب (مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره) حين قال : " وهو قولك: قد علمت أعبد الله ثَم أم زيد، وقد عرفت أبو من زيد وقد عرفت أيهم أبوه .. ومثل ذلك قوله (ﷻ) : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾.(الكهف، الآية 12). وقوله: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾. (الكهف، الآية 19).

ومن ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الإبتداء، وإنما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد وتجعله يقينا قد علمته... ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعلمت (علمت)، كما تعمل عرفت ورأيت.. " . ([2])

- **رأي ابن الطراوة :**

نجد رأي ابن الطراوة في هذا الباب في رسالة الإفصاح (باب ظننت)، يردّ على أبي علي الفارسي صاحب الإيضاح فيقول: " وأجاز في هذا الباب نصب الاسمين متقدمين اغترارا بجوازهما مرفوعين وهذا مرفوع عنه لأن غيره ([3]) ألمّ به، وقد أشرنا إلى منعه فيما مضى". ([4])

---

1 - ينظر التصريح على التوضيح، ج1، ص370.

2 - الكتاب، ج1، ص236- 237.

3 - يعني سيبويه.

4 - الإفصاح، ص48.

ويقصد ابن الطراوة بقوله: فيما مضى، أنه ذكر ذلك في باب الكلام، وما يأتلف منه حين قال: " وقد ألم سيبويه – رحمه الله – بشيء من هذا في قوله: (زيدا منطلقا ظننت) ([1])، وهذا من الوهم الذي لا يخلو منه البشر" . ([2])

فابن الطراوة – ومن خلال تعقّبه لأبي علي الفارسي في قوله: " وإذا ابتدأت بهذه الأفعال فقلت: ظننت زيدا منطلقا، أعملتها في المفعولين وإن وسطتها أو أخرتها كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء". ([3]) – يعترض على إعمال ظن وأخواتها متأخرة، بل وجدناه يمنع ذلك أيضا من خلال اعتراضه على أبي علي في إعمال ظن في معموليها متقدمين هو يعترض على سيبويه، ويشير إلى ذلك تصريحا لا تلميحا في قوله : " وهذا مرفوع عنه لأن غيره قد ألمّ به " يقصد بذلك سيبويه.

ولو رجعنا إلى قول سيبويه في الكتاب (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) وجدناه يقول: " وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف، كما يضعف : زيدا قائما ضربت، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذ أعمل. ([4])

أي أن سيبويه يرى الإعمال مع تأخير الفعل ضعيفا، لكنه يجيزه ، بينما ابن الطراوة لا يوافقه في ذلك، بل يرى الإلغاء واجبا إذا تأخر الفعل. هذا هو رأي ابن الطراوة في الإلغاء عند تأخر العامل، وله رأي يخالف سيبويه في تقدم العامل، بمعنى أن ابن الطراوة يذهب مذهب الكوفيين في جواز إلغاء العامل في حال تقدمه على معموليه، يعني أنه " إذا تصدّر الفعل فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين وجوّزه الكوفيون والأخفش وأجازه ابن الطراوة إلاّ أنّ الإعمال عنده أحسن ". ([5])

واستدلوا بقول الشاعر: ([6])

---

1 – الكتاب، ج1، ص 118، باب الأفعال التي تستعمل وتلغى.

2 – الإفصاح، ص18.

3 – أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، الإيضاح، تح. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص 130.

4 – الكتاب، ج1، ص118.

5 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج2، ص229.

6 – نسب إلى بعض الفزاريين وصدره : **كذاك أدبت حتى صار من خلقي** . الهمع ، ج2 ، ص229.

إنـيّ رأيت ملاك الشّيمة الأدب.

وقول آخر: ([1])

وما إخال لدينا منك تنويل.

وقول الشاعر: ([2])

وإخال إنـيّ لا حق مستّتبع.

وحمله سيبويه والبصريون على إضمار ضمير الشأن، أو لام الابتداء، أي: (إنـيّ رأيـت لمـلاك الشـيمة الأدب)، (ومـا إخالـه لـدينا منـك تنويـل)، و (وإخـال إنـيّ للاحـق مستتبع). وعلـى مـذهب سـيبويه والبصـريين أنـه إذا أورد مـا يـوهم إلغـاء المتقدم نحـو: ظننت زيد قائم، وجب عند من منع إلغاءه تأويله على أحد الوجهين:

- **الأول** : نيّة ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول، والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

- **الثـاني:** بنيـة لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير: ظننت لزيد قائم والفعل علـى هذا معلق بها . ([3])

" فالفعل إن وقـع صـدر كـلام فـلا يجـوز عنـد جمهـور البصـريين إلا الإعمـال، وذهـب الأخفش ومحمد بـن الوليـد وأبـو بكـر الزبيـدي وابـن الطـراوة، والكوفيـون فـي نقل أصـحابنا عن الكـوفيين إلـى أنـه يجـوز الإلغـاء، والإعمـال عنـدهم أحسن، وعـن الفراء كقول جمهور البصريين لا تلغى متقدمة ". ([4])

إن مذهب ابن الطراوة في إلغاء عمل الفعل في صدر الكلام هو الجواز، إلاّ أن الإعمال عنده أحسن، هذا مانقله عنه أبو حيان في الارتشاف، والسيوطي في الهمع،

---

1 - البيت من معلقة كعب بن زهير وصدره : **أرجو وآمل أن تدنو مودتها**. الهمع ، ج2 ، ص 229.

2 - لأبي ذؤيب الهذلي وصدره : **فبليت بعدهم بعيش ناصب** . الهمع ، ج2 ، ص 229.

3 - ينظر الحسن بلقاسم المرادي، شرح الألفية، تح. فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1. 1428هـ 2007، ج1، ص 248.

4 - الارتشاف، ج4، ص 2107.

والسلسيلي في شفاء العليل. ([1]) فهو يذهب مذهب الكوفيين في هذا ويستدل على جواز الإلغاء بما ذكرنا من أبيات ويرون أن التأويل أبعد من الإلغاء فيها.

من خلال ما سبق: تناولنا مذهب سيبويه ومذهب ابن الطراوة في عمل وإلغاء هذه الأفعال ويمكن أن نستنتج مايلي:

أولا / صدارة الكلام :

- مذهب سيبويه: الإعمال وجوبا وتأويل ما يوهم إلغاء المتقدم (تعليق العمل).
- مذهب ابن الطراوة : جواز الإلغاء والإعمال أحسن.

ثانيا / التوسّط :

- مذهب سيبويه: الإعمال أو الإلغاء على التخيير.
- مذهب ابن الطراوة : الإعمال، أو الإلغاء، والإعمال أقوى.

ثالثا/ التأخر : والفعل غير منفي وليس بمصدر.

- مذهب سيبويه : الإعمال أو الإلغاء والإلغاء أقوى.
- مذهب ابن الطراوة : الإلغاء وجوبا، فمذهب ابن الطراوة في إلغاء عمل هذه الأفعال متأخرة عن معموليها ينطلق من مذهبه في" أن المعمول لا يتقدم على عامله فإذا تقدم أحد الاسمين منصوبا نحو: زيدا ظننت قائما، فهو منصوب بالقصد إليه لا بالفعل المتوسط، فأما إذا تقدما فإنه لا سبيل إلى نصبهما، لأن القصد لا يتجه إلاّ لواحد فقط، ولا مفر من رفعهما على الابتداء والخبر وإلغاء الفعل " . ([2])

ورأينا أن مذهب ابن الطراوة في باب ظن وأخواتها مذهب متقبل، يخالف فيه سيبويه في:

1 – وجوب إلغاء العمل إذا كان الفعل متأخرا، وهو مايراه سيبويه على الجواز مع أن الإلغاء أقوى عنده.

---

1 – ينظر رأي ابن الطراوة في شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تح. الشريف عبد الله علي الحسين البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986،ج1، ص397.

2 – أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص98.

ونميل في هذا الباب إلى مذهب الجمهور أنه على سبيل التخيير لا اللزوم والوجوب، وعندهم أن إعماله مع التأخير ضعيف، فالإلغاء للتأخر أولى من الإعمال. " فإن بدأت التّحبّر بالشك أعملت على كل حال. وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال " . ([1])

ومن شواهد إلغاء المتأخر قول أبي أسيده : ([2])

هما سّيدانا يزعمان وإنما يَسُودَاننا إن أيْسرت غنماهما

وقول الشاعر: ([3])

آت الموتُ تعلمون فلا يُـــــر هبكم من لظى الحروب اضطرامُ

فالإلغاء جائز مادام العامل متأخرا، ولكن شرط أن لا يكون العامل مصدرا، لأن المصدر لا يعمل متأخرا، وعندئذ يصبح الإلغاء واجبا، وكذا في حال تقدم المعمول واقترن بما يستوجب التصدير كقولنا: " لزيد قائم ظننت فيجب الإلغاء لأن الابتداء أولى من عمل الفعل.

وأما الحالة التي يكون فيها إعمال الفعل متأخرا واجبا، ويمتنع فيها الإلغاء ، هي " أن يكون العامل منفيا كقولنا: (زيد قائما لم أظن)، فلا يجوز هنا أن نقول: (زيد قائم لم أظن)، فيتوهّم السامع أن صدر الكلام مثبت. أما فيما عدا هذا فيجوز الإعمال أو الإلغاء " . ([4])

2 – جواز الإلغاء مع تقدم الفعل: فابن الطراوة يذهب مذهب الكوفيين في جواز الإلغاء مع تقدم الفعل، وهو بذلك يخالف سيبويه وجمهور البصريين في وجوب إعمال المتقدم، وهم بذلك يؤوّلون ما جاء على لسان العرب مما يوهم الإلغاء على إضمار

---

1 – الهمع، ج2، ص228.

2 – من شواهد أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، رقم 186ج 2، ص59، العيني، ج2، ص 402.

3 – ينظر ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، مراجعة محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1425هـ – 2004، ج1، ص395 – 397.

4 – جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، شرح التسهيل، تح. عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1450 هـ – 1990 ، ج2، ص 86.

ضمير الشأن أو لام الابتداء، وهو مذهب سيبويه، وأما مذهب ابن الطراوة فهو لا يحتاج إلى تأويل بل يرى أن الإلغاء أقرب من التأويل. وهو مذهب الأخفش كذلك.

والذي نراه نحن أن تقديم العامل يوجب العمل ما لم يعلّق بمعلق، وبالتالي فالإعمال واجب في هذه الأفعال إذا تقدمت، لأن الأصل في الفعل إذا تقدم أن يعمل، ويجوز أن يلغى العمل بعد معمول الخبر نحو: متى ظننت زيد قائم، وفي قولنا: زيد أظن أبوه قائم.

2 – العامل في المفعول المطلق :

قبل الحديث عن العامل في المصدر المؤكد، أو المفعول المطلق ، يجب أن نشير إلى أننا نقصد بالعمل التعلق والارتباط بين كلمة وأخرى، أو هو الارتباط المعنوي بين كلمتين، فتطلب إحداهما الأخرى، فالعامل يطلب المعمول من حيث المعنى، ويتعلق به، فيوجب عملا معينا فيه، فالعمل يرتبط بالدلالة.

كما بقي أن نشير إلى أن من النحاة من يفرق بين " المصدر المؤكد" ، و" المفعول المطلق " ، على اعتبار أن المصدر لا يكون مفعولا مطلقا حتى يكون منعوتا، أو في حكم المنعوت. ([1])

– رأي سيبويه :

إنه يرى العامل في المصدر المؤكد هو الفعل، فهو منصوب بفعل هو التوكيد على الحقيقة الذي حذف وسدّ المصدر مسده، يقول سيبويه: " إن شئت نصبته على إضمار فعل آخر، ويكون بدلا من اللفظ بالفعل: فتقول: يسير عليه سيرا، وضرب به ضربا، كأنك قلت بعدما قلت : يسير عليه، وضرب به: يسيرون سيرا ، ويضربون ضربا، وينطلقون انطلاقا، ولكنه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو: يضربون وينطلقون ". ([2]) وكما ترى فقد جعل المصدر المؤكد منصوبا بفعل محذوف سدّ

---

1 – ينظر محمد ابراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، السعودية، ط1، 1405 – 1985، ص 300 ومابعدها.

2 – الكتاب، سيبويه، ج1، ص23، باب (مايكون من المصادر مفعولا).

المصدر وهو معموله مسدّه، فكأنه قال: يسير عليه يسيرون سيرا، وضرب به يضربون ضربا. فالعامل في المصدر على رأي سيبويه هو يسيرون ويضربون التي هي في الحقيقة التوكيد، وحذفت وسدّ المعمول (المصدر سيرا وضربا) مسدّها.

- **رأي ابن الطراوة :**

وهذا السهيلي، تلميذ ابن الطراوة، ينقل لنا في كتابه (نتائج الفكر) رأي أستاذه في حوار علمي دار بينهما، فيقول: " وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيدا للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكَّد، إذ هو هو في المعنى، فما العامل فيه؟ فسكت قليلا، ثم قال: ما سألني عنه أحد قبلك، فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسما،لأنه لو كان اسما كان منصوبا لفعلت المتضمنة فيه " . ([1])

وهكذا تجده يرى العامل في المصدر مصدر متضمن في الفعل، فالفعل (ضرب)، متضمن المصدر(الضرب)، وهو الذي انتصب به المصدر الثاني، فكأنك قلت: ضربت ضربا ضربا، فضربت يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تضمره ، لأن الفعل هو نفس التوكيد، ولا يمكن في نظره أن يتعلق الشيء بنفسه، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكَّد، لأنهما شيء واحد في المعنى، وهو بذلك يخالف سيبويه في هذه القضية، على اعتبار أن سيبويه يجعل المصدر المؤكد منصوبا على توكيد الفعل واختزاله ليسد المصدر مسده.

ويأخذ السهيلي على شيخه ذهوله عن كلام سيبويه في هذه المسألة، وبعد أن محّص السهيلي كتاب سيبويه وخبر ما فيه، قال: " ثم عرضت كلامه على نفسي وتأملت الكتاب، فإذا هو قد ذهل عما لوّح إليه سيبويه في باب المصادر بل صرّح ، وذلك أنه جعل المصدر المؤكد منصوبا بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل وسد المصدر الذي هو معموله مسده، كما سدت (إياك) و(رويدا) مسد العامل فيها، فصار التقدير(ضربت ضربت ضربا)، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سد ضربا مسدها وهو معمولها " . ([2])

---

1 - أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1412هـ - 1992، ص275.

2 - نفسه ، ص 275 - 276.

وثبت لدينا أن السهيلي أحيانا يورد رأي شيخه، ورأي سيبويه، ثم يعرض الرأيين على ميزان العقل، وفي الأخير قد ينتصر لشيخه، كأن يقول: " والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين". ([1]) ويدافع السهيلي عن رأي شيخه فيذهب إلى رد قول سيبويه بحجة أن الفعل المضمر هو معنى والمعاني لا يؤكد بها بل يؤكد بالألفاظ، ثم يرد بأن ضربت متضمن الضرب المفعول، وبالتالي تضمره مثلما أضمرت المصدر في قولك: من كذب فهو شرّ له أي، فالكذب شرّ له، وكذلك في قولنا: قمنا سريعا، فسريعا حال من القيام أي: قمنا قياما سريعا " ، كما جاز أن تقيده بالحال، وأن تكتني عنه بهو، جاز أن تؤكده بضربا، كأنك قلت، ضربا ضربا ونصب الأول ضربا الثاني، وبه يعمل في الثاني معنى فعلت ". ([2])

فبهذا القياس يكون السهيلي قد أخذ برأي شيخه ابن الطرواة في هذه المسألة ، ودافع عنه، واتخذه مذهبا، إذ جعل العامل في المصدر المؤكد (المفعول المطلق) هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل.

وهذا أبو حيان في (الارتشاف) يورد رأي كل من ابن الطراوة وتلميذه السهيلي، ثم يصبّ عليهما نقده، بشيء من التسفيف والتضعيف، ومثاله ما أورد الرجل في " باب المفعول المطلق "، حين قال: " وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به، والتقدير: قعد فعل قعودا، فهو منصوب لفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وقال تلميذه السهيلي : هو منصوب لقعد أخرى، لا يجوز إظهارها، وهما **مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير الحاجة لذلك** " . ([3])

ولا نعتقد بأن هذا الرأي يصدر من ابن الطراوة ولا من تلميذه السهيلي، ومن رأينا أن أبا حيان قد تجنّى في حقهما، ولا ندري من أين استقى معلوماته. ([4])

---

1 – السابق ، ص 276.

2 – السابق ، ص 276.

3 – ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج3، ص1353 – 1354.

4 – ينظر رأي ابن الطراوة في همع الهوامع، ج2، ص 74.

- **مذاهب النحويين في العامل في المصدر (المفعول المطلق):**

سنحاول أن نلخص مذاهب النحاة في العامل في المصدر محاولين تبسيطها ونسبة كل مذهب لقائله وكل رأي لصاحبه:

1 - إن كان المصدر من لفظ الفعل وجاريا عليه، فينتصب المصدر بالفعل سواء كان مختصا، أو مبهما، وهو مذهب الجمهور.

2- إذا كان المصدر من لفظ الفعل، وغير جار عليه، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾. (نوح الآية17). لوكان على " أنبت" لكان " إنباتا ".

وقول الشاعر: ([1])

وخير الأمر ما استقبلت منه ولیس بأن تتّبعه اتّباعا

فلو كان على" تتبعّ " لكان " تتبعا ".

- فمذهب المازني: منصوب بالفعل الظاهر، لأن المعنى واحد، فتعدى إليه، كما لو كان من لفظه. ([2])

- ومذهب سيبويه والمبرد وابن خروف والأخفش: منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرا، والفعل الظاهر دليل عليه، وهو مذهب الجمهور. ([3])

3- إذا كان المصدر من غير لفظ الفعل:

- مذهب الجمهور: منصوب بمضمر من لفظ المصدر قعد جلوسا، جلس جلوسا (جلس مضمر) .

- مذهب أبو الفتح ابن جني وابن عصفور على التفصيل: إن كان للتأكيد عمل

---

1 - البيت للقطامي، ديوان القطامي، عمير بن يشيم التغلبي. تح. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2001، ص 263. وينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج2، ص 369.

2 - ينظر رأي المازني في ارتشاف الضرب، ج3، ص 1354.

3 - ينظر الكتاب، ج4، ص81 وما بعدها. والمقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994،ج3، ص 204. ومعاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش. تح. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط 1990،1،ج2، ص 550.

فيه المضمر الذي من لفظه، لأنه من قبيل التأكيد اللفظي، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، وإن كان مختصا، وله فعل عمل فيه الفعل المضمر، وإن لم يكن له فعل عمل فيه الفعل الظاهر نحو قعد القرفصاء. ([1])

ونلاحظ هنا أن ابن الطراوة خالف سيبويه في العامل في المصدر، وأرى أن هذا الخلاف ناتج عن فهم ابن الطراوة لنظرية العامل، فالعامل عنده متعلق بالمعنى، فكان من السهل أن يقول ابن الطراوة أن الفعل هو العامل.

وما يراه غيره من النحاة، على أنه مذهب ركيك من ابن الطراوة، هو في حقيقة أمره ليس بضعف منه، بل هو نظرة منه ثاقبة لتعلق الكلمات بعضها ببعض من ناحية المعنى، أي أن الفعل ليس هو العامل، بل العامل هو معنى الحدث المتضمن في الفعل، على ما ذهب إليه الجمهور.

3 – وقوع (نعم)، موقع (بلى) :

تختص" بلى" بالنفي وتفيد إبطاله، سواء أكان النفي مجردا أم مقرونا بالاستفهام، فهي تثبت المنفي نحو قوله تعالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ۝٧ ﴾.(التغابن، الآية7).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ۝١٧٢ ﴾. (الأعراف، الآية 172).

والمشهور أن (نعم) لا تؤدي مؤدى(بلى) ولا تقع موقعها ، (فنعم) تفيد تصديق الخبر بنفي أو إيجاب، فلو قال قائل: " ما قام زيد " فتصديقه يكون بـ(نعم)، وتكذيبه يكون بـ" بلى" ، وعلى ذلك جاء ما يروون عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾. أنه قال: " لو قالوا (نعم) لكفروا ". ([2])

---

1 – ينظر رأي ابن جني في الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ت، د ط، ج2، ص 454، وينظر رأي ابن عصفور في الهمع، ج2، ص86.

2 – ينظر ارتشاف الضرب، ج 5، ص 2369، والهمع، ج2، ص491، وشفاء العليل، ج3، ص 982.

أخذ ابن الطراوة على سيبويه أنه لحن بوضعه (نعم) موقع " بلى"، حينما قال: " وإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء، ففرّق بينه وبين المنون قيل له: ألست قد علمت أن الصفة إذا كانت للأول، فالتنوين وغير التنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين؟ نحو قولك: مررت برجل ملازمٌ أباك، ومررت برجل ملازمُ أبيك، أو ملازمك، فإنه لا يجد بدّا من أن يقول: (نعم). **وإلا خالف جميع العرب والنحويين**، فإذا قال ذلك قلت: أفلست تجعل هذا العمل إذا كان منعوتا، وكان الشيء من سبب الأول أو ألتبس به بمنزلة إذا كان للأول؟ فإنه قائل: (نعم) " . ([1])

وأكّد أبو حيان في تذكرته حكم ابن الطراوة على سيبويه، بعد أن نقل كلام سيبويه، فقال: " قد لحن ابن الطراوة سيبويه في استعماله (نعم) في هذين الموضعين وقال: إنما هو موضع (بلى) لا موضع (نعم) ، وهو كما قال في أكثر ما يوجد من كلام النحاة، وهو لا شك أكثر في الاستعمال " . ([2])

وأنكر النحاة أن يكون سيبويه قد لحن في هذا الموضع، وتسابقوا لنصرته ضد ابن الطراوة ، فأوردوا شواهد من كلام العرب وأشعارهم لوقوع (نعم) موقع (بلى). وأوردوا من الشواهد قول (جحدر) : ([3])

أليس الليل يجمع أمّ عمرو وإيانا فذاك بنـــــا تداني ؟

نعم وترى الهلال كـما أراه ويعلوها النهار كما علانـي !!

فجاء بـ (نعم) في موضع (بلى) لأنها جواب لاستفهام منفي، فـ (بلى) قد توافقها (نعم)، " على أن (نعم) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول باستفهام مع النفي، فكأنه قيل: إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا (نعم)، فإن الهمزة إذا دخلت على النافي تكون

---

1 – الكتاب، ج2، ص19.

2 – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تج. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1403هـ– 1983م، ج 11، ص 201.

3 – البيتان لجحدر بن مالك الحنفي من أهل اليمامة من قصيدة قالها، وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة. خزانة الأدب،ج11، ص201، وشفاء العليل، ج3، ص 982، والبيتان في الشعر والشعراء منسوبان للمعلوط القريعي. ينظر أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، الشعر والشعراء، دار الحديث ، القاهرة ، 1423هـ، ج1، ص433.

لمحض التقرير أي: حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه وهي في الحقيقة للإنكار وإنكار النفي إثبات ". ([1]) فـ (نعم) في قول الشاعر ليس تصديقا للنفي " ليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا "، بل تصديق المتكلم وتحقيق الإيجاب الذي في نفسه، وهو يقينه أن الاجتماع آت لا محالة.

ولعلّ السهيلي من الأوائل الذين ألفوا مسألة في باب الجواب ب(بلى) و(نعم)، فنجده في أماليه بعد كلامه في موقع (بلى) يخصص فصلا لوقوع (نعم) موقع " بلى"، والظاهر للوهلة الأولى أنه ينتصر لسيبويه من شيخه ابن الطراوة، ولكن الحقيقة غير ذلك، فهو يميل إلى رأي شيخه ابن الطراوة، فبعد أن يقدم أمثلة لموقع " بلى" وأنه لا يجاب " بنعم " مكان " بلى" في قولنا: أليست الخمر حراما ؟ يقول: " فلا تقل في الجواب: (نعم)، لأنك تكون مصدقا للكلام المنفي المستفهم عنه بالألف ولكن تقول: (بلى) إضرابا عن النفي وإثباتا للتحريم، هذا هو الأصل، لأنهم راعوا اللفظ وأجرو الكلام على ماكان عليه قبل الاستفهام " . ([2])

والسهيلي هنا، كما هو واضح، يرى وجوب مراعاة اللفظ في الإجابة عن الاستفهام المنفي، وأنّ تصديق الكلام المنفي المستفهم عنه بالهمزة يكون بـ (نعم)، (نعم)، وأما " بلى" فتكون للإضراب عن النفي.

وفي موضوع آخر يعود السهيلي فيعدّل من رأيه ويستثني مواضع من حكمه السابق فيقول: " لا يمنع أن يجاب ب(نعم)، بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم، لأن المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكرا عليه: أليست الخمر حراما؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره أو توبيخه، وفهم مراده في ذلك بقرينه، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب ب(نعم)، تصديقا لمعتقده، دون التفات إلى لفظ النفي لأنه ليس بناف في الحقيقة". ([3])

---

1 – خزانة الأدب، ج11، ص201.

2 – أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، أمالي السهيلي، تح. محمد ابراهيم البنا، مطبعة السعادة، د. ت، د ط، ص 45.

3 – نفسه، ص45.

وجواب سيبويه عن الاستفهامين: ألست قد علمت...؟ وألست تفعل...؟ جوابه ب(نعم)، ينطلق من أمنه للّبس، وهو تصديق لمعتقد المتكلم دون الالتفات للنفي والاستفهام، بهذا خرّج النحاة المتقدمين والمتأخرين وقوع (نعم)، موقع " بلى" في جواب سيبويه، " فقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان المراد به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه، أو يجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب، رعيا لمعناه ". ([1])

ف(بلى) تستعمل على رأي سيبويه لتبطل النفي سواء كان النفي مسبوقا بحرف استفهام أو لم يكن، وسواء كان بمعنى التقرير أو بمعنى الاستفهام، فحين تستعمل (نعم)، لتصديق الكلام على ما يورده المتكلم من حجد وإيجاب سواء بدخول حرف الاستفهام أو دونه. ([2])

وصاحب الارتشاف يرى أن" بلى" تثبت النفي المقرون بأداة استفهام، سواء أردت الاستفهام عن حقيقته النفي أم أردت التقرير، وأن العرب أجرت التقرير مجرى النفي، ويورد شاهدا لذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ﴾، فأجرى (ألست) مجرى (لست) فأجيب بـ (بلى)، وأما قول جحدر: (نعم وترى الهلال كما نراه) ، فليس نصا بأن التقرير يجاب بـ (نعم). ([3])

وفي (شفاء العليل) يميل إلى جواز وقوع (نعم)، موضع (بلى)، ويستشهد بقول جحدر السابق، فيرى (نعم) ليس للتصديق لما قبلها، لأن القائل لم يرد أن الليل ليس يجمعه بأم عمرو،" فـ (بلى) قد توافقها (نعم) بعد المقرون بأداة استفهام فتكون حينئذ ردا للنفي". ([4])

---

1 – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك، محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص453.

2 – ينظر أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد حسين مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2008، ج5 ، ص 110.

3 – ينظر ارتشاف الضرب، ج5، ص 2369.

4 – السلسيلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج3 ، ص 982.

وبعد استعراضنا لآراء علماء النحو في (بلى)، و(نعم) والفرق بينهما، ننحاز إلى ما ذهب اليه ابن الطراوة، ونرى الصواب معه في تلحين سيبويه في الموضعين حيث استعمل (نعم) موضع (بلى).

ونقول : وما الحملة التي شنّعت رأي ابن الطراوة من قبل الشلوبين، وابن الضائع، وابن عصفور، وابن مالك، وناظر الجيش، إلا تعصّبا لسيبويه، وفرصة سانحة للنيل من ابن الطراوة، ولو قدر لسيبويه أن يلتفت لاختار أن يجيب بـ (بلى) مكان (نعم). ونسجّل هنا أن رأي أغلب من نعرف من النحاة هم على ضرورة الالتفات للفظ، وأن يُرى الظاهر المسموع.

4 – باب الاستثناء في قولنا : " ما زاد إلاّ ما نقص " .

إذا كان الاستثناء منقطعا، ونقصد بالاستثناء المنقطع ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، وحيث لا يمكن تسليط العامل على المستثنى، ذهب النحاة مذاهب في إعراب المستثنى (الواقع بعد إلاّ) كقولنا: " مازاد إلاّ ما نقص" ، فالفعل (زاد) لا يسلط على ما بعد إلاّ.

– رأي سيبويه :

نجد سيبويه في (كتابه) قد أفرد للاستثناء المنقطع بابا سمّاه " هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن"، أورد فيه العديد من آيات القرآن الكريم، وكلام العرب مستبدلا إلاّ بـ" لكن" ، ثم راح يشرح : " وهذا الضرب في القرآن كثير، ومن ذلك من الكلام: لا تكوننّ من فلان في شيء إلاّ سلاما بسلام، ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلاّ ما نقص، وما نفع إلاّ ما ضرّ، فـ(ما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضّرر، كما أنّك إذا قلت: ما أحسن ما كلمّ زيدا، فهو ما أحسن كلام زيدا، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في هذا الموضع، كما لا يجوز بعد (ما) أحسن بغير (ما) ، كأنه قال: ولكنه ضّر، وقال: ولكنه نقص هذا معناه ". ([1])

فكلام سيبويه يعني أن (ما) مع الفعل، بمنزلة المصدر فقولك: ما زاد إلاّ ما

1 – الكتاب، سيبويه، ج2، ص325.

نقص، كأنك قلت: " ما زاد إلاّ النقصان "، وكذلك قولك : " ما نفع إلاّ ما ضر"، فهو " ما نفع إلا الضرر" ، فـ (ما) مصدرية والجملة بعدها صلتها، وهي في محل نصب على الاستثناء.

اتفق جمهور النحاة على وجوب النصب بعد (إلاّ) التي بمعنى (لكن)، وإلى هذا ذهب ابن هشام في أوضح المسالك: " وإن كان الاستثناء منقطعا، فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النّصب اتفاقا نحو: (ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص) إذ لا يقال زاد النقص، ومثله (ما نفع زيد إلاّ ما ضر) إذ لا يقال: (نفع الضر) ". ([1])

فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل، لأنه لا يصح تسليط العامل عليه. هذا هو مذهب سيبويه، ومن تبعه من أئمة النحو. ([2])

- **رأي ابن الطراوة:**

ذهب ابن الطراوة إلى أن (ما) زائدة في قولنا: ما زاد إلاّ ما نقص، وبهذا يخطّئ سيبويه في جعل (ما) مصدرية، ويرى ابن الطراوة أن من قال: ما زاد إلاّ ما نقص كأنه قال: ما زاد إلاّ نقص، وما نفع إلا ضرّ، ولقوة الاتصال بإلاّ استغنت عن الواو، كما في قولنا: ما قام زيد إلا وقعد عمر ([3])، فالجملة بعد (إلاّ) على مذهب ابن الطراوة هي جملة حالية استغنت عن واو الحال، " على أن أفعال الاستثناء لا يجوز أن تتقدمها واو الحال، وهي تكتفي بالضمير العائد " . ([4])

فابن الطراوة يقيس الجملة (ما زاد إلاّ ما نقص) على قولنا: ما قام زيد إلا وقعد عمر، فـ (ما) زائدة وجملة نقص في محل نصب حال.

---

1 - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، د ت، د ط، ج2، ص261.

2 - ينظر رأي أبي حيان في الارتشاف، ج3، ص 1215، والهمع، ج2، ص 150، والتصريح على التوضيح، ج1، ص 546.

3 - ينظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف، ج3، ص 1512، والتصريح، ج1، ص546.

4 - فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، ط5، 1989، ص 191- 192.

والراجح فيما سبق أن (ما) مصدرية، وليست زائدة ، وهي مع صلتها في موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز رفعها على البدل، لأن العامل لا يتسلط على ما بعد (إلا)، وهو مذهب الجمهور في الاستثناء المنقطع الذي لا يصح إغناؤه عن المستثنى منه. أما مذهب ابن الطراوة في أنّ (ما) زائدة، فيمكن أن يكون صالحا في قولنا: (ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص)، و(ما نفع زيد إلا ما ضر)، فرأي ابن الطراوة في المسألة إخراج للاستثناء من معناه الأصلي، وخلافا لما أُريد من نصب المستثنى.

وبقي أن نشير إلى أن هناك مذهبا آخر لأبي بكر محمد بن إسماعيل مبرمان، وأبي سعيد السيرافي يرى أن المصدر المنسبك من (ما) والفعل في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف وتقديره: ما زاد النهر لكنّ النقصان أمره، وما نفع زيد لكن الضّرر شأنه. ([1])

5 – مخالفة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير:

– **التابع** : هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا، فهو يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، وهو على خمسة أنواع : **النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل** . ([2])

وأما **النعّت:** " فتابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه، أو في متعلق به، ويرد مدحا، وذمّا، وترحما، وتوضيحا، وتخصيصا، وتّوكيدا، وغير ذلك " . ([3])

واصطلاح " النعت"، و" المنعوت" هو اصطلاح الكوفيين، وكذا قال به البصريون، ولكن مصطلح الوصف أو الصفة والموصوف، أكثر دورانا عند البصريين. ويشترط جمهور النحاة أن لا يكون النعت أعرف من متبوعه (المنعوت)، بل دونه أو مساويا له، واتفق جمهور النحاة على وجوب مطابقة النعت لمنعوته في الإعراب والتعريف والتنكير، أما في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ففيه أحكام.

---

1 – ينظر رأي مبرمان والسيرافي، التصريح ج1، 546، وارتشاف الضرب، ج3، ص 1512.

2 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ج2 ، ص177.

3 – جلال الدين السيوطي، جمع الجوامع في النحو، تح. نصر أحمد إبراهيم عبد العال، صبري ابراهيم السيد، مكتبة الآداب، ط1، 1422هـ – 2011، ص 252.

والذي يعيننا هنا هو مذهب سيبويه وابن الطراوة في التوافق والتخالف بين النعت ومنعوته في التعريف والتنكير.

- **رأي سيبويه :**

يقول سيبويه في كتابه (باب مجرى نعت المعرفة عليها): " وأعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة " . ([1])

ويقول في باب (ما ينتصب فيه الخبر): " لأنه خبر لمرفوع يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما، فعبد الله ارتفع بالابتداء، لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له.. وإن شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبد الله قائم" . ([2])

فمذهب سيبويه يرى أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، كما لا توصف النكرة إلا بالنكرة، ويجوز إلغاء الظرف إذا لم يكن خبرا، لأن الكلام يتم رغم إلغائه، وذلك من خلال قوله: " وإن شئت ألغيت (فيها)، فقلت فيها عبد الله قائم، فهو يعتبر(قائم) خبرا ويجعل فيها لغوا". ([3])

ويستشهد ببيت النابغة : ([4])

فبتّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرقش في أنيابها السم ناقعُ.

فسيبويه يرفع " ناقع " على الخبرية للسم مع إلغاء الجار والمجرور ويجيز نصبه على الحال مع جعل الجار والمجرور خبرا، ولا يرى أن " ناقع" نعت " للسم " لأن مذهبه أن المعرفة لا توصف بالنكرة.

---

1 - الكتاب، ج2، ص6.

2 - نفسه، ص 88 وما بعدها.

3 - ينظر شرح السيرفي، ج2، ص416.

4 - البيت للنابغة، من الطويل، في ديوانه، تح. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط1، 1991، ص 122. والكتاب، ج2، ص 89.

- ساورتني: واثبتني، ضئيلة، الحيّة الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتدّ سمها. الرقش: جمع رقشاء : حية فيها نقاط سوداء وبيضاء، ناقع: طري بالغ خالص.

كما يورد قولَ المتنخّل (مالك بن عويمر الهذلي) : ([1])

لا درّ دري إن أطعمت نازلكم قرف الحتيّ وعندي البرُّ مكنوزُ

فمكنوز مرفوع على أنه خبر" للبر" مع إلغاء الظرف" عندي" ، ويمكن نصبه على الحال مع جعل الظرف" عندي" خبرا. فيقول سيبويه: " كأنك قلت البر مكنوز عندي ". ([2])

- **رأي ابن الطراوة :**

أجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة ([3])، واشترط لذلك كون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، واستشهد بجزء من بيت النابغة: " **في أنيابها السم ناقع** " السابق الذكر. فناقع صفة للسم والجار والمجرور خبر مقدم، وبهذا خالف سيبويه الذي يرى أنها خبر، ولم تكن المخالفة في هذا البيت فقط، فابن الطراوة خالف سيبويه في إجازته لوصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصا، خلافا لسيبويه الذي يرى أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بالنكرة.

ومن الشواهد التي خالف ابن الطراوة في إعرابها سيبويه قول ابن مقبل: ([4])

لا سافر النيّ مدخولٌ ولا هبجٌ عاري العظام عليه الودعُ منظومُ

ويبدو أن ابن الطراوة تأمل هذه الأبيات وأمثالها، فرأى أن هذه الأوصاف كثيرا ما تصحب موصوفاتها، حتى كأنها مختصة بها، ولو أن سائلا سأل: ما النّاقع؟ لقيل السم، وما الشيء الذي يكتنز؟ لقيل في الإجابة ضمن ما يجاب به البر، وما الذي

---

1 – ديوان الهذليين، تعليق محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر،1965،ج2، ص15. – لادرّ درّه : لا كثر خيره، ولا زكا عمله. النازل: الضيف، الحتيّ سويق الدوم، قرق: القشرة. والمعنى : لا اتسع عيشي إن أثرت نفسي على ضيفي بالبر وأطعمته قرف الحتي.

2 – الكتاب، ج2، ص90.

3 – ينظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف، ج4، ص 1909، و علي بن محمد الأشموني(ت 900هـ) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ط1، 1375– 1955،ج2، ص394. والمساعد، ج2 ص402، والهمع، ج3 ، ص118.

4 – ديوان ابن مقبل، تح.عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت، لبنان،1995، ص196. ومن شواهد الكتاب، ج2 ص90، النيّ: الشحم ، المدخول: المهزول، الودع: الخرز، والبيت فيه تصحيفات كثيرة.

ينظم؟ لقيل أيضا الودع وهو الخرز. ([1])

ومن خلال هذا الارتباط بين الموصوف وصفته أجاز ابن الطراوة وصف المعارف بالنكرات، كما أن تقديم الظرف والجار والمجرور في الشواهد السابقة يوحي بأنه هو الخبر، وبالتالي فما ذهب إليه سيبويه على أن النكرات هي خبر رآه ابن الطراوة قولا بعيدا، وأن الأقرب أن يكون المبتدأ موصوفا بما بعده.

ويدعم رأي ابن الطراوة ما ذهب إليه الأخفش في جواز نعت النكرة إذا اختصت بالوصف بالمعرفة. ([2]) فجعل" الأوليان" صفة " لآخران " في قوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾. (المائدة، الآية107). كما ذهب بعض الكوفيين إلى جواز نعت النكرة بالمعرفة، إذا كان لمدح أو ذم.([3])، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ ﴾. (الهمزة، الآيتان 1-2). فالاسم المعرفة " الذي" جاء وصفا للنكرة " هُمَزة ".

ونلاحظ وجوب تبعيّة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير إذا لم يقطع الوصف، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، بينما مذهب ابن الطراوة هو أجازة وصف المعرفة بالنكرة، على شرط أن يكون هذا الوصف خاصا بالموصوف ومتصلا به، ولا يوصف به غيره.

6 - وصل الضمير بالفعل الناسخ :

اختيار الضمير بين المنفصل والمتصل في التركيب قضية خلافية بين علماء النحو، ومسألة الترجيح في استعمال الضمير المنفصل أوالمتصل ذهب فيها العلماء مذاهب شتى، يؤيد كل مذهب منهاالسماع والقياس، ولما كان الغرض من وضع المضمر الاختصار، وكان المتصل أخصر لم يجز بعض العلماء استعمال المنفصل مع تأتّي المتصل وإمكانه إلا في الضرورة، هذا ماجعل ابن مالك يحصر المواضع

1 - ينظر أبو الحسين ابن الطرواه وأثره في النحو، ص87.

2 - ينظر رأي الاخفش في المسألة، في (الأشموني) ج2، ص318، والمساعد ج2، ص402، وشرح الألفية، الحسين بن قاسم المرادي، ج1، ص559.

3 - ينظر رأي الكوفيين في المسألة، الارتشاف، ج4، ص1908، والمساعد، ج2، ص402.

التي يجب فيها الانفصال لعدم تأتّي الاتصال في اثني عشر موضعا. ([1]) في حين أن بقية المواضع هي على جواز الأمرين.

بقي الترجيح في الاختيار محل خلاف بين علماء النحو، والذي يعيننا هنا هو وصل الضمير بالفعل الناسخ (باب كان وأخواتها وظن وأخواتها)، وهي من المسائل التي خالف فيها ابن الطراوة سيبويه، وسنقف عند مذهبهما في ذلك واختيارات كل واحد منهما وترجيحه في المسألة.

- **رأي سيبويه :**

ذكر سيبويه وصل الضمير بالناسخ في كتابه في موضعين، دون أن يقف في الموضع الأول على إبداء رأيه في المسألة من حيث كثرة استعماله من قلته، فنجده يقول في باب (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول): " وتقول: كنّاهم، كما تقول ضربناهم، وتقول: إذ لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم ". ([2])

ويستشهد بقول أبي الأسود الدؤلي : ([3])

فإن لا يَكنها أو تَكُنه فإنَّه أخوها غذّتْه أمُّه بِلبَانِهَا.

أما في الموضع الثاني فنجد سيبويه يحكم على وصل الضمير بـ(كان) بأنه قليل ويرجح فصله باستعمال(إيا)، كقوله في باب" استعمالهم (إيا) إذا لم تقع موقع الحروف التي ذكرنا " : " ومثل ذلك كان إياه لأنّ (كانه) قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا، لا تقل كاني وليسني ولا كانك فصارت إيّا هاهنا بمنزلتها " . ([4])

وفي القول يشير سيبويه إلى أن وصل الضمير بـ(كان) قليل، وأن الأرجح فصله.

---

1 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص96.

2 - الكتاب، ج1، ص64.

3 - البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي في الكتاب،ج1، ص46، وشرح الأشموني، ج1، ص95، والارتشاف، ج2، ص940، وقبله :

دع الخمر تشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزيا بمكانها

4 - الكتاب،ج2، ص358.

وفي حديثه عن ترجيح الضمير المنفصل على المتصل مع كان وأخواتها يقول : " تقول : أتوني ليس إيّاك ولا يكون إياه، لأنك لا تقدر على الكاف والهاء، هاهنا فصارت (إيّا) بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع " . ([1])

ثم يستشهد بقول عمر بن أبي ربيعة : ([2])

ليت هذا الليل شهـــــر لا نرى فيه عريبــا

ليس إيايّ وإيـــــــــا ك ولا نخشى رقيبا

" قال الأعلم: الشاهد في إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا ولوقوعه موقع خبرها والخبر منفصل من المخبر عنه، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه. واتصاله بليس جائز، لأنها فعل وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح " . ([3])

ويرى السيرفي في شرحه للكتاب أن اختيار سيبويه ومن تبعه للضمير المنفصل إنما لثلاث علل : ...

- **الأولى** : أن (كان وأخواتها) أفعال دخلت على مبتدأ وخبر، فأما الاسم المخبر عنه، فإن ضميره يتصل، لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال والأسمية له لازمة، ويصير مع الفعل كشيء واحد عكس الخبر الذي قد يكون فعلا، وجملة وظرفا غير متمكن، ولا تكون إلا منفصلة عن الفعل، فعومل الخبر الذي يمكن إضماره معاملة ما لا يضمر من الأخبار في الخروج عن الفعل. فسيبويه ومن ذهب مذهبه اعتبر أن الأصل في الخبر الانفصال، وعليه فانفصال الضمير في هذه الحالة أرجح.

- **والثانية** : أنّ الاسم والخبر كل واحد منهما منفصل عن الآخر غير مختلط به، ووصل ضمير الخبر يجيز إضمار الاسم أيضا، فنقول: (كنتك) ، و(إنّ زيدا كانه) ، فيختلط الخبر والاسم.

---

1 - السابق.

2 - السابق، وخزانة الأدب، ج5، ص322، عريبا يعني معربا أي مخبرا، وفي الديوان: غريبا وليس إلاّي وإياها. ينظر ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص 79.

3 - خزانة الأدب، ج5، ص322.

- **الثالثة** : أنّ الفاعل والمفعول في هذه الأفعال (الاسم والخبر) بمنزلة الشيء الواحد، قد يكون أحدهما هو الآخر أو مشبّها به مجعولا بمنزلته، فإذا وصلت الخبر بضمير الاسم كقولنا: (كنتك) ، ففعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلا ، بل يتعدى منفصلا، فلا تقول (ضررتني) وتقول إياي ضررت. ([1])

هذا مذهب سيبويه في ترجيحه لاستعمال الضمير المنفصل، مع كان وأخواتها، ومع جواز استعمال الضمير المتصل، وقد تبعه الكثير من النحاة، كأبي حيان في الارتشاف، وابن هشام في أوضح المسالك، والسيوطي في الهمع . ([2])

ومن شواهدهم قول عمر بن أبي ربيعة : ([3])

لَئن كان إياهُ لقد حالَ بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغيرُ.

- **رأي ابن الطراوة :**

لم نقف على قول صريح لابن الطراوة في هذه المسألة، ولكن وجدنا آراءه في بعض كتب معاصريه، أو من جاء بعده، كابن الضائع، وأبي حيان، يقول ابن الضائع: " وزعم ابن الطراوة أنّ الأجود الوصل، وهذا تكذيب لسيبويه، واحتجّ بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: (كن أبا خيثمة فكانه) " . ([4])

ويظهر جليّا أن اختيار ابن الطراوة لترجيح (الاتصال) نابع من أن الاتصال هو الأصل لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء، ولهذا كانت حروفه أقل مما يبنى عليه الاسم، والمتصل أشد تأدية لهذا الغرض، إضافة إلى أنه لايُعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل، وهو شرط سيبويه نفسه أنه " إذا أمكن المتصل لم يجز المنفصل" ([5])، ولم يتعذر الاتصال في قولنا: " كنته فلِم نعدل إلى "(كنت إيّاه)" ؟

---

1 - ينظر شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرفي، ج3، ص118.

2 - الارتشاف ، ج2، ص 939، وأوضح المسالك، ج1، ص100، والهمع، ج1، ص213.

3 - ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص 124، والبيت من الطويل، وهو بيت من قصيدة جيدة، أولها:

أَمِن آلِ نُعمٍ أَنتَ غادٍ فَمُبكِرُ غَداةَ غَدٍ أَم رائِحٌ فَمُهَجِّرُ

4 - أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص95، نقلا عن شرح الجمل لابن الضائع، ج1، ص34. وبحثت عن الأصل فلم أجده، والحديث سبق تخريجه ص 78.

5 - شرح السيرفي، ج3، ص117.

ومن ورود المتصل حديث النبي(ﷺ) في ابن صياد: إن يكنه فلن تسلط عليه.([1]) وكذلك الحديث السابق الذي أورده ابن الضائع " كن أبا خيثمة فكانه". والشاهد في الحديثين وصل الضمير(الهاء)، وهو خبر الناسخ (كان).

ومن الشواهد من كلام العرب قول أبي الأسود الدؤلي :

فإن لا يَكُنها أو تَكُنْهُ فإنّهُ أخُوها غذّته أمُّها بلِبَانِهاَ ([2])

فوصَل أبو الأسود اسم كان، وهو الضمير(الهاء) في صدر البيت، في موضعين متتالين، وما ذلك إلا دليل على شيوعه عند العرب، كيف لا، ونحن نتكلم عن أبي الأسود، وهو يجعلنا نقف عند قول سيبويه السابق أنّ (كانه قليلة)، وبالتالي فوصل الضمير بالناسخ ليس شاذّا عند العرب، بل استعملوه في كلامهم، ومذهب ابن الطراوة في الوصل مذهب قوي، ينطلق مما ذكرنا سابقا " إن أمكن المتصل فلا يجوز المنفصل " .

ومما يؤيّد قول ابن الطراوة في ترجيح الوصل وشيوعه وكثرته، قولُ الشاعر: ([3])

بلَغْتَ صنعَ امرئٍ إخَالَكَه إذ لم تزلْ لاكتسابِ الحمدِ مُبتدرَا

والشاهد فيه أنه أتى بالضمير المتصل في قوله " إخالكه "، ولم يقل " أخالك إياه" وذلك لمشابهة " خلتنيه " و" ظننتكه " بسألتنيه وأعطيتكه .

والظاهر أن مذهب ابن الطراوة في اختيار الوصل للضمير في هذا الباب قد

---

1 – وتتمة الحديث (وإلا يكنه فلا خير لك في قتله)، وكان النبي(ﷺ) قد وصف الدجال لأصحابه، ثم جاءت فتنة ابن صياد، ورآه النبي وأصحابه، فظهر لعمر ابن الخطاب أنه يشبه الدجال، فهمّ بأن يقتله، فقال له النبي هذا الكلام، يريد إن كان هو الدجال فإن الذي سيقتله هو المسيح عيسى (عليه السلام)، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله. الحديث أخرجه البخاري في الجنائز، باب 78 ، إذا أسلم الصبي فمات، رقم1289 ، مسلم الفتن، باب ذكر ابن صياد، رقم 2930.

2 – البيت من الطويل وقبله البيت :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا بمكانها.

3 – البيت من البسيط ، ولا نسبة له، كما أنه من شواهد أوضح المسالك، ج1، ص100، وحاشية الصبان، ج1، ص172، وشرح الأشموني، ج1، ص53.

سبقه إليه الرماني.([1]) وهذا ما يشير إليه ابن هشام وغيره، يقول ابن هشام: " وإن كان فعلا ناسخا نحو: " خلتنيه "، فالأرجح عند الجمهور الفصل، وعند الناظم، والرماني، وابن الطراوة الوصل". ([2])، كما يشير إلى ذلك خالد ابن عبد الله الأزهري (ت 905هـ) في شرح التصريح فيقول: " الأرجح عند الجمهور الفصل، وعند الناظم (ابن مالك) والرماني وابن الطراوة الوصل ". ([3])

وتبع ابنُ مالك في ألفيته ابنَ الطراوة في اختيار اتصال الضمير في هذا الباب، يقول ابن مالك: ([4])

وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذا خلتنيه واتصـــــــــــالا أختار، غيري اختار الانفصال .

في قوله: " كنته الخلف انتمى" أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا، فانه يجوز اتصاله وانفصاله، وكذلك " خلتنيه " واختيار ابن مالك هو الاتصال، يقول الأشموني في شرحه : " وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة ". ([5])

بقي أن نشير إلى أن ابن مالك، إن كان قد خالف سيبويه في اختيار الاتصال في باب" كان" ، إلا أنه وافقه على اختيار الانفصال في باب" خلتنيه" . يقول في شرح التسهيل: " وإن كان الضمير كهاء" خلتكه " في كونه ثاني مفعول لأحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى،لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء" كنته" فإنه خبر مبتدأ في الأصل ولكنه شبيه بهاء " ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع، كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، فكان

---

1 – الرماني (326هـ 384هـ)، هو أبو الحسن علي بن عيسى، أخذ عن ابن السراج والزجاج وابن دريد إلى أن صار إماما في العربية، كان يمزج النحو بالمنطق، قال عنه الفارسي: " إن كان النحو ما يقول الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء" . له كتب منها: شرح كتاب سيبويه، كتاب الحدود، كتاب معاني الحروف. ينظر البلغة، ص159، وإنباه الرواة، ج2. ،294.

2 – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص100.

3 – التصريح على التوضيح، ج1، ص112.

4 – بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص101.

5 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص52 – 53.

مقتضى هذا ألا ينفصل، كما لا ينفصل هاء" ضربته" إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحا لا راجحا ". ([1])

وبعد عرضنا لمذهب سيبويه وأتباعه، وهم كثيرون في مسألة فصل الضمير عن الناسخ، وكنا قد رأينا أن لمذهبهم وجها من القياس، ذكرناه في توجيه اختيارهم الانفصال، فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سببا في تجويزه، بل وترجيحه، وبُني حكمهم على أن الوصل قليل، وهو جائز.

ولما عرضنا مذهب ابن الطراوة ومن تبعه في اختيار الوصل، وقلنا إن ابن الطراوة مسبوق في مذهبه هذا، وأن مذهبه تدعمه شواهد عديدة من أحاديث شريفة، ومن كلام العرب وأشعارهم تدحض مقولة أن الوصل قليل، نجد أنفسنا في حقيقة الأمر أمام أصلين بارزين، بنى كل فريق على أحدهما في اختياره وترجيحه، أما أولهما فهو أن الأصل الأول في الخبر الفصل، فعومل الخبر الذي يمكن إضماره معاملة ما لا يضمر في الخروج عن الفعل، وعليه كان الفصل بعد الناسخ راجحا. وأما الأصل الثاني فهو أن الأصل في الضمير الاتصال، وأنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر، وإذا أمكن المتصل فلا يجوز المنفصل، وبالتالي يرجح الاتصال على مذهب ابن الطراوة، وهو الأصل.

والوجه الذي نراه في المسألة هو الفصل في باب (ظن) والوصل في باب (كان) وهو ما أشار إلية ابن مالك " ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب (ظن) واتصال باب (كان) أكثر من خلافهما ". ([2])

7- التمييز يكون معرفة :

التمييز من باب المنصوبات، وهو من أوسع الأبواب جدلا بين النحاة، وقد اختلف النحاة كثيرا في بعض أحكام التمييز، وكثرت تأويلاتهم وتخريجاتهم وتقديراتهم في هذا الصدد، ومن بين هذه المسائل الخلافية مسألة تعريف التمييز، **أي أيجوز أن يكون معرفة ؟**

---

1 - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص154.

2 - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص213.

وقضية تعريف التمييز هي من القضايا الخلافية بين البصريين والكوفيين، فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة.

وسنحاول تسليط الضوء على هذه المسألة في مذهب سيبويه وابن الطراوة...،

- **ولِم اختار ابن الطراوة مذهب الكوفيين في أجازة تعريف التمييز خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ؟**
- **وكيف تأوّل سيبويه ماورد من التمييز معرفة في القرآن الكريم وكلام العرب؟**
- **رأي سيبويه :**

يذهب سيبويه إلى أن التمييز لا يأتي إلا نكرة، وتبعه جمهور البصريين في ذلك، فيقول سيبويه أثناء حديثه على العامل في التمييز (المفعول فيه عنده) نحو امتلأت وتفقأت ونحوهما: " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحما، ولا تقول امتلأته ولا تفقأته ولا يعمل في غيره من المعارف". ([1]) وإنما لم يجز أن تقول تفقأته، لأن الضمير معرفة، وقد قدمنا أنه لايعمل في الضمائر ولا غيرها من المعارف، وهي ما فيه الألف واللام أو كان مضافا إلى معرفة . ([2]) فالأفعال التي أعملت في التمييز لم تقو قوة غيرها من الأفعال التي تعدت إلى مفعول. قولنا: " ضربت زيدا "، فضربت ونحوه يتعدى إلى المعارف والنكرات بينما في باب التمييز فهذه الأفعال لا تعمل إلا في النكرة، كما أن مفعولاتها لا تقدم عليها، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

وأما ما ورد من تعريف للتمييز" تأوله البصريون على زيادة (ال) والحكم بانفصال الإضافة واعتقاد التنكير" . ([3])

ففي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ..﴾.(البقرة 130)، كأنه قال : سفه في نفسه (فتنصبه على نزع الخافض)، أو سفّه نفسه أي (ضيّع وأهلك وجهل) قال به

---

1 - الكتاب، ج1، ص 205 - 204

2 - ينظر شرح السيرفي، ج2، ص78، ومابعدها.

3 - الارتشاف، ج4، ص 1633.

الزجاج: " والقول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضع جهل، فالمعنى – والله أعلم – : إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر فى نفسه " . ([1])

فيحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي، كما حملت الصفة على اسم الفاعل:

رأيتُك لما عرفتَ جلاَدنا رضيتَ وطبتَ النفسَ يا قيس عن عمرو. ([2])

فهو مؤول على الضرورة الشعرية عند البصريين " فالشاعر أدخل الألف واللام في هذا الباب وهو يريد طرحها، أراد وطبت نفسا، غير أنه أدخل عليها الألف واللام لما علم أنه يريد نفسا بعينها وهي نفس المخاطب". ([3])

وإلى مثل هذا ذهب ابن مالك في ألفيته حين يقول :

ولاضطرار كبنات الأَوْبَرِ كذا وطبتَ النفسَ يا قيس السري. ([4])

إشارة إلى البيت السابق، وبيت آخر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَ عَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ ٱلأَوْبَرِ. ([5])

والشاهد في البيتين السابقين زيادة (ال) الداخلة على (بنات أوبر) وهو علم لضرب من الكمإ، وكذا (نفسا) في البيت الأول وهي تمييز." وهي لا تدخل عليهما لأن (بنات أوبر) علم لضرب من الكمأة، والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين، فلا يقبلان التعريف فـ (ال) الداخلة عليهما زائدة للضرورة ". ([6])

وقد تأول سيبويه وجمهور البصريين ماجاء من التمييز على صورة التعريف سواء التعريف ب (ال)، أو بالاضافة، فهو على تأويل زيادة الألف واللام ضرورة ، أو

---

1 – ينظر أبوإسحاق الزجاج (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988، ج1، ص 211.

2 – البيت من الطويل ينسب لرشيد بن شهاب اليشكري، الدرر، ج1، ص249، وشرح التصريح، ج1، ص151، وأوضح المسالك، ج1، ص185، وشرح الأشموني، ج1، ص 85، وشرح ابن عقيل، ج1، ص171.

3 – شرح السيرفي، ج2، ص79.

4 – التصريح على التوضيح، ج1، ص185.

5 – وجاء في شرح ابن عقيل: أكمؤ: الكمأة جمع ومفرده كمْء، فيكون المفرد خاليا من التاء وهي في جمعه، على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة، وعساقلا جمع عسقول، وبنات الأوبر كمأة صغار. والبيت مجهول قائله، شرح ابن عقيل، ج1، ص170، والتصريح، ج1، ص184، وحاشية الصبان، ج1، ص265.

6 – التصريح على التوضيح، ج1، ص185.

النصب على التشبيه بالمفعول به، أو إسقاط حرف الجر، فيؤول ناصبه بمتعدٍّ، وقد سار على مذهبهم أبو حيان في البحر المحيط، والسلسيلي في شفاء العليل، وابن عقيل في شرح التسهيل. ([1])

- **رأي ابن الطراوة :**

أجاز ابن الطراوة تعريف التمييز على مذهب الكوفيين ([2]) هذا الجواز سجله أبو حيان في (الارتشاف)، بقوله: " ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز (التمييز) أن يكون معرفة ". ([3]) استنادا إلى ما جاء في الآيتين : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾. (القصص 58)، و﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾. (البقرة، الآية 130).

وأما من كلام العرب قول الشاعر: ([4])

علامَ ملئت الرعبَ والحربُ لم تقد لَظَاها ولم تستعمل البيض والسمر.

والبيت السابق: " طبت النفس يا قيس عن عمرو". ومن العرب من يقول: قبضت الأحد عشر الدرهم. ([5])

ويقول ابن عصفور في شرح الجمل: " وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين إنه يكون معرفة، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

له داع بمكة مشـــــمعل وآخـر فوق رابية ينادي

إلى ردح من الشيزي ملاء لباب البر يلبك بالشهاد .

---

1 - ينظر رأي أبي حيان في البحر المحيط ، تح. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413- 1993ج1، ص322، ورأي السلسيلي، في شفاء العليل، ج2، ص559، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص65.

2 - ينظر رأي ابن الطراوة في الهمع، ج2، ص269، وجمع الجوامع، ص166، والارتشاف،ج4، ص1633، شفاءالعليل، ج2، ص559، والتصريح، ج1، ص616، والمساعد،ج2، ص66، وشرح ابن عقيل، ج2، ص281.

3 - الارتشاف، ج4، ص1633.

4 - من الطويل بلا نسبه في شفاء العليل، ج2، ص558، والهمع، ج2، ص269، والمساعد، ج2، ص65،

5 - المساعد، ج2، ص65.

فـ(لباب) تمييز وهو مضاف إلى المعرفة، قال ولغة العرب مشهورة : ما فعلت الخمسة عشر درهم، والعشرون الدرهم، وهذا الذي استدل به فاسد، أما قوله: (إن لباب البر) تمييز، فباطل، لأنه يحتمل أن يكون مفعولا بعد إسقاط حرف الجر. وأما قوله: إنّ للعرب لغة مشهورة : ما فعلت العشرون الدرهم، فباطل لأنّ هذا إنما حكاه أبو زيد الأنصاري، ولم يقل إنها لغة للعرب، وممكن أن يقال: إن الألف واللام فيها زائدة ". ([1])

فما يراه البصريون لاحجة فيه وهومؤول، يتمسك به ابن الطراوة على أنه شاهد على جواز تعريف التمييز، ولا ضعف في ذلك لورود السماع فيه، وهو ليس بشاذ حتى يحفظ ولا يقاس عليه، وأما تأويلات البصريين، ومن ذهب مذهب سيبويه ففيه تكلّف، فهم يقدرون تنكير المعرفة، ويذهبون في ذلك مذاهب شتى في تأويلاتهم، فمنهم من يقدر زيادة الألف واللام ضرورة في البيتين السابقين، ومنهم من ينوي بالاضافة الانفصال ويحكم بتنكير المضاف قياسا له على قول سيبويه: " (كل شاة وسخلتها بدرهم) ، وإنما يريد كل شاة وسخلة لها بدرهم ". ([2])

وهو قياس نراه بعيدا، ففي قولنا: سفه نفسه، وغبن زيد رأيه، ووجع بطنه ، لا يتخرج على أنها إضافة يراد بها الانفصال، لأن الضمير في القول السابق يعود على معرفة، وليس من مواضع انفصال الإضافة، فهي إضافة محضة لايسوغ قياسها على قول سيبويه السابق (كل شاة وسخلتها بدرهم)، لأن الضمير في هذه عائد على نكرة (شاة)، فيرُى فيه التنكير.

كما أن تأويلهم لنصب المعرفة تشبيها بالمفعول، لا على التمييز مردود، بحكم " أن النصب على التشبيه بالمفعول شاذ في الأفعال مطرد في الصفات ". ([3])

ونجد أبا حيان قد دحض أغلب هذه التأويلات، رغم كونه على مذهب سيبويه وجمهور البصريين في أن التمييز لا يكون إلا نكرة، جاء ذلك في تفسيره (البحر

---

1 – شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي (الشرح الكبير)، تح. صاحب أبو جناح، 1402 – 1982، العراق، ج2، ص281.

2 – الكتاب، ج2، ص82، (باب ماغلبت فيه المعرفة النكرة).

3 – شفاء العليل، ج2، ص558.

المحيط) إذ يقف على تفسير قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾. (البقرة، الآية 130).

على أنّ نفسه مفعول به للفعل (سفه) على اعتبار أنه فعل متعدٍ بنفسه، فيقول : " وأما كونه مشبها بالمفعول، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل... وأما إسقاط حرف الجر وأصله من (سفه في نفسه) فلا ينقاس، وأما كونه توكيد وخلاف مؤكده، ففيه خلاف، وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز، أعني أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد، وأما التضمين فلا ينقاس.. " . ([1])

والذي نذهب إليه من خلال ما أوردناه من مذاهب في مسألة تعريف التمييز، أنّ الأصل في التمييز التنكير، وهو يشترك مع الحال في نفس العلة، وهو أن المقصود رفع الإبهام " وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل لو عرِّف، وقع التعريف ضائعا ". ([2])

ويجوز أن يعرض للتمييز شيء من التعريف، كدخول الألف واللام، والاضافة إلى معرفة، ولكن هذا لا يخرج النكرة إلى المعرفة، بل يُؤول على الضرورة، أو تشبيه له بالمفعول به المنصوب على نزع الخافض، أو بتعدية الفعل في نفسه، أو تضمينه معنى الفعل المتعدي، وهذا المذهب حفاظا على العلة من وراء إيراد التمييز نكرة ، وهي إزالة الإبهام، وهي الأصل.

8 – (ربّ) اسم وليست حرفا :

فيها أربع لغات : رُبّ، ورُبَ، ورَبَّ، ورَبَ، بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وقيل إنّ فيها ثماني لغات. ([3])

تأتي غالبا جوابا لكلام، إما ظاهرا أو مقدرا، وهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماضي منفي. واختلف النحاة في (ربّ) أهي اسم أم حرف، فذهب البصريون إلى أنها حرف جر، بينما ذهب الكوفيون والأخفش ووافقهم ابن الطراوة على أنها اسم ، كما

---

1 – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص565.

2 – رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996، ج2، ص 72.

3 – نفسه، ج 4، ص287.

اختلف النحويون في معنى (ربّ) على أقوال: الأول أنها للتقليل، والثاني أنها للتكثير، والثالث أنها تكون للتقليل والتكثير. ([1]) وقد خالف ابن الطراوة سيبويه في أنّ (ربّ) اسم، وليست حرفا، وبذلك يكون قد وافق الكوفيين والأخفشَ في هذه المسألة.

- **رأي سيبويه :**

يرى (ربّ) حرفا، وليست باسم، يقول في باب (كم): " ولا يجوز في (ربّ) ذلك، لأن (كم) اسم و(ربّ) غير اسم، فلا يجوز أن تقول: ربّ رجل لك " . ([2]) ويفرق بين (كم) التي هي اسم بمعنى (ربّ)، وبين (ربّ) التي هي حرف، ودليله على اسمية (كم) وحرفية (ربّ) أنّ (كم) تحتاج إلى خبر كخبر المبتدأ، كقولك: كم غلاما لك ذاهب، وكم منهم شاهد، فذاهب وشاهد خبران لـ(كم) وكذلك : كم مأخوذ بك، وتأويله كم رجلا مأخوذ بك، ولا يجوز في (ربّ) ذلك ، فلا تقول: ربّ مأخوذ بك، ولا تقول أيضا : رب رجل قائم. ([3])

ويحتج البصريون على أن (ربّ) ليست باسم ، بل هي حرف، كونها لا تقبل علامات الأسماء، كدخول حرف الجر، وأنها قد جاءت بمعنى في غيرها ، كالحرف وهو تقليل ما دخلت عليه، على مذهب أن (ربّ) للتقليل، وأنها لا يجوز الإخبار عنها مثل (كم).

- **رأي ابن الطراوة :**

أخذ بمذهب الكوفيين في أن (ربّ) اسم حملاً لها على (كم) ([4])، كما أنها ليست بحرف، لأنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء:

- **أولها /** أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، بل تتعدى بها الأفعال إلى الأسماء، فهي تقع متوسطة بينها.

---

1 - ينظر في هذه المذاهب، الجنى الداني، ج4، ص439 وما بعدها، وارتشاف الضرب، ج4، ص 1737، وشرح الجمل لابن عصفور،ج1، ص500، والهمع، ج2، ص347.

2 - الكتاب، ج2، ص170.

3 - ينظر شرح السيرفي، ج2، ص494.

4 - ينظر رأي ابن الطراوة، الارتشاف، ج4، ص1737، والهمع، ج2، ص346، والأمالي، ص،71 - 72، والبسيط، لابن أبي الربيع، ص860، والجنى الداني، ص439.

- **ثانيها /** أنّها لا تعمل إلا في النكرة، عكس حروف الجر التي تعمل في النكرة والمعرفة.

- **ثالثها** / أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في النكرة الموصوفة وغير الموصوفة.

- **ورابعها**/ أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، على خلاف غيرها من الحروف.

وهناك دليل آخر على مخالفتها للحرفية، وهو دخول الحذف والتخفيف عليها، ومثاله من قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾.(الحجر، الآية2). فقد قرئ بتخفيف الباء (رُبَ) كما قرئ بتشديدها (ربَّ). ([1])

وكان لمذهب ابن الطراوة في اسمية (ربّ) أثر في إعرابها، فهذا تلميذه السهيلي ينقل عن شيخه في إعراب قوله (ﷺ): " ربّ كاسية ". ([2]) أن الرفع " جار عندهم على إضمار المبتدأ، والجملة في موضع النعت إذ لا بدّ من نعت في هذا الباب، والفعل محذوف، وأنشدوا:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يَكُن عارٌ عليك وربّ قتلٍ عار. ([3])

أي هو عار، وعلى هذا يكون الرفع في عارية، أي هي عارية، والفعل الذي تتعلق به (ربّ) محذوف كما تقدم، وأجاز الكسائي أن تكون (ربّ) اسما مبتدأ، والمرفوع خبرها، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائي، ومنذ سمعت هنا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه ". ([4])

وفي المقتضب أن (عار) مرفوع على إضمار (هو)، أي" ربّ قتل هو عار"،

---

1 - ينظر أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، ص320.

2 - أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، ج1، ص39. عن أم سلمة قالت: " استيقظ النبي (ﷺ) ذات ليلة فقال: سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح من الخزائن، أيقظوا صويحبات الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة " .

3 - البيت من شواهد المقتضب،ج3، ص66. والمغني، ج1، ص179. والتصريح، ج2، ص115.

4 - أمالي السهيلي، ص71.

والجملة هو عار نعت، وأكثرهم ينشد البيت السابق (بعض قتل عار)، ولا شاهد فيه على هذا الوجه. ([1])

وزعم العكبري أنّ (ربّ) لا يخبر عنها، فقال: " أما الإخبار عن (ربّ) فغير مستقيم، لأن (ربّ) ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبة الخبر إليها، ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور بـ(ربّ) في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، و(ربّ) متحدة المعنى. ([2])

وإلى مثل هذا ذهب ابن هشام في (المغني)، أنّ (رب) حرف جر، خلافا للكوفيين في دعوى اسميته،" وقولهم إنه أخبر عنه في (البيت السابق) ممنوع بل إن (عار) خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، إذ هو في موضع مبتدأ ". ([3])

ومما ردّ به البصريون، ومن ذهب مذهبهم، أنه لو كانت (ربّ) اسما لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وهي علامات الاسم، وهي منتفية عن (ربّ) صالحة مع (كم)، ولذلك لا تحمل على (كم)، كما أن صدارة (ربّ) للكلام لا يجعل منها اسما، وسبب ذلك أن (ربّ) للتقليل، والتقليل يجري مجرى النفي، فعوملت معاملة ما يجعل له الصدر لذلك. ([4])

وترى السهيلي يدافع عن رأي شيخه ابن الطراوة كون (ربّ) اسما، وليست بحرف، فيرد حجة البصريين على أن (ربّ) لا يدخل عليها حرف الجر، كما يدخل على (كم) وغيرها من الأسماء، فنقول: (بكم رجل مررت)، وأنّ المانع من ذلك ما تضمنته من معنى (قلّ) أو(أقلّ). تقول العرب: (قلّ رجل يقول ذلك)، كما تقول: (ما يقول ذلك إلا زيد)، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام، فامتنعت أن تدخل على (ربّ)، لأن معناها من معنى (قلّ). ([5])

---

1 – المقتضب، ج3، ص66.

2 – ينظر أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1416– 1995، ج1، ص364.

3 – ينظر رأي ابن هشام، المغني، ج1، ص79 وما بعدها.

4 – ينظر شرح الجمل لابن عصفور، ص507.

5 – ينظر أمالي السهيلي، ص72.

والمتأمل في أحكام (ربّ) وخصائصها يجدها تخالف بقية الحروف مخالفة كبيرة، وإن كانت تُحمل على (كم) في كثير من خصائصها، فإن ذلك لا يجعلها اسما، ولا يخبر عنها، ولأنها لا تحمل معنى في ذاتها، بل لمعنى في غيرها كبقية الحروف، وأخيرا فإن رأينا في (ربّ) يميل إلى ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين على أنها حرف جر للتقليل، والله الموفّق.

المبحث الثاني
مسائل صرفية خالف فيها ابن الطراوة سيبويه

1- لفظ (سحر): ([1])

ويشترط لمنعه من الصرف أن يستعمل ظرف زمان، ويراد به (سحر) يوم بعينه، وتجرده من "ال" والإضافة نحو: موعدنا يو الخميس سحر. وقد اختلف النحاة في علة منعه من الصرف على مذاهب أشهرها أنه ممنوع من الصرف لشبه العلمية والعدل، فعدل عن التعريف " بال" وهو الأصل إلى تعريف مشبها لتعريف العلمية، وهذا ما يقصد بشبه العلمية، فأصبح معرفا دون ذكر معرف له (الألف واللام والإضافة)، وهو مذهب سيبويه.

- رأي سيبويه :

يقول سيبويه : " ... كما تركوا صرف (سحر) ظرفا، لأنه إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام، أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولا عنهم، كما عدلت (آخر) عندهم فتركوا صرفه " . ([2])

واستحسن السهيلي مذهب سيبويه هذا في علة منع " سحر" من الصرف، وعاد إليه، بعد أن كان قد خالفه. واعتنق رأي سيبويه هذا كثير من النحاة، كابن مالك، وابن عصفور، وغيرهما. ([3])

---

1 - يقصد به الثلث الأخير من الليل.

2 - الكتاب، ج3، ص 283 - 284.

3 - ينظر ارتشاف الضرب، ج2، ص869، والتسهيل، ص219، وشفاء العليل،ج3، ص 898، وشرح الكافية الشافية، ج2، ص 1479.

- **رأي ابن الطراوة :**

ذهب ابن الطراوة إلى أن (سحر) مبنية، وينقل لنا السيوطي رأيه هذا فيقول: " وقيل : إنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، كما أنّ (أمس) بُني على الكسر لذلك، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي ([1])، وابن الطراوة، ونصره أبو حيان، فقال: " الفرق بين سحر وأمس يعسر.." . ([2])

ومذهب ابن الطراوة وصدر الأفاضل ينطلق من أن ما ذكره الجمهور من أنه عُدل عن الألف واللام في (سحر) فيه إشكال، لأن ذلك يعني أنها تضمنت تعريفها معنويا، أي أنها تحمل معنى ما فيه الألف واللام، وهي في نفس الوقت علما، والمعروف أنه لا يجتمع تعريف الألف واللام مع تعريف العلمية، وعليه فابن الطراوة ومن تبعه يذهبون إلى أن (سحر) مبنية على الفتح مثلما بُنيت أمس على الكسر، وعلة بنائه عند ابن الطراوة اضطرابه وكونه لا يقع في كل موضع على صورة واحدة، وأيدهم في ذلك أبوحيان. وقد رد ابن مالك مذهبهم هذا من عدة وجوه: ([3])

- **الوجه الأول:** أنه لو كان (سحر) مبنيا لكان غير الفتحة أولى، لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يُتوهم الإعراب، كما أُجتنبت في (قبل وبعد)، والمنادى المبني.

- **الوجه الثاني:** أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا .. ([4])

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا.

---

1 - هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي، أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل، كان معتزليا، يقال هو خليفة الزمخشري أخذ عنه، توفي 610 هـ، ينظر رأيه في شرح الرضي على الكافية، ج1، ص117، وشرح الكافية الشافية، ج2، ص1479 .

2 - السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص92.

3 - ينظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح. عبد المنعم أحمد هريري، دار المامون، مكة المكرمة، السعودية، د. ت، د. ط، ج2، ص 1479.

4 - صدر بيت من الطويل قاله النابغة الذبياني (ديوانه، ص122) وعجزه ،

وقلت : ألماّ أصْحُ والشيبُ وازِعُ ؟

وكذلك لو كان معربا لكانت علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء، وأنّ عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف.

ويردّ السيوطي على ابن مالك بقوله: " وهذا الرد ليس بشيء، لأن سحر تدخله الحركات كلها إذا لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين، وقد انتفى هذا ففُتح تخفيفا لحركة ما قبله للمناسبة ". ([1])

وعليه، ومن خلال ما سبق، فإنّ الذي نكاد نجزم به هو أن (سحر) الملازم للظرفية، والذي يراد به وقتا بعينه غير مصروف، لأن العرب منعته الصرف، وأنّ علة منعه الصرف ليس العدل، كما ذهب بعض النحاة، وإنما العلة في ذلك شبه العلمية، " فضحى وضحوة وعشاء وعشية وأخواتها مما هو لوقت لعينه قد صرفتها العرب، مع أنها معارف لكونها لوقت بعينه كـ (سحر، وغدوة ، وبكرة)، ومع أنها موضوعة في التعريف غير وضعها إذ كان حقها أن تعرّف بالألف واللام، كما في نظائرها " . ([2])

وهذا دليل بطلان علة العدل في منع (سحر) من الصرف، وأما البناء على مذهب ابن الطراوة، فنراه بعيدا عن الأصل، والأقرب هو الأسهل، وهو مذهب الجمهور.

2 – النّسب إلى فعولة :

– رأي سيبويه :

مذهب سيبويه في النسب إلى فعولة حذف الواو والتاء، وفتح العين، سواء كانت اللام صحيحة كحمولة حملي، وركوبة ركبي، أو معتلة كعدوة عدوي. يقول سيبويه في (الكتاب) باب ماحذف الياء والواو فيه القياس: " وذلك قولك في ربيعة رَبعيّ، وفي حنيفة حنفي، وفي جذيمة جَذَمِيٌّ، وفي جهينة جُهنيٌّ، وفي قتيبة قُتَبيٌّ، وفي شنوءة شَنَئِيّ، وتقديرها شنوعة وشنعي، وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم

---

1 – همع الهوامع، ج1، ص92.

2 – الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة، ط1، 2007 ج5، ص667.

لزمه حذفُ هذه الحروف، إذا كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد " . ([1])

إن سيبويه قد وضع في كتابه الصيغ الثلاثة معا: فعيلة (كحنيفة)، وفُعيلة (كقتيبة)، وفعولة (شنوءة)، وطبق عليها القياس فحذف الواو والتاء وفتح العين، ولم يشترط أن تكون اللام صحيحة أو معتلة، فشنوءة (فعولة) هو كل ماسمع عند العرب (اللفظ الوحيد المسموع)، فقاس سيبويه عليه، فقال في شنوءة : شنئي (حذف الواو والتاء وفتح العين) ، وفي ركوبة ركَبي، وفي حلوبة حلَبي وعدوة عدَوي، فحكم (فعولة) عند سيبويه كحكم (فعيلة) لتساويهما فتسقط الواو، كما سقطت الياء، لأنه في (فعولة) من الثقل ما في (فعيلة)، أو لاستقباح ترك حرف مد معتل بعد حذف حرف صحيح (تاء التأنيث)، فحرف المد لا يحمل معنى، أما تاء التأنيث فحرف صحيح يحمل معنى. " وأما فعولة كـ (ركوبة، وحمولة)، فمذهب سيبويه حذف الواو فتقول: ركَبيٌّ، إذ قد سمع من كلامهم شنئي في شنوءة ". ([2])

وأضاف سيبويه: " إن أضفت إلى عدوة قلت: عدوي من أجل الهاء، كما قلت: في شنوءة شنئ " . ([3])

- **رأي ابن الطراوة :**

يخالف ابن الطراوة سيبويه في مذهب النسب إلى فعولة، يقول أبوحيان في الارتشاف: " أما مذهب ابن الطراوة أنك تحذف الواو، وتقر ما قبلها على ضمه، فتقول: ركُبي بضم الكاف" . ([4])

ولابن الطراوة رأي آخر، ألآ وهو حذف الواو واجب في (فعولة) فقط، ويبقي الضمة بحالها فيقول: شنُئي، وعدُوي. وقد خطّأ ابنُ الطراوة أبَا علي الفارسي في الإضافة إلى عدوة، " وقال في هذا الباب (وفي الإضافة إلى عدوة عدوي كما قلت

---

1 - الكتاب، ج3، ص339.

2 - ارتشاف الضرب، ج2، ص614.

3 - الكتاب، ج3، ص345.

4 - الارتشاف، ج2، ص614.

في شنوءة : شنئي هذا خطأ، لأن (عدوي) قياس وشنئي شذوذ، والقياس شنُئي بضم النون، كما نقول: سمُري، وأما عدوة فإن الحذف لازم الهاء لزم (فَعيلة)، و(فُعيلة) في نحو(جذيمة) و(أُميّة)، فإذا حذفت مدة(فعولة) بقي(عَدُوَة)، ثم تحذف الهاء فيبقى (عَدُو) اسم آخره واو قبلها ضمة، فلا بد من قلب الضمة كسرة، كما تفعل ذلك في (أدْل) و(أجْر) جمع (دلو) و(جِرْو)، فيصير بمنزلة (نفر)، ثم تفتح الكسرة فتقول: (عَدَي) كما فتحتها في (عدٍ)، فتنقلب الباء ألفا لانفتاح ما قبلها، فيصير عدا مثل (عصا)، فتقول: (عدوِيٌّ) كما تقول: (عصوِيٌّ) و(علوِيٌّ) بهذه المنزلة ". ([1])

هكذا هو، بينما نرى المبرد يقول في حلوب وحلوبة: حلوبي، وكذا في عدو وعدوة: عدوي، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث، لا في صحيح اللام، ولا في معتله، ولا يحذف الواو من أحدهما.

ولكن سيبويه يفرق بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب وعدو: حلوبي وعدوي، وفي حلوبة وعدوة : حلبي وعدوي، قياسا على فعِيل وفعِيلة، والذي غره شنؤة فإنهم قالو: فيها شنَئِي ولولا قياسا على نحو حنيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، فسيبويه يشبه فعولة مطلقا قياسا بفعيلة في شيئين، حذف اللين وفتح العين والمبرد يقصر ذلك على شنؤة فقط. ([2])

وهناك مذهب ثالث في النسبة إلى فعوله، وهو مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والنسب إليه على لفظه فنقول: ركوبي، فهم يحذفون التاء فقط ولا يحذفون الواو، وسبب حذف التاء عندهم أنها لا تلتقي مع ياء النسب، فيقولون: ركوبي، حلوبي، وعدوي، عكس سيبويه الذي يحذف التاء والواو ويفتح العين بشرط أن لا تكون العين معتلة ولا مصغفة، فحكم (فعولة) عنده حكم (فعيلة).

والأخفش والجرمي والمبرد يبقون الواو، لأنهم قالو: إن الواو تخالف الياء(الواو في فعولة تخالف الياء في فعيلة)، وهم يقولون (شنوئي) بحذف التاء فقط والإبقاء على باقي الصيغة، كما هي من الواو وضم ما قبلها.

---

1 – الإفصاح، ص113.

2 – انظر شرح الشافية للرضي، ج2، ص24، والمقتضب، ج3، ص140.

وبالعودة إلى ابن الطراوة نجده يحذف الواو وتاء التأنيث، ولكن يبقي ما قبل الواو (العين) على ضمه، فيقول: شنُئي. والملاحظ أن مذهب سيبويه أقوى وأقيس من جهة السماع، لأنه قد ورد عن العرب (شنَئي)، والذي يراه ابن الطراوة شذوذ، لأن العرب لم تتكلم بغيره، أما القياس فهو شنُئي.

3- تصغير " سرحان " - " فعلان" :

يكثر استعمال صيغة " فعلان" في كثير من أبواب النحو والصرف، ولها أحكام خاصة تبعا لما استعملته العرب في كلامها، ولذلك نجد النحاة وعلماء الصرف قد اختلفوا في معانيها ودلالاتها.

فمن كلماتها: المصدر (ليان) من لوي، و(زيدان) بمعنى الزيادة، وشنآن ... " وفعلان" علم للإنسان كبدران، وسعدان، ومروان، وشعبان. واسم جنس كسعدان وهو نبت من نبات المراعي، ومنها " فعلان" الصفة كغضبان وسكران وثكلان وغيرها. ([1])

وتبعا لتنوع دلالات استعمالها عند العرب اختلف النحاة في عديد الأبواب المتعلقة بها كباب ما لا ينصرف، وباب التصغير. ومن كلماتها المختلف في تصغيرها " سَرْحَان" ([2])، (بفتح الأول وسكون الثاني)، وهي كلمة أثارت مسائل خلافية بين سيبويه وابن الطراوة.

- رأي سيبويه في تصغير " فعلان" :

يقول : " واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف " فعلان" كُسّر للجمع على مثال " مفاعيل "، فإن تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كُسّر للجمع كما يُكسّر سربال، وفعل به ما ليس لبابه في الأصل، فكما كُسّر للجمع هذا التكسير حُقّر هذا التحقير. وذلك قولك: سُريحين في سرحان، لأنك تقول

---

1 - فصل في هذه الصيغة " فعلان" ، الأستاذ مصطفى أحمد النماس، في بحث له في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 39، ص 106- 120، والعدد 40، ص 140- 150.

2 - السرحان: الذئب، مادة سرح في القاموس، ج1، ص228، والصحاح، ج1، ص374، واللسان، ج3، ص 1987.

سَراحين، وضِبعان ضُبيعين، لأنك تقول: ضباعين، وحومان: حويمين، لأنهم يقولون : حوامين، وسلطان سُليطين، لأنهم يقولون سلاطين" . ([1])

من خلال هذا الكلام نفهم أن ما كان على وزن " فعلان " ، ننظر إلى جمعه، فإن جمعته العرب على (فعالين)، فالمذهب في تصغيره هو مذهب القياس، فتقول في سرحان" سريحين"، لأن جمعه " سراحين" ، وفي " ضبعان" "ضبيعين"، لأن جمعه " ضباعين " ، وفي " سلطان " سليطين" " لأن جمعه " سلاطين " .

بقي أن نشير إلى أن مذهب سيبويه في تصغير" فعلان" عندما يكون اسما لشخص، فحكمه حكم ما سمي به، فلا تخرجه عن أصله إلى غيره، فإذا سميت مثلا شخصا بسرحان، قلت: سريحين، وإذا سميت بسكران قلت: سكيران...، فالحكم واحد قبل التسمية وبعدها. ([2])

- **رأي ابن الطراوة فيها:**

نجد رأي ابن الطراوة فيما ذكره الشاطبي: " إذ كان " فعلان" إذا سمي به يمتنع صرفه لشبه (فعلان) بألفي (فعلاء) فينبغي ألا يعتبر بأصله في جمعه على " فعالين" أو عدم جمعه، بل يقال في (سرحان) إذا سمي به (سريحان)، كما يقال في (عثمان): عثيمان، وهذا رأي ابن الطراوة في المسألة، ولم يرتض مذهب سيبويه وغيره " . ([3])

وفهمت من هذا القول أن مذهب ابن الطراوة في تصغير(سرحان)، إذا سمي به أن يصغر على (سريحان)، لأن العرب لم تجمع العلم على (فعالين)، فلم تقل في عثمان (عثامين) ولا في سلمان (سلامين)، ولا في عمران (عمارين). ولذا كان منطلق الاحتكام إلى السماع من العرب الفصحاء يقول ابن الطراوة في تصغير(سرحان) إذا كان علما.

وشغل هذا الأمر ابن جني، فسأل عنه (الشجري): " كيف نجمع دكانا ؟ قال

---

1 - الكتاب، ج3، ص421 - 422.

2 - أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح. محمد ابراهيم البنا وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة، ط1، 2007 ، ج7، ص305.

3 - نفسه، ص307.

دكاكين، قلت فسرحانا ؟ قال سراحين، قلت فقرطانا ؟ قال: قراطين، قلت فعثمانا؟ قال: عثمانون، قلت: فهلا قلت أيضا عثامين، فقال: أيش عثامين؟ أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبدا ". ([1])

وقد لاحظ ابن جني هذا المذهب من سيبويه، فسأل شيخه أبا علي" عن رد سيبويه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها، ألا تراه قال : تقول "سريحين " لقولك: " سراحين "، ولا تقول عثيمين، لأنك لا تقول عثامين ونحو ذلك، فقال: إنما حُمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد فاعتدّ ما يعرِض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقَّر هو المكبَّر، والتحقير فيه جار مجرى الصفة، فكأنْ لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد: هذا معقِد معناه وما أحسنه وأعلاه ". ([2])

نستخلص من هذا القول أن ما يلحق بالأسماء أثناء الجمع (جمع التكسير) يعتد به ويستند إليه، فما عرض في الجمع أصل فيه مُتناسى في المفرد، فكأن سيبويه جعل التكسير أصلا، وجعل التحقير فرعا، فكان ما يُتوصل به إلى إقامة بنية الجمع المتناهي، هو نفسه ما يتوصل به إلى أبنية التصغير. و(سرحان) حين أشبه (فعلاء) بالتسمية لا يصغر على (سريحين).

4 – العلة في منع (أفعل) من الصرف:

تمنع الصفة على وزن " أفعل" كأحمر من الصرف غالبا لعلتين، هما الوصفية الأصلية، وعدم قبول مؤنثه تاء التأنيث، " فإن عرض فيه الوصفية نحو: مررت برجل أرنب، (أي) ذليل، ونسوة أربع، وبرجل أرمل، انصرف لأن مؤنثه أرملة... ". ([3])

ويرى المبرد أن امتناع هذا الضرب من الصرف في النكرة، لأنه أشبه الفعل من وجهين : ([4]) أحدهما أنه على وزنه، والثاني أنه نعت كما أن الفعل نعت.

---

1 – الخصائص، ج1، ص 242.

2 – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح . محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د. ت ، د. ط، ج1، ص 354.

3 – الارتشاف، ج2، ص859.

4 – المبرد، المقتضب، ج3، ص311.

واختلف النحاة في علة منع (أفعل) من الصرف، وقد خالف ابن الطراوة سيبويه في هذا.

- **رأي سيبويه :**

يقول الرجل في باب (أفعل) " هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف" : " اعلم أنّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم. قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال: (يعني الخليل) الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه، كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذاكان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر وأحمر وأسود وأبيض وآدر. فإذا حقرت قلت: أخيضر وأحيمر وأسيود، فهو على حاله قبل أن تحقره .. من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الفعل ما أمليح زيدا، كما أشبه أحمر أذهب..." . ([1])

أي أن" أفعل" منع من الصرف لكونه على وزن الفعل، والوصفية. بقي أن نشير أن ليس كل ما كان على وزن (أفعل) ممنوع من الصرف، بل من شروط المنع أن لا يقبل مؤنثه تاء التأنيث، وأن يكون الوصف فيه أصليا لا عارضا، وإلى ذلك أشار ابن مالك في ألفيته بقوله :([2])

ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

- **رأي ابن الطراوة:**

يقول أبو حيان في الارتشاف: " وزعم ابن الطراوة أن أحمر منعه من الصرف كون التنوين معدوما في أصله إذا كان وصفا لا ينون فرقا بين ما يعمل من الصفات وما لا يعمل" . ([3])

ونراه هنا يخالف سيبويه في كون العلة في منع (أفعل) من الصرف ليست وزن

---

1 - الكتاب، ج3، ص193.

2 - الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج5، ص 590

3 - الارتشاف، ج2، ص859.

(الفعل)، بل كون التنوين معدوما في أصله. وكلام أبي حيان هذا قد يعيدنا إلى الوقوف عند رأي جذري لابن الطراوة في (رسالة الإفصاح)، فحواه أنه قد وقف موقف المعترض على العلل التسع أو العشر التي أوردها النحاة والمانعة من الصرف. فقال: " زعموا أن وزن الفعل علة، والتأنيث والصفة وهذه (أرملة) مصروفة، وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع من الصرف، وزعموا أن التعريف علة، لأن المعرفة بعد النكرة قد صار ثانيا من هذه الجهة، ولم يحتجوا من التعريف إلا بالاسم العلم ..." . ([1])

يفهم من هذا أنه **يخالف النحاة في العلل المانعة للصرف**، محاولا رد عللهم لمنع صرف بعض الأسماء، ويحتج بلفظ (أرملة)، ذاكرا له من عللهم ثلاث مانعة، وهي : التأنيث، والصفة، ووزن الفعل، ومع ذلك فهي مصروفة.

واتبعه في هذه المخالفة بعض تلاميذه، كالسهيلي الذي يقول: " زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع عن الخفض والتنوين لمضارعته الفعل، إذا الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكالجمع فإنه ثان للإفراد، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم... وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب **من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل** " . ([2])

وبمقارنة الرأيين (رأي ابن الطراوة ورأي سيبويه) يتضح أن العلة المانعة من صرف (أفعل)، عند سيبويه هي أنه أشبه الفعل، فاستثقلوا التنوين والجر فيه، كما استثقلوه في الأفعال، بينما هي عند ابن الطراوة كون التنوين معدوما في أصله، ولا علاقة له بوزن الفعل إطلاقا.

5 - مسألة في تصغير" ذوائب " :

- **مذهب سيبويه :**

في تصغير الاسم الذي يكون فيه همزة تلي أخرى نحو(آدم) و(أيّمة) لم تردّ

---

1 - رسالة الإفصاح، ابن الطراوة، ص97.

2 - أمالي السهيلي، ص19- 20.

الألف والياء إلى أصلهما من الهمزة، بل تقلب الألف واوا وتقرّ الياء على حالها، فنقول: (أُويدم) (أُييمّة). ([1]) وأما (ذوائب)، وهو اسم رجل، فتردّ الهمزة، تقول : ذؤيئب. قال سيبويه: " لو سميت رجلا ذوائب قلت : ذؤيئب، لأن الواو بدل من الهمزة التي في ذؤابة ". ([2]) فقلبوا في الجمع استثقالا لاجتماع الهمزتين، وبينهما ألف، وهي شبيهة الهمزة، وكان ذلك من شذوذ الجمع الذي لا يطرد، فإن صغرّ ردّه إلى القياس، فجعل مكان الواو همزة . ([3])

وإلى مثل ذلك ذهب ابن السراج (ت 316هـ) على قاعدة حذف الحرف الذي وقع فيه البدل وإرجاعه إلى الأصل. ([4])

- **مذهب ابن الطراوة :**

ينقل لنا أبو حيان في الارتشاف رأي ابن الطراوة في تصغير(ذوائب) فيقول: " وأما نحو: (ذوائب) اسم رجل، فترد الهمزة فتقول: ذؤيب، وقال ابن الطراوة: لا ترد بل تقول: ذويئب". ([5])

ولكن ابن الطراوة لا يرد الواو إلى أصلها، وهي الهمزة ، بل يتركها على حالها ويكون تصغير" ذوائب "على" ذويئب" خلافا لسيبويه الذي يرى أن الواو ترد إلى الأصل وهو الهمزة، لأن إبدال الهمزة واو كان في حكم الشاذ، لأنهم كرهوا أن تقع الألف بين همزتين، فـ (ذوائب) أصلها (ذآئب). ويكون ابن الطراوة بقوله هذه قد خالف القاعدة المشهورة في التصغير، وهي ما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد إلى أصله، وما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله. ([6])

---

1 - ينظر ارتشاف الضرب، ج1، ص371، وشرح الأشموني، ج4، ص100.

2 - الكتاب، ج3، ص461.

3 - ينظر شرح السيرفي، ج4، ص202.

4 - ينظر رأي ابن السراج في الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط3، 1417- 1996 ،ج3، ص59.

5 - ارتشاف الضرب، ج1، ص372.

6 - ينظر التصريح على التوضيح، ج2، ص573.

المبحث الثالث
مسائل تفرد بها ابن الطراوة ...
وخالف فيها جمهور النحاة

1 – القول إن جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الذي يليها:

تقع لولا في الكلام في موضعين، أما الموضع الأول وهو التخصيص: كقولك لولا تعين أخاك، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ ٧٠ ﴾ (الواقعة، الآية 70)، وأما الثاني أن تكون حرف امتناع لوجود أو لوجوب، ونجد في هذا تقسيما جيدا لمعانيها عند صاحب (رصف المباني) يقول: " والصحيح أنّ تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب نحو قولك : (لولا زيد لأحسنت إليك)، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع ، نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو: لولا عدم زيد لأحسنت إليك ". ([1])

واتفق جمهور النحاة على أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء ([2])، واختلفوا في خبره، ومذهب الجمهور أنه محذوف واجب الحذف، ولا يكون إلا كونا مطلقا، وذهب الرماني والشجري وأبو علي إلى التفصيل، فقالو:" إن كان مطلقا وجب حذفه، أو مقيدا ودلّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه، أو لا يدل وجب إثباته، واختار ابن مالك هذا المذهب". ([3]) وجعل مما يجوز حذفه وإثباته قول المعري في صفة سيف:

---

1 – أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، ط2، د.ت ، ص361– 362.

2 – مذهب الكوفيين أن الاسم بعد (لولا) ليس بمبتدأ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم بعد (لولا) فاعل مرفوع بفعل مقدر. ينظر المغني، ج3، ص 444، والارتشاف، ج 4، 1904، والجنى الداني، ص601 – 602.

3 – الارتشاف، ج3، ص 1089.

يذيب الرعبُ منه كل عضب فلولا الغمدُ يُمْسِكُه لسالاَ ([1])

ومذهب ابن الطراوة في هذا هو أن جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الذي يليها، ولكن ابن عصفور لم يوافقه بحجّة أن " الجملة إذا وقعت موقع الخبر لا بد فيها من ضمير رابط، فإن قال: الضمير محذوف، فالجواب أن تقول إنه لو كان محذوفا لظهر، ولو في موضع من المواضع ". ([2])

وضعّف بعض النحاة مذهب ابن الطراوة هذا، فكان من رأيهم أن وضع جواب (لولا) موضع الخبر يتناقض مع كون (لولا) تربط جملة بجملة مثلها، مثل بقية الأدوات التي تحتاج إلى جواب، فإن كان الجواب هو الخبر خرجنا عن المألوف في هذا. والراجح عندنا في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهور النحاة في أن خبر (لولا) محذوف جوازا.

2- القول بأن الفعل (استغفر) يتعدّى إلى مفعولين صريحين:

مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الفعل (استغفر) يتعدى لمفعولين يتعدى إلى الثاني منها بحرف الجر، ويجوز أن يحذف حرف الجر (من)، ومنه قول الشاعر:

استغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحْصِيه ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ ([3])

وتقديره (من ذنب).

ويذكر سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين : " فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما وكسوت بشرا الثياب الجياد... وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا، ومنه". ([4]) وذكر البيت السابق.

وبذلك صار ابن الطراوة يخالف جمهور النحاة في أن الفعل استغفر يتعدى إلى

---

1 - البيت للمعري في شرح الجمل لابن عصفور،ج1، ص352، والشاهد فيه إثبات خبر المبتدأ بعد (لولا) وهو (يمسكه). ومِن النحاة مَن لحّن المعري في قوله هذا.

2 - شرح الجمل، ج2، ص 442.

3 - من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

4 - الكتاب، ج1، ص37.

مفعولين بنفسه لا بحرف الجر، وأنّ تقدير حرف الجر المحذوف إنما هو على سبيل التضمين أي أن الفعل (استغفر) متضمن طلب التوبة، أي تبت إلى الله من الذنب.

ويلمّح أبو حيان في (الارتشاف) بلطف إلى زعم" ابن الطراوة وتلميذه السهيلي أن استغفر ليس أصله التعدية إلى الثاني بحرف الجر، بل الأصل أن يتعدى إليه بنفسه، وتعديته بـ(من) إنما هو بتضمينه طلب التوبة والخروج من الذنب" . ([1])

ولكن السهيلي ينتصر لشيخه بأن" الأصل فيها (قولنا: استغفر زيد ربه ذنبه) سقوط حرف الجر، وأن يكون الذنب مفعولا بالغفران الذي لا يتعدى بحرف، لأنه من (غفرت الشيء) إذ غطيته وسترته... إنما سقوط حرف الجر أصل في الفعل المشتق منه نحو(غفر)، وأما إذا قلت(استغفر)، أو(أستغفر أنا الله)، ففي ضمن الكلام مالا بد له من حرف الجر، لأنك لا تطلب غفرا مجردا من معنى التوبة والخروج من الذنب، وإنما تريد الاستغفار خروجا من الذنب وتطهيرا منه ، فلزمت" من " في الكلام لهذا المعنى فهي متعلقة بالمعنى لا بنفس (اللفظ)، فإن حذفتها تعدى الفعل ونصب وكان بمنزلة قولك (أمرتك الخبر) " . ([2])

وواضح أن ابن الطراوة ينطلق من (فكرة التضمين) التي تكلم عنها الكثير من علماء اللغة العربية، وأخذوا فيها مذاهب شتى، وكان من أبرزهم (ابن جني) حين يقول: " وأعلم أن الفعل إذ كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ". ([3])

ونراه مذهبا قويا ومتقبلا، لأن الفعل (استغفر) لو استعمل على أصله لم يجز فيه النصب على إسقاط حرف الجر، وإنما يتعدى بنفسه، وإلى مثل هذا أشار صاحب المغني، وابن عصفور. ([4])

---

1 – الارتشاف، ج4، ص 2091.

2 – نتائج الفكر، ص257.

3 – الخصائص، ج2، ص 308، ومابعدها.

4 – ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 678 – 679.

3- مجيء الحال من النكرة :

لما كانت الحال خبرا في المعنى، وصاحبها مخبرا عنه بمثابة المبتدأ، ذهب النحاة إلى عدم جواز مجيء الحال من النكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها، وجعلوا من الشاذ قولهم: " عليه مائة بيضا " ، (وفيها رجل قائما).

وأما ابن الطراوة فقد رد على النحاة بتضعيفه مجيء الحال من النكرة، وكان في ذلك معتمدا على القياس والسماع.

يقول تلميذه السهيلي:" حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها ليتفق اللفظ ، وأما نصب الصفة على الحال، فيضعف عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة، هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحسين – رحمه الله تعالى– يرد هذا القول بالقياس والسماع، أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتبا، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة ؟ إذا قلت : مررت برجل كاتب أو برجل كاتبا، وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها. وأما السماع ففي الحديث (صلى خلفه رجال قياما) ". ([1])

كان ابن الطراوة بهذا الحكم يجـوّز مجيء الحالة من النكرة بلا مسوغ، والحاجة قد تدعو إلى الحال من النكرة، كما تدعو إلى الحال من المعرفة ولا فرق، فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة، والحال منها جاز الاختلاف في نعت النكرة والحال منهما، هذا ما اعتمده ابن الطراوة من مبدأ القياس" ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة وكان رديئا في الكلام لعلة التنكير، لما اتفقت العرب على جعلها حالا إذا كانت مقدمة على الاسم ". ([2]) كالمثال الذي أعطاه سيبويه :

" **لميّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ** .... ([3])

---

1 – نتائج الفكر، ص182.

2 – نفسه ، ص183.

3 – البيت لكثيّر عزة ، ديوانه ج2، ص210، والكتاب ج2، ص 123، وتتمة البيت: " **يلوح كأنه خلل** " . والشاهد فيه نصب (موحشا) على الحال، وكان أصله صفة لطلل، فقدّمت على الموصوف، فصارت حالا.

وقد خالف جمهور النحاة المتأخرين عن ابن الطراوة رأيه هذا، إذ اعتبروا مجيء الحال من النكرة – وهي متأخرة عنها – من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

يقول ابن عصفور: " ولا تجيء الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخرة عنها إلا حيث سمع، ولا يقاس على شيء من ذلك، والذي سمع من ذلك (وقع أمر فجأة)، و(مررت بماء قعدة رجل)، فإن تقدمت الحال على صاحبها جازت من معرفة نحو: " جاء ضاحكا زيد " ومن نكرة نحو: " جاء ضاحكا رجل" ، لأنها لا تكون صفة لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فلزم النصب " . ([1])

ويذهب ابن عصفور إلى أن مجيئها قبل النكرة جائز، لأن التباسها بالصفة قد أُمن، لأن الصفة لا تتقدم عن الموصوف، والمقصود بالنكرة المقاربة للمعرفة النكرة الموصوفة لاختصاصها بالصفة، و(أفعل من)، ووجه قربها من المعرفة اختصاصها، ولذلك لم تقبل الألف واللام، على أن من النحاة من يعتبر(فجأة) في قولنا: (وقع أمر فجأة)، حالا من الوقوع وليس من الأمر. وإلى منع الحال من النكرة ذهب ابن مالك والأشموني في شرحه، وأبو حيان في الارتشاف . ([2])

غير أن لنا في (الكتاب) ما نستأنس به، وندافع به على رأي ابن الطراوة من مجيء الحال من النكرة، كقول سيبويه في (باب ما يكون الاسم فيه إلا نكرة) عند حديثه عن قول العرب: هذا أول فارس منطلقا. قال: " وقد يجوز نصبه على نصب هذا رجل منطلقا وهو قول عيسى، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة جعله حالا، ولم يجعله وصفا، ومثل ذلك: مررت برجل قائما، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائما، وهو قول الخليل رحمه الله ". ([3])

المقصود بقول سيبويه أن الحال من المعرفة، كالحال من النكرة، فيما يوجبه

---

1 – ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، (الشرح الكبير)، ج1، ص339.

2 – ينظر التسهيل، ص109، وشرح الأشموني، ج2، ص14، والارتشاف، ج3، ص1577 – 1578، وشرح الألفية للمرآدي، ج1، ص 36، وشرح ابن عقيل، ج1، ص575.

3 – الكتاب، ج2، ص 112، 113.

العامل، غير أن الحال من النكرة تنوب عنه الصفة والصفة مشاكلة للفظ الأول، فتكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، فكرهوا العدول عن لفظ مشاكل للفظ الأول إلى لفظ يخالفه لغير خلاف في المعنى، فلذلك آثروا الصفة في النكرة على الحال. ([1])

وتكون القاعدة لديه أنّ ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للنكرة، كما جاز حالا للمعرفة.

والذي نقول به أن رأي ابن الطراوة في مسألة مجيء الحال من النكرة له ما يدعمه من القياس والسماع، وقد أوردنا بعضا من ذلك، فصاحب الحال لا يمتنع من النكرة، لأن العلة ليست في امتناع مجيئه من النكرة، وإنما العلة في ذلك أمن اللبس بين الحال والصفة، ولذلك لما تقدمت الحال عن النكرة جاز الأمر عند جمهور النحاة، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، وأستشهد في هذا المقام بكلام جميل للسهيلي (تلميذ ابن الطراوة) يظهر فيه أدب التلميذ مع رأي أستاذه، وهو" والذي قال الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون إيثارا لاتفاق اللفظ ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة، لأن الصفة في النكرة مجهولة عند المخاطب حالا كانت أو نعتا، وهي في المعرفة بخلاف ذلك ". ([2])

4 – في قول الزباء: " عسى الغوير أبؤسا " . ([3])

الغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة، وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع " قصير" من العراق، ومعه رجال وبات بالغوير على طريقه: **(عسى الغوير أبؤسا)**، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار.

يُجمع النحاةُ أن (عسى) إذا كانت فعلا، فهي تعمل عمل أفعال المقاربة ككاد وطفق وأوشك واخلولق...، أي تأتي على سبيل الترجي، وهذه الأفعال تُحمل على

---

1 – ينظر شرح السيرفي، ج 2، ص 441.

2 – نتائج الفكر، ص 183.

3 – المثل بلا نسبة في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تح . محمد أبو الفضل وعبد المجيد قطاش، دار الفكر، ط2، 1988 ،ج2 ، ص51. وهو منسوب للزباء في مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت لبنان ، د ت، د ط، ج2، ص158.

عمل (كان) في رفع الاسم الأول ونصب الثاني، فهي تعمل عمل الأفعال الناقصة مع اختلاف في الخبر كون خبرها لايأتي إلا جملة فعلية فعلها مضارع، وغالبا ما يسبق بأن الناصبة مع (عسى) دون أخواتها، لأن (أن) تجعل الفعل للاستقبال، وهو ما يفيد الترجي. ووقوع خبر (عسى) اسما صريحا في المثل السابق جعل النحاة يختلفون اختلافا كبيرا في توجيهه ومن أشهر التوجيهات والتخريجات:

1- يرى سيبويه أن "عسى" أجريت مجرى (كان)، وهو قليل الاستعمال يقول: "وأعلم أنّ من العرب من يقول (عسى يفعل) يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: **(عسى الغوير أبؤسا)** ، فهذا من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى كان " . ([1])

2- هناك من النحاة من قدّر محذوفا عمل النصب في (أبوسا)، وهو (أن يكون)، فتصبح أبؤسا خبر لـ (يكون)، والجملة (أن يكون أبوسا) خبر عسى، وهو قول المبرد وأبي هلال وابن هشام . ([2])

3- ومن التخريجات التي اهتدى إليها النحاة أن جعلوا (أبؤسا) مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره (يبأس)، أي يبأس أبؤسا على قياسا على قوله تعالى: ﴿... فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾ ﴾ (ص، الآية 33). أي يمسح مسحا. ([3])

أمّا ابن الطراوة فله رأي مخالف لما سبق من تخريجات في نصب (أبؤسا) في المثل السابق، يقول معترضا على أبي علي الفارسي: " لأنها قالت: عسى الغوير أبؤسا، في أمر تجوزه، ثم ثبت عندها ذلك المتوقع، فأعملت في بقية كلامهما (صار)، فكأنها قالت: صار الغوير أبؤسا، وهذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يحصى، وأعم وأشهر من أن يشهر أو ينحى.. " . ([4])

---

1 - الكتاب، ج3، ص 158.

2 - ينظر المقتضب، ج3، ص70. وجمهرة الأمثال ج2، ص51، ومغني اللبيب، ص 203.

3 - التصريح، ج1، ص278.

4 - الإفصاح (باب الأفعال التي لا تتصرف)، ص40.

فـ (أبؤسا)، على رأي ابن الطراوة، منصوب بـ (صار)، وإلى مثل هذا التخريج ذهب تلميذه السهيلي حين قال: " ونظيره قول الزباء حين تكلمت بـ(عسى)، ثم أدركها اليقين فقالت: (عسى الغوير) وهي متوقعة شرا، ثم غلب على ظنها الشر، فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم عسى، لأنّ عسى لا يكون خبرها اسما غير حدث، فكأنها قالت: (صار الغوير أبؤسا) " . ([1])

ولعلّ تخريج ابن الطراوة لا يجانبه الصواب كون العرب استعلمت هذا الأسلوب في كلامها كثيرا، ومثال ذلك قولك: (إنها الإبل أم شاء؟)، إذا مضى كلامك على اليقين ثم أدركت الشك، فأضربت عن اليقين إلى الاستفهام.

5 – القول بظرفية لفظ (الطريق) :

وذلك في قول الشاعر:

لدنٌ بهز الكف يعسلُ متنه فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ . ([2])

وفي (إفصاح) ابن الطراوة ردٌّ بليغ على جمهور النحاة الذين ظنوا فقالوا: إن الطريق نصب بحذف حرف الجر، قال: " وليس الأمر على ذلك، وإنما قول سيبويه، (ومثل ذلك) مشيرا الى المكان الذي ذكره، لأن الطريق صفة غالبة على كل مكان مستطرق من بر وبحر وأرض، قال تعالى: ﴿ نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَـٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ ...﴿٩﴾ ﴾. (الجن، الآية 9)، وليس الطريق الذي يقبل صورة الآثار خاصة، ولكنه على ما يتوجه سلوكه ويمكن وطؤه ". ([3])

فهو(ابن الطراوة) يعترض بشكل واضح على أن الفعل (عسل) تعدى إلى ما كان مخصوصا من الأماكن بحذف حرف الجر، بل يرى (الطريق) منصوباً على الظرفية،

---

1 – نتائج الفكر، ص205.

2 – البيت لساعدة بن جؤية الهذلي، انظر ديوان الهذليين، ج1، ص190، ومن شواهد الكتاب،ج1، ص 36، والبيت في وصف رمح. ولدن بمعنى لين فهو يهتز في كفه للينه كما يهتز ظهر الثعلب أثناء هرولته، ويعسل بمعنى يضطرب، وفي الديوان لذٌّ بدل لدن، بمعنى تلتذذ االكف بهزه .

3 – الإفصاح، ص68.

لأنه من الظروف القياسية، وهو صادق أن يطلق على كل مكان يصلح أن يُجعل طريقا، ولذلك جعل المكان القفر الذي يعسل فيه الثعلب طريقا.

والظاهر من كلام سيبويه أن هذا البيت من الشاذّ، كقولك : ذهبت الشام، وهو رأي جمهور النحاة، ويرى (الطريق) انتصبت على إسقاط حرف الجر، فما يراه النحاة ضرورة يراه ابن الطراوة مطردا في كلام العرب، فصيحا فيه، " وقد حكى سيبويه عن العرب: (ذهب به السوق وسلك به الطريق) ([1])، وتفشى هذا الأسلوب في العامة فلا يقولون غيره، حتى قالوا : (مر طريقك)، و(مروا طرقاتكم) ... ([2])

ومن مؤاخذات النحاة على ابن الطراوة في هذه المسألة استشهاده بكلام العامة (مر طريقك)، و(مرو طرقاتكم)، وفي الحقيقة أنّ هذا القول لم ينسبه ابن الطراوة في الإفصاح إلى العرب، بل قال هذا ما فشا بين العامة، ومقتبس من كلام العرب، وقد رد ابن هشام في (المغني) رأي ابن الطراوة أن لفظ (الطريق) منتصب على (الظرفية) بقوله: " وقول ابن الطراوة أنه ظرف مردود أيضا لأنه غير مبهم، وقوله إنّه اسم لكل ما يقبل الاستطراق، فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق ". ([3])

وإلى مثل هذا ذهب ابن مالك في شرح (تسهيل الفوائد)، حين ردّ على ابن الطراوة زعمه بأن (الطريق) حقيق بالظرفية القياسية، ويؤسفنا وجود لفظ عنيف في كلامه ينسبه إلى الشلوبين، قال: " وزعم (ابن الطراوة) أنه يقال: ذهبت طريقي ومرو طرقاتكم، وقال أبوعلي الشلوبين: **والردّ عليه تكذيبه** ". ([4])

ولعلنا لا نجانب الصواب، إذا قلنا بأن حجة ابن الطراوة في هذه المسالة قوية، وأن انتصاب الطريق على الظرفية لديه ما يدعمه.

---

1 - ينظر الكتاب، ج1، ص234.

2 - ينظر الإفصاح، ص68.

3 - المغني، ص681.

4 - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص228.

6 – القول في علة بناء (أيّ) أنها قُطعت عن الإضافة :

اختلف النحاة في (أيّ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾. (مريم، الآية 69) . فذهب الخليل ويونس أنها استفهامية محكية بقول محذوف عند الخليل، أو يعربها فيقول: " أيَّهم أشد"، ومنصوبة المحل الجملة التي هي فيها على سبيل تعليق (لننزعن) عند يونس، وعلى سبيل تعليق (شيعة) عند الكوفيين، أي من كل من يتشيع. ([1])

والتقدير عند سيبويه: لننزعنّ الذي هو أشد([2])، فالضم عند سيبويه في الآية الكريمة هو ضم بناء، وهي بمعنى (الذي)، والبناء هو الأصل، لأنها بمنزلة (الذي). وينقل لنا ابن هشام قول الزجاج معقبا على مذهب سيبويه في بناء (أي) مضافة ، قال الزجاج: " ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين، هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت ؟ " . ([3])

وإلى مثل ذلك ذهب الجرمي ([4])، والذي نفهمه من قول الزجاج أنه خطّأ سيبويه في بناء(أيّ) إذا أضيفت، كون الإضافة من خصائص الأسماء، فكيف تبنى (أيّ) وهي مضافة.

وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أن (أيّ) الموصولة لا يفارقها الإعراب، مثلها مثل الشرطية والاستفهامية، سواء كانت مضافة، أو غير مضافة، وهم في مذهبهم يرون أن (أيّ) في الآية الكريمة هي استفهامية وأنها مبتدأ و(أشد) خبره.

أما مذهب ابن الطراوة في إعراب (أيّ) فهو مذهب متفرد حين يقول: " غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة، وهم: مبتدأ، وأشد خبره ". ([5]) فالعلة في بناء (أيّ)

---

1 – الارتشاف، ج2، ص 1017.

2 – ينظر الكتاب، ج2، ص 398 ومابعدها.

3 – المغني، ص 108.

4 – يقول الجرمي: " خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول: لأضربن أيُّهم قائما "، بالضم وهو يستدل بهذا على أنها معربة مبطلا رأي سيبويه ببنائها، ينظر المغني، ص108، وشرح المفصّل، ج3، ص 146.

5 – شرح الألفية، المرادي، ج1، ص162

على رأي ابن الطراوة قطعها عن الإضافة، وتكون صورتها (أيّ هم أشد)، وقد رد النحاة قوله أن (أيّ) في رسم المصحف موصولة بالضمير، وأنه لو كان الضمير مبتدأ لفصل، وأنها لا تبنى إلا اذا أضيفت وهذا باتفاق النحاة. ([1])

7 – الدلالة الزمانية للمضارع :

تعددت أقوال النحاة وآراؤهم في الدلالة التي يحملها الفعل المضارع من حيث الزمن، والظاهر أن هذا الخلاف ناتج أساسا من اختلاف المعايير التي تم تصنيف الأفعال من خلالها إلى ماض ومضارع وأمر، فالمعيار الذي سمي به الفعل الماضي هو معيار زمني، أما فعل الأمر، فقد اعتبر المعيار الدلالي في تسميته، إذا أن فعل الأمر يحمل معنى الطلب، أما الفعل المضارع فاستند في تسميته إلى معيار المشابهة أو المضارعة لاسم الفاعل، من أجل ذلك وقع اختلاف في الدلالة الزمنية للفعل المضارع، أهو للحال ، أم للاستقبال، أم لكيليهما؟

والنحاة في هذا على خمسة مذاهب: ([2])

– **المذهب الأول:** وهو أن الفعل المضارع مختص بالحال (الحاضر)، وهو مذهب ابن الطراوة.

– **المذهب الثاني :** أنه لا يكون إلا مستقبلا، وهو مذهب الزجاج.

– **المذهب الثالث:** وهو أنه يكون للحال وللاستقبال، فهو صالح للزمنيين، وهو مذهب سيبويه والجمهور.

– **المذهب الرابع :** أنّ دلالته الحقيقية هي الحال أما الاستقبال ففرع أو مجاز.

– **المذهب الخامس:** أنّ دلالته الأصلية هي الاستقبال أما الحال فمجاز.

يقول سيبويه في باب" علم ما الكلم من العربية " في تعريفه للفعل وأزمنته: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ". ([3]) وسيبويه يرى الدلالة الزمانية للفعل تتلخص في:

---

1 – ينظر في هذه الردود، المغني، ص108 وما بعدها.

2 – ينظر ارتشاف الضرب، ج4، ص2029.

3 – الكتاب، ج1، ص12.

1 - **صيغة الماضي:** وهي صيغة تدل عما مضى من الأحداث التي قال عنها سيبويه(بنيت لما مضى)، وأعطى أمثلة لها بقوله: " ذهب، سمع، مكث، حمد ".

2 - **صيغة الأمر:** وهي صيغة بنيت للدلالة على أحداث لم تقع ويطلب وقوعها في المستقبل، يقول: " وأما بناء مالم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب ". ([1])

3 - **صيغة المضارع :** والتي يراها سيبويه تحمل دلالتين، أما الدلالة الأولى: فهي الدلالة على حدث لم يقع، وهذه الدلالة يشترك فيها المضارع مع الأمر، وهي دلالة المستقبل، وأما الدلالة الثانية فهي الدلالة على ماهو واقع من الأحداث ولم ينقطع، وهي دلالة الحاضر أو الحال، يقول: " ومخبرا يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء مالم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت ". ([2])

فالفعل المضارع عند سيبويه ومن نحا نحوه له دلالتان، الحال والاستقبال " فهو صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما، لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ، وإن رُكّب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقفه على مسوغ ". ([3])

ويجب أن نشير إلى أن مفهوم الحال عند سيبويه هو الماضي المستمر وقت التكلم. ويقول السيرفي في مفهوم زمن الحال عند سيبويه : " وأعلم أنّ سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماض ومستقبل وكائن في وقت النطق، وهو الزمان الذي يقال عنه الآن الفاصل بين ما مضى وما يمضي " . ([4])

ومذهب سيبويه في دلالة المضارع على الحال والاستقبال معا لا تأتي إلا بتجرّده من القرائن اللفظية أو المعنوية التي تصرفه إلى أحد الزمنين، وينقل لنا السيرفي في شرحه للكتاب العلة من دلالة المضارع على زمانيين، يقول: " فإن قال قائل: فلِم يُخصّ الماضي ببناء واحد، لايشركه فيه غيره، وشورك بين الحال والمستقبل فجعل اللفظ الواحد لفعلين في زمانيين؟ فإنّ الجواب في ذلك أنّ الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع (الهمزة والنون والتاء والياء)، لمـّا شابهت الأسماء وضارعتها في أشياء،

---

1 - السابق.

2 - السابق.

3 - الهمع، ج1، ص17.

4 - شرح السيرفي، ج1، ص17.

شُبّهن من بعد بالأسماء وصرفت تصريف الاسم فجعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى، كما أن اللفظ الواحد في الاسم لأكثر من معنى" . ([1])

وذهب ابن مالك في التسهيل مذهب سيبويه أن المضارع صالح للحال والاستقبال، فإذا قلت: يقوم احتمل الحال والاستقبال، فإذا تجرد المضارع من القرائن المخلصة للاستقبال، أو الحال كان حمله على الحال أرجح من حمله على الاستقبال. ([2])

وإلى مثل هذا ذهب السيوطي بقوله : " جُعل الفعل المستقبل (المضارع) بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالأسماء حين ضارعها " . ([3])

ويرى ابن الطراوة أن المضارع لا يكون إلا للحال وهو مختص، به لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غدا، فمعناه ينوي أن يقوم غدا، فابن الطراوة ينفي زمن المستقبل على الفعل المضارع حتى وإن ارتبط بقرينه لفظية دالة على المستقبل. وينقل السهيلي رأي شيخه ابن الطراوة في هذه المسألة فيقول: " فعل الحال لا يكون مستقبلا وإن حسن فيه (غد)، كما لا يكون الفعل المستقبل حالا أبدا، ولا الحال ماضيا، هو اختيار شيخنا رحمة الله عليه " . ([4])

ويواصل السهيلي مدافعا عن رأي شيخه في أنّ زمن المضارع هو الحال لا المستقبل بقوله: " فإن قلت كيف يكون حالا (يقوم زيدا غدا)، وهو واقع في زمان مستقبل؟ قلنا: إنما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾. (الأنعام، الآية 30).

والوقوف مستقبل لا محالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب فيه، لا مرتب على وقوف قد ثبت ". ([5])

---

1 – السابق، ص19.

2 – ينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل (المساعد)، ج1، ص12 وما بعدها.

3 – السيوطي ، الأشباه والنظائر، تح. عبد الاله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1985، ج1، ص112.

4 – نتائج الفكر، ص93.

5 – المصدر نفسه.

من خلال القول السابق للسهيلي نكاد نجزم أن هذا رأي شيخه أبي الحسين بن الطراوة وينطلق في دلالة المضارع من أنه حكاية للحال، وأنّ ذلك على التقدير والتصوير لهيئة الفعل إذا وقع، ويقيس ذلك على دلالة الماضي على المستقبل في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ ﴿٦٣﴾ ﴾. (القصص، الآية 63). فالفعل (قال) و(حق) هما فعلان ماضيان وقتهما المستقبل، وعلى ذلك يقاس الفعل المضارع، إذ أنه يجيء بلفظ المستقبل ودلالته الحال.

وإلى مذهب ابن الطراوة يميل تلميذه السهيلي، ويأخذ به على أن الفعل المضارع لا يكون إلا للحال، فيقول: " وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحا، إذا الأصل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل، وقِفْ على هذا الأصل تَهْتَدِ إلى سواء السبيل" . ([1])

وينقل لنا السيوطي في الأشباه والنظائر كلاما غاية في الأهمية في هذه المسألة، وينسبه لبهاء الدين بن النحاس في التعليقة، وهي رواية وجدها ابن النحاس بخط غالي بن عثمان بن جني (ت452هـ) عن أبيه، يقول فيها متكلما على أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، يقول: " وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ليدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة" . ([2])

فهذا الرأي لابن جني يدعم ما ذهب إليه ابن الطراوة في أن المضارع موضوع للحال، وأن دلالته على المستقبل لا تتأتّى إلا باقترانه بالعوامل اللفظية الدالة على المستقبل كالسين وسوف، وإلى هذا نميل – نحن – في اختيارنا أنّ المضارع أصله الدلالة على الحال، وأن المستقبل فرع له يحتاج في ذلك لعلامة تخرجه من الحال إلى المستقبل، غير أننا نرى قصره على الحال فقط على مذهب ابن الطراوة فيه نظر. والله أعلم.

---

1 – المصدر السابق.

2 – الأشباه والنظائر، ج1، ص556.

خاتمـة :

نقول إن دراسة الخلاف النحوي بين بيئتين وزمانين مختلفين كانت تستحق منا هذا الجهد في البحث، فتسليط الضوء على حياة شخصية بحثنا أبو الحسين بن الطراوة، ومحاولة الإلمام بجميع جوانب حياته، كما لم تدرس من قبل، والوقوف على مراحل تطور الدرس النحوي الأندلسي وخصائصه ومميزاته، وجمع المسائل النحوية والصرفية التي خالف فيها ابن الطراوة سيبويه من جهة، والآراء التي تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة من جهة ثانية، ودراستها دراسة تحليلية نقدية، كل هذه المراحل من حياة موضوعنا جعلتنا نكابد عناء ما تستحقه كل مرحلة منه جهدا ووقتا، بقدر ما كانت صعوبة المهمة نتيجة غياب مؤلفات ابن الطراوة، والدراسات التي تناولت شخصيته، كان إصرارنا وتمسكنا بالموضوع شديدا، وتكشفت لنا حقائق مهمة ووقفنا على جانب من حياة هذا العلم والدرس النحوي في عصره، مما فتح أعيننا على مرحلة مشرقة من حضارتنا العربية الإسلامية في الأندلس.

فابن الطراوة كان بصدق أستاذا جليلا في زمانه، وعَلَمٌ لم يوف حقه من الدراسة، نهج لنفسه وللنحو الأندلسي منهجا مخالفا لما عُرف به الدرس النحوي في هذه البلاد في زمانه، وتميّز بجرأة وعمق تفكير نقل الدرس النحوي الأندلسي من الرواية لكتب نحاة المشرق إلى التأليف المتخصص القائم على الاعتراض والمخالفة، وقد خلصنا في ختام مسيرتنا البحثية هاته إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

1. عرفت بلاد الأندلس مذ وفود الحضارة العربية الإسلامية عليها عناية خاصة من أهلها باللغة العربية، وكان دافعهم الأول إلى ذلك فهم تعاليم دينهم، وحبا في اللحاق بركب هذه الحضارة.

2. مرّ الدرس النحوي الأندلسي بمراحل حتى استوى مكتملا يضاهي نظيره في المشرق، وأصبحت الأندلس في القرن السادس والسابع تحاكي الكوفة والبصرة وبغداد في عز مجدها.

3. كان للمذاهب الفقهية الأثر الكبير على النحو الأندلسي، خاصة المذهب الظاهري الذي انتشر في بلاد الأندلس على يدي ابن حزم (ت 456هـ).

4. ظهرت عناية الأندلسيين في بادئ الأمر بالنحو الكوفي انطلاقا من كتاب الكسائي على يد جودي بن عثمان (ت198هـ) لسهولة مادته التي تتميز بالاعتماد على السماع، فوافق ذلك ملكة فيهم، وعزّزها اهتمامهم بالحديث النبوي، لذا كان أكثر استشهادهم به، على خلاف النحو البصري الذي يعتمد القياس والمنطق.

5. تحول اهتمام نحاة الأندلس إلى النحو البصري بعد دخول كتاب سيبويه على يدي الأفشنيق (ت307هـ) ، فكان أن أخذ النحو الأندلسي بكثير من أصول المدرسة البصرية، وترسخت قدم أهل الأندلس في الدراسات اللغوية فيه.

6. أسهمت رحلة طلبة العلم إلى المشرق، والأخذ عن علماء النحو هناك في تبلور معالم الدرس النحوي الأندلسي، كما كان لرحلة بعض العلماء من المشرق والاستقرار في الأندلس وحواضرها المختلفة عظيم الأثر على تطور الدراسات اللغوية في هذه البلاد، وخاصة علم النحو، وكان من أشهر العلماء الوافدين على الأندلس أبو على القالي(ت356هـ)، فقد ارتحل من العراق إلى المغرب، فالأندلس سنة (333هـ) بدعوة من الخليفة عبد الرحمن الناصر، ويعود إليه الفضل في تأسيس علوم اللغة العربية وآدابها في الأندلس، وعلى يديه تخرّجت الطبقة الأولى من العلماء.

7. أظهر الحكام والأمراء اهتمامهم بالعلم والعلماء وقربوهم وأجزلوا لهم العطاء، وخاصة إبان حكم المرابطين، فانعكس ذلك إيجابا على حركة التأليف في مختلف العلوم، وخاصة علوم اللغة العربية ومنها النحو، واستطاعت الأندلس أن تواكب حضارة المشرق، بل وتتفوق عليها.

8. نبغ في الأندلس – خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين – طبقة من العلماء كان لهم فضل على الحياة العلمية والدراسات اللغوية خاصة، ومن بين هؤلاء العلماء ابن الإفليلي (ت441هـ)، وابن سيده (ت 458هـ)، والأعلم الشنتمري (476هـ) ، وعبد الملك بن سراج (ت 489هـ)، أبو الحسين بن الطراوة (ت 528هـ)، وغيرهم.

9. عرف الدرس النحوي على يدي ابن الطراوة تحولا كبيرا قام على مبدأين أساسيين، الأول هو حرية الرأي، والثاني هو معقولية القواعد النحوية، وبذا صار له مذهب متفرد في النحو، بما أتى به من جديد.

10. كان مذهب ابن الطراوة متكاملا في النحو، لا يركن لمذهب بعينه ، فجاءت آراؤه على مذهب البصريين حينا، وعلى مذهب الكوفيين أحيانا أخرى، متوسعا في الاختيار من مذهب البغداديين، ولعل هذا ما جعله يخالف في كثير من آرائه جمهور النحاة، لأنه لم يلزم مذهبا بعينه.

11. دعا ابن الطراوة في منهجه المبتكر إلى ترك التعليل، ويرى المعنى هو الأساس، وهو القائل: " إذا فُهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت " . فهو يقف موقف المعترض على علل النحاة، ويعد كل ظاهرة أصلا في بابها.

12. أثر فكر ابن الطراوة التحرري على جيل من النحاة، جاؤوا من بعده، وأغلبهم من تلاميذه وتلاميذهم من أمثال السهيلي، وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) صاحب كتاب الرد على النحاة الذي أعلن فيه ثورته على نظرية العامل والتعليل ، فكانت هذه الثورة امتدادا لدعوة ابن الطراوة من قبله.

13. لا نوافق ابن الطراوة في بعض المسائل التي تحامل فيها على سيبويه، أو خرج فيها على إجماع النحاة، وكثير من آرائه تحتاج إلى مراجعة دقيقة، ذكرنا رأيناا فيها على قدر ما فهمنا، والواقع أن الكثير من آرائه قد ملكت إعجابنا، واقتنعنا بها إلى أقصى الحدود، بما تميزت به من منهج محكم وحجة قوية، أضف إلى ذلك قناعتنا بأنه ما من عالم معصوم عن الخطإ والسهو والنسيان، سواء كان سيبويه أو غيره من الأئمة.

14. ومن خلال تتبع آراء ابن الطراوة واعتراضاته على النحاة، فيما ذكر في (رسالة الافصاح)، وجدنا حدّة في أسلوبه وتجريحه للنحاة، وتحامله عليهم باستعمال كلام قد لا يليق بالمقام أحيانا، ولا نعدم عذرا للرجل، فقد يعود ذلك إلى حدّة في طبعه، وقد يكون في معرض الدفاع عن النفس، فقد كثرت سهام منتقديه، خاصة أتباع سيبويه، وهم كثر. والله المستعان.

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم، رواية ورش.**

1. أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، ط2، د.ت.
2. أحمد بن محمد بن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح. بشار عواد معروف، بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 2013.
3. أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، مطبعة الاعتماد، 1930.
4. إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق الشاطبي:

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة، ط 1،2007 .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح. محمد ابراهيم البنا وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة، ط 1، 2007.

5. ابن أبي الربيع عبيد الله ابن أحمد بن عبيد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح . عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1986.
6. ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تح. عبد السلام الهراش، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995، بيروت لبنان.
7. ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تح. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، د ط ،1997.
8. ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ت، د ط.
9. ابن حزم، رسائل ابن حزم، تح. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1983.

10. ابن خلدون، المقدمة، تح. علي عبد الواحد وافي، دار النهضة، مصر، ط7، 2014.

11. ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تح. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، دت.

12. ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 3، 1417- 1996.

13. ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح، تح. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط 1996،2.

14. ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح. إحسان عباس وغيره، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 2012.

15. ابن عساكر، ابن خميس، أعلام مالقة، تح. عبد الله المرابط الترغي، دار صادر بيروت، ط 1، 1999.

16. ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، مراجعة محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت لبنان، 1425هـ - 2004.

17. ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، تح. عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1408هـ، 1988.

18. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، 1997.

19. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تح. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، دت، دط.

20. ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله :

- شرح الكافية الشافية، تح. عبد المنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح التسهيل، تح. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 1450هـ .

21. ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن)، الرد على النحاة، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ، ط 1، 1979.

22. ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، (الشرح الكبير)، تح. صاحب أبو جناح، العراق، 1402 – 1982.

23. ابن هشام الأنصاري:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، د ت، د ط.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك، محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985.

24. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2002.

25. أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 1416– 1995.

26. أبو حيان الأندلسي:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح، رمضان عبد التواب، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998.
- البحر المحيط، تح. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413– 1993.

27. أبوحيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، سوريا، ط1.

28. أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد حسين مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 2008.

29. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي(الفارسي)، كتاب الإيضاح، تح. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 2، 1996.

30. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994.

31. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، الإيضاح، تح. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 2، 1996.

32. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ .

33. أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، تح. محمد أبو الفضل وعبد المجيد قطاش، دار الفكر، ط 2، 1988.

34. أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني، مجمع الأمثال تح. محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، 1955.

35. إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1951.

36. الأشموني علي بن محمد (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1375-1955.

37. الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، الإغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة، تح. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

38. بدر الدين أبو محمد، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1. 1992.

39. جلال الدين السيوطي:

- الاقتراح في أصول النحو، ضبطه، وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق سوريا، ط 2، 2006.
- الأشباه والنظائر، تح. عبد الاله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق ، 1985.
- جمع الجوامع في النحو، تح. نصر أحمد إبراهيم عبد العال، صبري ابراهيم السيد، مكتبة الآداب، ط 1، 1422هـ – 2011.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418 – 1998.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2 ،1979.

40. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941.

41. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 14، 1996.

42. حسن خميس– سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، 2000.

43. الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م.

44. خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح على التوضيح، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421– 2000.

45. خليل إبراهيم السامرائي، عبد الواحد ذنون طه، ناطق صالح مصلوب، تاريخ العرب وحضاراتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط 1، 2000.

46. خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 15، 2002.

47. ديوان الهذليين، تعليق محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965.

48. رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط 2، 1996.

49. الزبيدي، الاستدراك، باعتناء المستشرق الايطالي اغناطيوس كويدي، روما، 1890.

50. السلفي، أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر، تح. إحسان عباس، ط1.

51. سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الاخفش، معاني القرآن، تح. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط 1، 1990.

52. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية ،1994.

53. سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3، 1983.

54. سيف الدين شاكر – نوري البرزنجي، النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، جامعة ديالى، العراق، 2006.

55. السهيلي أبو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي:

- أمالي السهيلي، تح، محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ،القاهرة، ط 5.
- نتائج الفكر في النحو، تح. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1412هـ – 1992.

56. شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدباء– إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب – تح. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1. 1993.

57. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 7، 1992.

58. صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية، ط1. 1930.

59. الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجل أهل الأندلس، تح، ابراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري،القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ط 1، 1989.

60. الطاهر أحمد مكي، دراسات عن ابن حزم، مكتبة وهبة، 1977.

61. طه حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1953.

62. عائد كريم علوان الحريزي، ابن مضاء القرطبي في الميزان، مجلة اللغة العربية وآدابها، الجامعة المستنصرية، العدد السادس، حزيران 2008.

63. عبد الباقي عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة السعودية الرياض، ط 1، 1986.

64. عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر، تح. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992.

65. عبد القادر بن عمر البغدادي:

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1997.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1416، 1996.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تج. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 1، 1403هـ- 1983م.

66. عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، جامعة قان يونس، بنغازي، ط 2 ،1993.

67. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح. تح. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق د. ط، 1982.

68. عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، الأنساب، تح. عبد الرحمن بن يحي المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط 1. 1962.

69. عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط 1، 2006م.

70. عثمان بن جني، أبو الفتح، الخصائص، تح . محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د. ت ، د. ط.

71. علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، ط 2، 1979.

72. عمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، تح. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1996.

73. العماد الأصفهاني، خريدة القصر وجريدة العصر، تح. آذرتاش آذرنوش وغيره، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 2، 1986.

74. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط 5، 1989.

75. الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2000.

76. القطامي عمير بن يشيم التغلبي، ديوان القطامي، تح. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

77. علي بن يوسف، جمال الدين، أبو الحسن القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط 1، 1986.

78. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط 1، 1980.

79. محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، السعودية، ط 1، 1985.

80. محمد بن عيسى، أبو عبد الله السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح. الشريف عبد الله علي الحسين البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986.

81. المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968.

82. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، 1995.

83. محمد بن الطيب الفاسي، شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، تح. علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، السعودية، ط1، 1983.

84. محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط 1، 2006.

85. مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي.

86. النابغة الذبياني، ديوان النابغة، تح. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط1991،1.

87. نعمة رحيم العزاوي، أبوبكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، مطبعة الآداب، النجف، 1975.

Résumer de la recherche

- **Titre de la recherche** : **Syntaxiques et morphologiques des questions litigieuses entre Ibn Tarawa et sebaouih, et les grammairiens**.
(étude analytique et critique)

- **Composants :** introduction, trois chapitres et une conclusion .

Chapitre I : " la grammaire Andaloussi .. émergence et développement ".

Chapitre II : " Ibn Tarawa et sa systématisation de la grammaire ".

Chapitre III : " questions grammaticales et de conjugaison; ou Ibn Tarawa contredit sebaouih, et les grammairiens ".

- **Questions secondaires :**

- Quelles sont les signes qui marqués comme la grammaire andalou à l'époque de Ibn Tarawa?
- pourquoi avoir Attribué à IbnTarawa singulièrement la doctrine en grammaire ?
- Quels sont les points de vue de l'unicité de IbnTarawa et dont il contredit les grammairiens?
- Et où se trouve la tendance de l'innovation dans la systématisation grammaticale d' IbnTarawa.

- **Problématique** : quel sont les questions grammatiques et de conjugaison ou IbnTarawa a contredit sebaouih et les grammairiens?

- **Contenu** : Parler du parcoure l'un des savons les plus reconnus en Andalousie, c'est Abou Hussein Ibn Tarawa (427-528), qui a donné beaucoup de nouveau innovantes.

Ce savons a coexisté deux Etas en Andalousie, ce sont Elmamalik (422-493) et l'Etat des mourabitines (493-541)

Les Études linguistiques en leurs temps les meilleurs époques en Andalousie, 6ème siècle Hijri), il a été comme un flambeau scientifique au magrèbe islamique en concurrence avec ses sœurs au proche Orient Islamique.

Abu-Hussein IbnTarawa été parmi les excellant grammairiens, il a fait sortir la leçon grammaticale de l'étape du mimétisme à l'étape de la rénovation par apport à ses compétences en matière de liberté; et il a fourni de nouveaux points de vue et interprétations, ce qui lui a permit de sortir de la doctrine de sebaouih et d'autres, il a formé des élutions qui ont suivit son chemin et converti à sa doctrine, parmi eux: (Elsouhaili) le plus jeune de ses étudiants.

Nous croyons que notre recherche a présenté beaucoup d'aspects de la vie de ce grand savon linguistique, qui est resté obscur jusqu'à aujourd'hui.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	06
الفصل الأول	
النحو الأندلسي النشأة والتطور	**12**
المبحث الأول : بدايات النحو الأندلسي	**14**
1. دوافع الأندلسيين للاهتمام باللغة العربية	14
2. بدايات الأخذ عن المشارقة	16
المبحث الثاني : تأثر النحو الأندلسي بالمدرستين	20
1. تأثر نحاة الأندلس بالمدرسة الكوفية	20
2. تأثر نحاة الأندلس بالمدرسة البصرية	26
المبحث الثالث : مميزات النحو الأندلسي وخصائصه	29
1. تأخّر العناية بالنحو البصري	29
2. التعويل على أصل السماع، وتأخير النظر في القياس	30
3. كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف	30
4. سعيهم إلى تيسير النحو	31
الفصل الثاني	
ن الطراوة واجتهاده النحوي	36
المبحث الأول : ابن الطراوة : حياته وعلمه	38
1. اسمه ونسبه	38
2. مولـده	39
3. نشأته	39
4. ثقافته وعلمه	47

5. آراء العلماء فيه 52
6. أدبه وشعره 53
7. مؤلفاته 59

المبحث الثاني : منهج ابن الطراوة النحوي واجتهاداته 63

1. منهجه النحوي 63
2. مذهبه النحوي 64
3. تعريفه للنحو 66
4. السماع في أصول النحو 67
5. مجالات السماع 68
6. موقف ابن الطراوة من السماع 73
7. الدعوة إلى ترك ما لا يفيد وإلغاؤه 77
8. مصطلحاته وتقسيماته 80
9. القصد إليه 81

المبحث الثالث : موقف ابن الطراوة من أئمة النحو الكوفي والبصري 84

1. موقف ابن الطراوة من إمام النحاة (سيبويه) 85
2. موقفه من أبي علي الفارسي وكتابه(الإيضاح) 87

الفصل الثالث

مسائل نحوية وصرفية خالف فيها ابن الطراوة سيبويه وجمهورالنحاة 89

المبحث الأول : مسائل نحوية خالف فيها ابن الطراوة سيبويه 91

1. باب ظن وأخواتها 91
2. العامل في المفعول المطلق 99
3. وقوع " نعم" موقع "بلى" 103
4. باب الاستثناء، قولنا: " ما زاد إلاّ ما نقص" 107

5. مخالفة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير 109
6. وصل الضمير بالفعل الناسخ 112
7. التمييز يكون معرفة 118
8. (ربّ) اسم، وليست حرفا 123

المبحث الثاني : مسائل صرفية خالف فيها ابن الطراوة سيبويه 128

1. لفظ "سحر" 128
2. النّسب إلى فعولة 130
3. تصغير " سرحان" " فعلان" 133
4. العلة في منع (أفعل) من الصرف 135

المبحث الثالث : مسائل تفرد به ابن الطراوة وخالف فيه جمهور النحاة 139

1. القول إن جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الذي يليها 139
2. القول بأن الفعل(استغفر) يتعدى إلى مفعولين صريحين 140
3. مجيء الحال من النكرة 142
4. في قول الزباء: "عسى الغوير أبؤسا " 144
5. القول بظرفية لفظ (الطريق) 146
6. القول في علة بناء (أيّ) أنها قُطعت عن الإضافة 148
7. الدلالة الزمانية للمضارع 149

- **خاتمة** 153
- **فهرس المصادر والمراجع** 156